



جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

University AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA

Faculty of Economics, Business and Management Sciences



مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة

Journal Published by Faculty of Economics, Business and Management Sciences

University AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

Journal of Management
and Entrepreneurship

مجلة علمية دولية محكمة في العلوم الإدارية وريادة الأعمال

المجلد 01/العدد: 01 - جويلية 2021

01st VOL/N° : 01 – July 2021

ISSN : 2773-4110

رقم الإيداع القانوني: جويلية 2021

Legal deposit : July- 2021

ISSN : 2773-4110



جامعة أكلي محمد أولحاج – البويرة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



Journal of Management and Entrepreneurship

A specialized international scientific journal.

Journal Published by University AKLI MOHAND
OULHADJ of BOUIRA, ALGERIA.
Faculty of Economics, Business
and Management Sciences.

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

مجلة علمية دولية محكمة ومتخصصة.

تصدر عن جامعة أكلي محمد أولحاج-البويرة، الجزائر.
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

Number : 01

العدد: الافتتاحي.

July 2021.

جويلية 2021.

01st VOL.

المجلد الأول.

Honorary president :

Pr. AMAR HAIYAHEM

الرئيس الشرفي :

أ.د. عمار حياهم

General Director :

Pr. Ali HABICHE

المدير العام :

أ.د. علي حبيش

Publishing director :

Dr. BASSIRI MAHFOUD

مسؤول النشر :

د. بصيري محفوظ

Editor-in-Chief :

Pr. CHELLALI ABDELKADER

رئيس التحرير :

أ.د. عبد القادر شلال

Editorial team members :

أعضاء هيئة التحرير :

د. معتز سلمان عبد الرزاق – العراق

أ.د. عبد القادر شلال – الجزائر

أ.د. نشأت إدوارد ناشد جرجس – مصر

أ.د. سمير بجاوي – الجزائر

د. أحمد حسين خلف الدخيل – العراق

د. محفوظ بصيري – الجزائر

د. الهام العبيدي – السودان

د. أحمد طيباوي – الجزائر

د. شياء عادل فاضل – العراق

د. توفيق كرمية – الجزائر

د. أيمن الشريبي – السعودية

د. حبيب البدوي – لبنان

خلة الإعلام الآلي :

د. وسيلة سعود - الجزائر

د. عز الدين وادي - الجزائر

د. هاني محمد - الجزائر

د. طه ياسين مرياح - الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية:

د. زينب الجوادي - مصر
د. أمل عبد الرزاق داوود - الكويت
د. منير فرج الكبير - ماليزيا
د. بتول السيد مصطفى - البحرين
د. نشأت إدوارد ناشد جرجس - مصر
د. يسرى زكي عبد الرحمن عبود - السعودية
د. المهدي إبراهيم - ليبيا
د. محمد عبد الفتاح الزهري - مصر
د. ليلى رمضان عبد الله جويبر - ليبيا
د. معتز سلمان عبد الرزاق - العراق
د. أحمد حسين خلف الدخيل - العراق
د. الهام العبيدي - السودان
د. شيماء عادل فاضل - العراق
د. أيمن الشربيني - السعودية

أد. عبد القادر شلالي - الجزائر
أد. سمير يحيوي - الجزائر
د. علي زيان محند واعمر - الجزائر
أد. ميلود وعيل - الجزائر
د. توفيق كرمية - الجزائر
د. امحمد جلال - الجزائر
د. عائشة شرفاوي - الجزائر
د. نبيلة مرماط - الجزائر
د. كلثوم وهابي - الجزائر
د. راضية بغداد - الجزائر
د. محمد بن نعمان - الجزائر
د. كلثوم البز - الجزائر
د. نوال صبايحي - الجزائر
د. محمد زواغي - الجزائر
د. خديجة حمادي - الجزائر
د. رابح بلقاسم - الجزائر
د. محمد يحيوي - الجزائر
د. عبد الجليل طواهر - الجزائر
د. عبد الغني بن حامد - الجزائر

"مجلة الإدارة وريادة الأعمال"، دورية علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية.

التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية والنظرية الأصيلة، ذات القيمة العلمية المضافة، ذات العلاقة بعلوم التسيير، العلوم الإدارية، إدارة الأعمال، المقاولاتية وريادة الأعمال، وكذا العلوم القانونية ذات الصلة، والتي لم تقدم للنشر سابقا بأي شكل كان، والمعالجة بأسلوب علمي موثق المتعارف عليه، وهي تهتم بنشر الأبحاث للأكاديميين من مختلف التخصصات بما فيها المراكز البحثية ومراكز سداسيا من الدراسات المتخصصة أو الأكاديمية، الجهات الرسمية الحكومية أو المؤسسات الإقتصادية.

❖ تنشر المجلة الأبحاث والمقالات باللغات الثلاث: العربية، الإنجليزية والفرنسية، وتصدر المجلة خلال عدد واحد كل سداسي، يتضمن الأقسام باللغات الثلاث العربية، الإنجليزية والفرنسية.

❖ مجلة الإدارة وريادة الأعمال، دورية علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة، وهي التي تقوم برسم سياستها وتوجيهها العلمي في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم والتكفل الإشراف العلمي من طرف الهيئة العلمية للمجلة، بمعية الهيئة العلمية الإستشارية، وهيئة تحرير المجلة.

❖ تقوم كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة بطبعتها وتوزيعها، بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة في حدود الإمكانيات المتوفرة.

❖ جاري العمل على تصنيف المجلة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية.

❖ نعمل على أن تكون المجلة معتمدة لدى العديد من المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقيات العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية

❖ المجلة غير تجارية ولا تفرض رسوم على قبول النشر والطبع والتحكيم.

❖ يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول شهادة النشر، وعلى نسخة إلكترونية من المجلة ونسخة ورقية مجانية في حدود الإمكانيات المتاحة للطبع، علما أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع.

❖ المجلة موجودة على موقع الأنترنت www.univ-bouira.dz

❖ توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات وذلك في حدود المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة على الأنترنت.

❖ يمكن للمجلة أن تصدر أعدادا خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية،

إمكانيات التحكيم، كما تنشر أعداد خاصة بأبحاث المؤتمرات.

القائمين على المجلة في عمل دائم ودؤوب لتعريفها على قواعد البيانات العالمية.

شروط ومعايير النشر في المجلة

تهتم "مجلة الإدارة وريادة الأعمال"، بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصص، علوم التسيير، العلوم الإدارية، إدارة الأعمال، المقاولاتية وريادة الأعمال وكذا العلوم القانونية ذات الصلة،، وفقا لقواعد النشر الآتية:

لغة النشر :

❖ تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

شروط النشر: يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:

❖ يراعى في المقال الأصالة العلمية، الدقة، المنهجية العلمية، والخلو من الأخطاء العلمية والنحوية، وأن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.

❖ أن لا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.

قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :

❖ يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.

❖ تكتب المادة العلمية وفق برنامج Microsoft word وبخط Traditional Arabic مقياس 16، للغة العربية، أما المقالات بالفرنسية أو الانجليزية فتكون بخط times new roman مقياس 14، مع خط arial مقياس 10 للجداول.

❖ لا يتعدى عدد صفحات المقال 22 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع، كما أن الإحالات والمراجع تكون في نهاية البحث..

❖ مع الهوامش التالية 2سم على كل الجهات الأربع مقاس A4.

❖ يرفق البحث بسيرة ذاتية عن صاحبه، كما أنه يقبل على الأكثر باحثين في المقالة الواحدة فقط.

❖ في حال وجود آيات من القرآن الكريم، تكتب ببرنامج al-Quran الذي يتم تثبيته على الوورد، ويدرج الآيات تلقائيا.

التحكيم :

❖ تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.

❖ يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

البريد الإلكتروني : ترسل المداخلات على بريد المجلة: revue.sgest@gmail.com

❖ المجلة مدرجة على موقع الأنترنت: www.univ-bouira.dz

تنشر مجلة "مجلة الإدارة وريادة الأعمال" المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقراءها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى المؤثرة في نشر المقالات بالمجلة، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك؛ وتسهر المجلة على أن يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية اتفاقاً، وبذلك فهي ملتزمة تماماً بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف:

1. مسؤولية الناشر:

● **قرار النشر:** ينبغي مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير مسؤولاً عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة. كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.

● **النزاهة:** يتطلب من رئيس التحرير ضمان تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.

● **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية وأن يحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.

● **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

2. مسؤولية المحكم:

● **المساهمة في قرار النشر:** يساعد المراجع، رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ النشر مع مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه عند الضرورة.

● **سرعة الخدمة والتقيد بالآجال:** على المراجع المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال الموجه إليه عبر البريد الإلكتروني في الآجال المحددة، وبعد الاطلاع الأولي على المقال ووجد أن موضوع المقال خارج نطاق تخصصه يتم إرسال رسالة فورية برفض تحكيم المقال.

● **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمراجع، وأن يسعى للمحافظة على سريتها ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها مع أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.

● **الموضوعية:** على المراجع إثبات مراجعته وتقييم الأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصري، المذهبي وغيره.

- تحديد المصادر: على المراجع محاولة تحديد المصادر المتعلقة بالموضوع (المقال) والتي لم يدرجها المؤلف في قائمة الهوامش، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشورة سابقا يجب وضعها في قائمة الهوامش بشكل صحيح، وعلى المراجع إبلاغ رئيس التحرير بأي أعمال متماثلة أو متشابهة مع العمل قيد التحكيم.
- تعارض المصالح: على المراجع عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص أو المؤسسات أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.
- 3. مسؤولية المؤلف:
- معايير الإعداد: على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة، أو الشكل أو المضمون، وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات بشكل صحيح، وذلك عن طريق: الإحالة الكاملة، ومراعاة حقوق الآخرين في المقال، وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.
- الأصالة والقرصنة: على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي اقتباس أو استعمال فقرات أو كلمات الآخرين يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة، ومجلة "العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية" تحتفظ بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.
- إعادة النشر: لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.
- الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها: على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله، وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع.
- الإفصاح: على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح، مالي أو غيره والذي قد يؤثر على نتائج البحث وتفسيرها، ويجب الإفصاح عن مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.
- مؤلفي المقال: ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال في أولئك المساهمين فقط بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دورا كبيرا في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يذكرون أيضا في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء أخرى لغير المؤلفين للمقال، كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم عن المقالة جيدا، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواها ونشرها بذلك الشكل المطلوب في قالب المجلة الذي يتم تحميله من موقع المجلة.
- الإحالات والمراجع: يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، المواقع الإلكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.
- الإبلاغ عن الأخطاء: على المؤلف إذا تنبه واكتشف وجود خطأ جوهريا وعدم الدقة في جزئيات مقاله في أي زمن، عليه أن يشعر رئيس تحرير المجلة، ويتعاون لتصحيح الخطأ.

ثانيا: تقديم المقالات للنشر

ندعو المؤلفين الراغبين في نشر مقالاتهم في المجلة إلى الاطلاع على: "تعليمات للمؤلفين" و"دليل للمؤلفين"
الموجودين في صفحتنا على موقع المجلة: www.univ-bouira.dz

ترسل المقالات على البريد: revue.sgest@gmail.com

ثالثا: إمضاء تعهد.

يقر فيه المؤلف (المؤلفون) بأصالة العمل العلمي المقدم ويتحملون فيه كامل المسؤولية العلمية والأخلاقية وتبعتها القانونية والأخلاقية.

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

ISSN: / E-ISSN: / ISBN: - / Class: NC

المجلد 01، العدد 01 – جويلية 2021

الفهرس

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
09	محمد هاني ياسين مراح هاني عمرو جامعة البويرة (الجزائر) جامعة البويرة (الجزائر) جامعة خميس مليانة (الجزائر)	تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2016.
23	عصام السيد بريمة السيد احسان محمد الطيب محمد عبيد كافي ابكر جامعة الزعيم الأزهري (السودان) جامعة الزعيم الأزهري (السودان) جامعة عفيف (السعودية)	دور القياس المرجعي في إدارة التكلفة البيئية "دراسة ميدانية بالقطاع الصناعي السوداني"
40	محمد عبد النافع مصطفى شيماء عادل فاضل الجامعة العراقية (العراق) الجامعة العراقية (العراق)	الدولة وتنمية السياحة العلاجية (الأردن نموذجاً)
54	محمد عبد العزيز مشهور معاهد العبور العالي (مصر)	آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة
64	طواهر عبد الجليل شادو عبد الستار القد السعيد جامعة ورقلة (الجزائر) جامعة ورقلة (الجزائر) جامعة ورقلة (الجزائر)	نظام الإدارة الإلكترونية لتعاضديات النقل في تحسين أداء العاملين دراسة ميدانية بتعاضدية النقل بورقلة
88	عبد الله فاضل الحيايلى جامعة الموصل (العراق)	اقتصاد المعرفة خيار إستراتيجي للتحوّل الرقمي وضمان دعم التنمية المستدامة - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي - مقارنة قياسية اقتصادية

تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر
للفترة 2000 - 2016.

محمد هاني¹، ياسين مراح²، هاني عمرو³

Mohamed Hani¹, Yassine Merah², Hani Ammar³

¹ جامعة البويرة، m.hani@univ-bouira.dz

² جامعة البويرة، Yassinemerah89@gmail.com

³ جامعة خميس مليانة مخبر: الصناعة، التطور التنظيمي المؤسسات والإبداع، amar.hani@univ-dbk.m.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 ؛ تاريخ القبول: 2021/06/12؛ تاريخ النشر: 2021/07/01

ملخص:

تطرقنا في بحثنا هذا إلى تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، كأهم إنعكاس لصدمات أسعار النفط، وذلك من خلال دراسة تحليلية لتأثيرها على الإقتصاد الجزائري، بداية من تمويل المالية العامة، وإنهاء بتأثيراتها المختلفة على متغيرات الإقتصاد في الجزائر، لنقوم في الجزء الثالث، بدراسة قياسية من أجل تحديد حجم العلاقة وتقديرها بين الجباية البترولية وحجم الناتج المحلي الخام في الجزائر.

وقد توصلنا إلى العديد من النتائج أهمها، أن الجباية البترولية في الجزائر لها آثار إيجابية في المدى القصير على تمويل المالية العامة، والتوازنات الخارجية، خاصة وأن قطاع النفط يشكل المصدر الأول للصادرات والعملية الصعبة، إلا أن لها آثار سلبية في المدة المتوسطة والطويل، وهذا بغض النظر عن طبيعة الصدمة إن كانت موجبة أو سالبة.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، الصدمات الخارجية، الناتج المحلي الإجمالي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر.

مقدمة:

مع بداية الألفية الثالثة شهدت أسعار البترول صدمات موجبة متتالية إلى غاية إندلاع أزمة الرهن العقاري سنة 2008، وإن تخللتها بعض الصدمات السالبة من حين لآخر إلا أنها لا تعدو كونها صدمات سالبة محدودة التأثير، كما أن لم تدم لفترة طويلة بحيث يكون تأثيرها واضحا، وعليه فإن الاتجاه العام هو الصدمات الموجبة الكبيرة التي شهدتها فترة الدراسة.

هاته الصدمات الموجبة، جعلت الحكومة في الجزائر تطبق سياسة مالية توسعية (سياسة الانعاش الاقتصادي) من خلال التوسع في الانفاق العام، ممولة من الجباية البترولية المدعومة بالصدمات الخارجية المواتية لأسعار النفط، هدفت هاته السياسة إلى مكافحة الفقر عن طريق التحويلات الإجتماعية، ومن جهة أخرى التحكم في توسع كتلة الأجور، كل هذا

¹ المؤلف المرسل: محمد هاني، الإيميل: m.hani@univ-bouira.dz

من أجل تحقيق نمو في الناتج المحلي الخام، على إعتبار أن الجباية البترولية من خلال تمويلها للمالية العامة، تمارس عملية
جر خلفي للقطاعات الأخرى.

الإشكالية:

باعتبار أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بصفة أساسية على ريع المحروقات التي هي عرضة لصدمات تقلبات
اسعاره، فإن هذا الأمر يدع للتساؤل عن مدى تأثير تذبذبات أسعار المحروقات على الإقتصاد الوطني، هاته التذبذبات
تكون الجباية البترولية أهم إنعكاس لها، وعليه فإن إشكالية بحثنا تدرس تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في
الجزائر.

أقسام الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية:

للأولا الإطار النظري لصدمات الإقتصادية وصدمات أسعار النفط.

للثانيا الإطار التطبيقي للدراسة من خلال تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط
والنمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

للثالثة خاتمة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تَتَبُّع إنعكاسات تأثير صدمات أسعار النفط في الإقتصاد الجزائري، من خلال الجباية البترولية
وإنعكاساتها السلبية والإيجابية على الإقتصاد الجزائري، ومدى مساهمة صدمات أسعار النفط في تحقيق النمو الاقتصادي
من خلال الجباية البترولية، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 – 2016.

المنهج المتبع:

بناء على ما سبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا
الموضوع، كما إستخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا،
بالإضافة إلى المنهج القياسي، والذي من خلاله نقوم بتقدير العلاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الخام في الجزائر.

أولاً: الإطار النظري لصدمات الإقتصادية وصدمات أسعار النفط.

1. تعريف الصدمات الإقتصادية، وموقع صدمات أسعار النفط منها:

يمكننا تعريف الصدمات الإقتصادية، وبعدها صدمات أسعار النفط على النحو الآتي:

التعريف الأول: هناك من يعرف **الصدمات الاقتصادية** بأنها: " تغيرات في إمدادات وسعر المواد الأولية الخام، أو أنها
ناجحة عن تغيرات في تكنولوجيات الانتاج تحدث تغيرا في عرض السلع في السوق، وبالتالي نكون أمام صدمة عرض، سواء
كانت موجبة أو منعكسة"¹.

التعريف الثاني: الصدمات الإقتصادية هي " إنتقال منحني العرض الكلي، إلى أعلى أو إلى أسفل نتيجة تغير الأجور أو
تكاليف الإنتاج، بسبب تغير غير عادي في أسعار وتكاليف الانتاج، وهنا نكون أمام صدمة عرض إما موجبة أو
منعكسة"².

التعريف الثالث: الصدمات الاقتصادية هي " حدوث تغير طارئ في الطلب الكلي نتيجة حدوث زيادة تلقائية في أحد مكونات الطلب الكلي كالإنفاق الاستهلاكي، أو أحد المتغيرات التي تؤثر في الطلب الكلي كسعر الفائدة، أو تغير ناتج عن السياسات الاقتصادية المطبقة كالسياسة المالية أو النقدية"³.

من خلال هاته التعاريف فإن الصدمات الاقتصادية يكون مردها إلى حدوث إختلالات وتذبذبات في جانبي العرض و/أو الطلب، تكون إنعكاساتها في شكل أزمة إقتصادية تكون آثارها شاملة على كامل متغيرات الاقتصاد الكلي.

2. موقع صدمات اسعار النفط من الصدمات الإقتصادية: من خلال هاته التعاريف، فإن لصدمات الإقتصادية من حيث مصدر حدوثها تنقسم إلى:

1.2 صدمات داخلية: ونعني بالداخلية أن طبيعة الصدمة تكون ناتجة من عوامل اقتصاد الدولة بحد ذاته، أي من مكوناته الداخلية، كأن تكون هناك زيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة لارتفاع الصادرات، مما يؤدي إلى حدوث صدمة طلب تؤدي إختلالات في الإقتصاد المحلي؛

2.2 صدمات خارجية: وهي الصدمات التي تحدث بشكل تلقائي لعوامل خارجة عن نطاق اقتصاد الدولة بحد ذاته، هاته الصدمات هي جوهر بحثنا، بحيث أن الصدمات النفطية هي الصدمات ذات المصدر الخارجي، وهذا ما ينطبق على موضوع بحثنا، إذ أن الدول المصدرة للبتروال تكون صدماتها الخارجية مقتصرة على صادرات هذا القطاع*، وبالتالي فإن الصدمات الخارجية بالإضافة إلى الداخلية يكون مصدرها تذبذبات إمدادات (صادرات) النفط، وتقلبات أسعاره⁴.

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة من خلال تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والنمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

في هذا المحور نتناول جانبين، تحليل نظري لتأثير الجباية البترولية، وتقدير العلاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي، من خلال دراسة قياسية، وذلك على النحو الآتي:

ثانيا - 1. الجباية البترولية كأهم إنعكاس لصدمات أسعار المحروقات في الجزائر للفترة 2000 – 2016 – تحليل نظري.

ما ميز سياسة الإنعاش الإقتصادي التي تقوم على إستراتيجية مكافحة الفقر ونمو إسمي في 4% - 6%، بالإضافة الى التحكم في المديونية الخارجية وتسديدها المسبق.... الخ، أنها أخلت بالإستراتيجية الفكرية التي تم تبنيها منذ سنة 2000، وهو ما إنعكس في إختلالات هيكلية ناتجة عن الإعتماد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في الناتج المحلي الخام، وعلى تشوهات في الميزانية ناتجة عن الجباية البترولية التي تتميز بميزتين أساسيتين:

1. الجباية البترولية هي مداخيل الضرائب والرسوم المتأتية من نشاط المحروقات على المستوى الداخلي والخارجي.
2. أن الجباية البترولية يصعب التنبؤ بحجمها واتجاهها، ومدى تأثير صدماتها، ناهيك عن فجائيتها، ولذلك سميت بالجباية غير العادية.
3. أن الجباية البترولية سلاح ذو حدين، لها تأثيرات سلبية وأخرى إيجابية، نذكرها على النحو الآتي:

أ. **في حالة الإرتفاع:** في حال الصدمات الموجبة لأسعار المحروقات يكون حاصل الجباية البترولية كبيرا، وهنا تكون لها تأثيران، تأثير سالب وآخر موجب، على النحو الآتي:

التأثير الموجب: تعتمد الجزائر على حاصل الجباية البترولية والتي تدعى في قوانين المالية بحاصل الجباية غير العادية، وهنا فإنها توفر السيولة المالية الكافية التي تجعل القائمين على تصميم وتنفيذ السياسة المالية في راحة، بحيث أنها توفر هامش المناورة والتحرك، والمفاضلة ما بين القطاعات خاصة تلك التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة، وتكون لها آثار تحريضية، بحيث أنها تشكل آلة ذات جر خلفي لكل القطاعات، وهو ما نلمسه في مشاريع سياسة الإنعاش الإقتصادي، والتي ركزت على قطاع البناء والأشغال العمومية، والذي شكل الأساس لتحريض الطلب الكلي الفعال.

إلا أننا ما نشير إليه هنا هو أن الجزائر لا تعاني من أزمة سيولة فقط التي تكون ظرفية ومن فترة لأخرى، كما أن الفترات متباعدة نوعا ما وإن كانت بعضها أكثر حدة، والتي يكون إرتفاع الجباية البترولية كافيا لمعالجتها، وإنما تعاني من خلل هيكلي في جهازها الإنتاجي، بحيث أنه فقد مرونته، وأصبح يتصف بالضعف لسبب أو لآخر، من أهم هاته الأسباب هو وجود قطاع المحروقات، الذي يعمل على الإنحلال التدريجي للقطاعات الأخرى، فيما بات يعرف بنظرية العلة الهولندية، والتي تكون من أهم الإنعكاسات السالبة لصدمات اسعار المحروقات، وسنشير له لاحقا في المطلب الموالي.

من جهة أخرى فإن الصدمات الموجبة لأسعار المحروقات بصفة عامة، وإذا أغفلنا الجباية البترولية التي تكون آثارها على الموازنة العامة والإنفاق العام، بحيث تؤدي الى إنخفاض العجز الموازي وتحسن المالية العمومية بصفة عامة، فإن هاته الصدمات الموجبة تكون لها آثار إيجابية أخرى على ميزان المدفوعات، وتحسن الميزان التجاري وميزان رأس المال، بالإضافة الى ارتفاع إحتياطيات اسعار الصرف الأجنبية⁵.

التأثير السالب: إذا إرتفعت تم التوسع في الانفاق العام من خلال برامج ضخمة، وبما أن الجهاز الإنتاجي غير مرن، فإن هذا سينعكس في عدم قدرة السوق الداخلي على إستيعاب المبالغ التي تم ضخها من خلال هاته البرامج، وهو ما ينعكس في شكل إرتفاع كبير للأسعار، **بحيث أن الجباية البترولية التي تكون قد وفرت المبالغ المالية اللازمة لتمويل الانفاق العام، والذي يهدف إلى تحقيق نمو إقتصادي، تكون أمام إشكالية أخرى وهي أن عدم قدرة السوق على استيعاب هاته الأموال، سيكون له إنعكاسات أساسية على النحو الآتي:**

❖ **في الأجل القصير:** توفر السيولة الناتجة عن الصدمات الموجبة لأسعار النفط، والذي من خلاله يمكن تحقيق نمو في الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير.

❖ **في الأجل المتوسط:** في الأجل المتوسط تظهر ضغوط تضخمية، قد تأتي على النمو الهش الذي تم تحقيقه سابقا، وقد تكون هاته الضغوط التضخمية أكبر من النمو المحقق في الأجل القصير، وبالتالي تكون النتائج السالبة أكبر من تلك الموجبة المحققة، إلا أنه لا يمكننا أن نغفل الآثار الإقتصادية المترتبة عن تلك المشاريع التي تكون لها عائدات إقتصادية على المدى الطويل، عندما تحتفي هاته الضغوط التضخمية.

❖ **في الأجل الطويل:** الإعتماد على الجباية البترولية، والتي تسمى بغير العادية لأنه لا يمكن السيطرة عليها، على إعتبار أنها متعلقة بالنشاط الإقتصادي في العالم الخارجي، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بصدماتها السالبة أو الموجبة إلا بقدر قليل، كما أنه لا يمكن التحكم بهاته الصدمات في حال كانت سالبة على اعتبار ان الجزائر ليس لها ذلك

الوزن الكبير في السوق البترولية التي تؤثر من خلال في اتجاه الاسعار مثل السعودية والعراق وفنزويلا وغيرها من الدول المنظوية في أوبك.

ما نشير إليه هنا أن الجزائر بإنتهاجها لسياسة الإنعاش الإقتصادي ذات الخلفية الفكرية الكينزية، المعتمدة على الموازنة العامة كوسيلة لتنفيذ هاته السياسة المالية التوسعية، الممولة من ريع الجباية البترولية وصددمات أسعار النفط الموجبة التي شهدتها البرامج الثلاث، تعتمد سياسة العجز الموازي، والتي من أهم سلبياتها حدوث العجز وإرتفاع التضخم بشكل كبير، وهنا فإن الطفرة البترولية سوف تلعب دور التوازن عن طريق الفوائض المالية التي توفرها، مما يجعل المؤشرات الإقتصادية تبدو أكثر إستقراراً، غير أن هذا هو الظاهر فقط لأن الإقتصاد سيكون في هاته الحالة أكثر إنكشافاً على الصدمات الخارجية، وهو ما يفقد الإستراتيجية المالية والفكرية التي تقوم عليها سياسة الإنعاش الإقتصادي، والهادفة إلى جعل الإقتصاد الجزائري أكثر قدرة على تحمل تبعات الصدمات الخارجية غير مجدية وليست لها على الأقل القدر المطلوب⁶.

❖ ظهور أعراض العلة الهولندية:

تنص نظرية العلة الهولندية على أنه في حال وجود قطاع مزدهر، يكون ذو منتج تصديري وحيد في الإقتصاد، ويكون هو المساهم الأول في تركيبة الناتج المحلي الخام في الإقتصاد، ناهيك عن أنه يمثل المصدر الأول لتمويل الميزانية العامة السنوية للدولة، فإنه مع مرور الوقت وفي الأجل الطويل ستظهر أعراض ما بات يعرف بالعلة الهولندية⁷، والتي يمكن تشخيصها من خلال أثرين هما:

أ. **أثر الإنفاق:** يحدث أثر الإنفاق من خلال إستعمال الإيرادات المتأتية من القطاع المزدهر خاصة بعد حدوث صدمة موجبة، ما يؤدي إلى إرتفاع في الدخل الوطني، وكذا الدخل الفردي وفائض في ميزان المدفوعات، وهذا العائد ينفق من خلال التوسع في الإستهلاك لدى الأفراد أو من خلال الإنفاق الحكومي، إذا كانت سلع القطاع غير التجاري ليست سلع دنيا، وهذا ما يفسر ارتفاع الطلب على هذه السلعة قبل وضعيتها تحوّل الطلب على العرض، وانخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تطور إنتاج السلع غير التبادلية وانكماش إنتاج القطاع التبادلي خارج القطاع المزدهر، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع سعر السلع غير التبادلية وهو ما نتناوله في هذا المطلب، والذي يؤدي إلى حدوث حركة لعوامل الإنتاج من القطاعين المزدهر والقطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي لتلبية الطلب العالمي على السلع غير التبادلية⁸.

أثر حركة الموارد: يؤدي إنعاش القطاع المزدهر إلى زيادة الانتاجية الحدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحوّل في اليد العاملة من القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي بإتجاه القطاع المزدهر، مما يؤدي حسب كوردن إلى أثرين مهمين:

❖ تحوّل اليد العاملة من القطاع التبادلي نحو القطاع المزدهر، يؤدي إلى تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي، وهو ما يسمى بالإنحلال المباشر للقطاع التبادلي، بإعتبار أن القطاع غير التبادلي لم يساهم في هذا الإنحلال، كما أن تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي لم يكن نتيجة لإرتفاع سعر الصرف الحقيقي؛

❖ هناك تحوّل لليد العاملة من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر، بسعر صرف حقيقي ثابت، وهو ما يؤدي إلى تراجع إنتاج القطاع، بسبب إنتقال عوامل الإنتاج منه نحو القطاع المزدهر، وهذا يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري، يضاف إلى الطلب المتولد عن الأثر المضاعف والأثر المعجل للإنفاق⁹.

تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصددمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة
2000 – 2016.

من خلال هذين الأثرين، فإن صدمات أسعار النفط، والتي تكون إنعكاسها من خلال الجباية البترولية أكثر وضوحا على الإقتصاد الوطني، فإن حصيلة الجباية البترولية المتأتية من الصدمة الموجبة لأسعار النفط، والتي تمول النفقات العامة في الموازنة السنوية، هي التي تؤدي إلى ظهور هذين الأثرين في الجزائر إلى جانب مداخيل قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام، بحيث أن الجباية البترولية هي التي تمول مشاريع سياسة الانعاش الاقتصادي والموجهة للقطاع غير التبادلي، الذي ما فتأت إنتاجية عوامل الانتاج فيها ترتفع، ما أدى إلى حركة عوامل الانتاج من القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي باتجاه القطاع غير التبادلي للإستفادة من حجم العوائد فيه (الأجور والأرباح والفوائد)، هذا بالإضافة إلى أن حجم حصيلة الجباية البترولية الكبير، الناتج عن الصدمة الموجبة لأسعار النفط، تم توجيهها إلى مشاريع البنى التحتية والبناء، أمر الذي أدى إلى بروز أثر إنفاق ناتج عن عدم قدرة السوق على استيعاب هاته المبالغ الضخمة، وهو ما انعكس في ارتفاع في مستوى الاسعار، عكسته حجم المبالغ المرصودة كإعادة تقييم للمشاريع في الخماسيات الثلاثة.

ب. في حالة الإنخفاض: يكون الإنخفاض في الجباية البترولية من خلال الصدمات السالبة لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهنا تكون لها الآثار السلبية فقط، بحيث يكون لها إنعكاسين أساسيين هما:

❖ أزمة سيولة: ناتجة بالدرجة الأولى عن تدني الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، والتي تؤدي إلى ارتباك في تنفيذ السياسة المالية، بحيث تتوقف معظم المشاريع التنموية نتيجة عدم توفر التمويل اللازم.

❖ أزمة ملاءة: إذا كانت الدولة تعتمد على مداخيل جباية البترولية بصفة كبيرة جدا، وفي حال إذا كانت حجم الديون السيادية الداخلية و/أو الخارجية كبيرة جدا، فقد تصل الدولة إلى حالة عدم القدرة على السداد، وتكون بذلك قد وصلت إلى حد أزمة الملاءة.

ثانيا - 2: التحليل الإحصائي للجباية البترولية، وموقعها من مجموع الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

جدول رقم 01: تركيبة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2007-2015.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1722.9	1577.7	1615.9	1561.6	1472.4	1835.8	1628.5	970.2	973.0	جباية بترولية
3161.7	2640.5	2204.1	1894.0	1520.0	1245.7	1158.1	953.8	829.6	جباية عادية
4884.6	4218.2	3820.0	3455.6	2992.4	3081.5	2786.6	1924.0	1802.6	مجموع الإيرادات
4972.3	4714.5	4335.6	4608.3	3434.3	2838.0	2593.7	2015.0	1534.9	نفقات التسيير
3885.8	2941.7	2544.2	2820.4	3184.1	3022.9	2597.8	2304.9	2048.9	نفقات التجهيز
8858.1	7656.2	6879.8	7428.7	6618.4	5860.9	5191.5	4322.9	3583.8	مجموع الإعتمادات
-3974	-3438	-3060	-3973	-3626	- 2779	2405 -	-2399	-1781	رصيد الموازنة

source: ministere des finances-la note de presentation du projet de la loi de finances .

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا حجم الجباية البترولية من مجموع الإيرادات العامة للفترة 2000 – 2011، وهذا بفعل الصدمات الموجبة لأسعار النفط في الاسواق العالمية، كما يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية، التي من المفروض أن تكون لها النسبة الأكبر في التمويل بإعتبارها

تعكس مردودية القطاع الإنتاجي، إذ بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية أكثر من 50% للفترة 2000 – 2011، وإن كانت قد سجلت تراجعاً سنة 2008 بفعل تراجع الطلب العالمي على المحروقات الناتج عن أزمة الرهن العقاري.

ما نشير إليه هنا أن سياسة الانعاش الاقتصادي لها القدرة على تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة، نتيجة التوسع في النفقات، خاصة التجهيزية منها التي يشملها البرنامج، وتأتي هذه القدرة على التغطية من تبني سعر مرجعي 19 دولار للبرميل الواحد في جميع الموازنات العامة لسنوات البرنامج، رغم التنبؤ ببقاء أسعار البترول متجاوزة مبلغ 30 دولار للبرميل على المدى المتوسط، وهو ما يعني ضخ احتياطات مالية معتبرة في صندوق ضبط الموارد، مما يؤهله إلى القدرة على تغطية أي عجز يحدث، كل هذا في ظل التنبؤ ببقاء أسعار البترول مرتفعة، وبالتالي ارتفاع مداخيل الجباية البترولية للدولة، متزامن مع تحسن ملحوظ في إيرادات الجباية العادية، بفضل انتعاش الاقتصاد، مما يبشر على العموم بارتفاع الإيرادات الجبائية خلال فترة تنفيذ البرنامج، إلا أنها تقوم في إستراتيجيتها على تنويع الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية، من أجل جعل تمويل المالية العامة أكثر تكيفاً للصدمات الخارجية لأسعار المحروقات، وذلك من خلال:

1. تخفيض النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاءات: نظراً للعشوائية الكبيرة التي عرفتها الإعفاءات الجبائية المقدمة لتحفيز الاستثمار المصغر منه، أو الذي يُنفذ في المناطق النائية والمعزولة، فإن الحكومة ترى ضرورة التقليل من الاعتماد على هذه السياسة، وذلك لظهور بوادر تشوهات تصيب توزيع الاستثمار على مختلف مناطق الوطن، نتيجة الرغبة الكبيرة للمستثمرين في الاستفادة من هذه الإعفاءات، كما تحولت هذه الأخيرة في أحيان أخرى، إلى مجال للتهرب الضريبي، من طرف بعض المتعاملين، ناهيك عما تفقده الخزينة العمومية من إيرادات جبائية¹⁰.
2. العمل على تطوير الموارد المالية للموازنة: ويتم هذا من خلال تفعيل الإجراءات التي من شأنها الرفع من إيرادات الموازنة وهي:

للحد من محاربة الغش والتهرب الضريبي؛

للحد من تخفيض النفقات الجبائية عن طريق إجراءات تعديلات في قانون الاستثمار وكذا معدلات الاشتراكات؛
للحد من إلغاء الدولة تغطيتها لبعض الرسوم والحقوق التي من المفروض أنها واجبة الدفع على المتعاملين الاقتصاديين وهذا تجنباً للمنافسة غير المشروعة¹¹.

الجدول رقم 02: النفقات العامة في الجزائر للفترة 2007 – 2015.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
4972.3	4714.5	4335.6	4608.3	3434.3	2838.0	2593.7	2015.0	1534.9	نفقات التسيير
3885.8	2941.7	2544.2	2820.4	3184.1	3022.9	2597.8	2304.9	2048.9	نفقات التجهيز
8858.1	7656.2	6879.8	7428.7	6618.4	5860.9	5191.5	4322.9	3583.8	مجموع الإعتمادات
-3974	-3438	-3060	-3973	-3626	-2779	2405 -	-2399	-1781	رصيد الموازنة

Source: MINISTERE DES FINANCES-La note de présentation du projet de la loi de finances .

ما يلاحظ على الموازنة العامة أيضاً تسجيلها لعجز مزمّن في الفترة 2000 – 2016، وهو ما يعكس الجناح الهائل في استخدام الموارد النفطية في الانفاق العام، مطمئنة إلى البجوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2014 شهدت أسعار المحروقات تراجعاً خطيراً بنسبة فاقت 60% بمتوسط

35 إلى 46 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تشفوية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها، وهذا ما يعزز فرضية إنكشاف الإقتصاد الجزائري بصفة عامة، والمالية العامة بصفة خاصة أمام الصدمات السالبة لأسعار النفط.

ما تتميز به الموازنة العامة السنوية في الجزائر أنها تسير بقوانين المالية التكميلية، بحيث لا توجد سنة على طول فترة الدراسة من 2000 – 2016 لا تتضمن قانون مالية تكميلي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الأجهزة الإحصائية، التي تقوم بتقدير حقيقي للنفقات العامة وحجم المشاريع بالقيمة المالية الحقيقية لها، وعليه فقد أوجد هذا الوضع حالة من عدم اليقين فيما يخص القيم المالية الحقيقية للمشاريع المبرجة في الموازنة العامة، وجعلها تابعة لحجم الإيرادات المالية المتعلقة بالجباية البترولية والمرتبطة أصلا بصددمات أسعار النفط العالمية، فإذا ما شهدت صدمات موجبة تم الترخيص بنفقات أخرى لم يتضمنها قانون المالية السنوي العادي.

ثالثا: بناء وتقدير نموذج أثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000-2016.

نتطرق في هذا المحور بعد تقديم وتعريف متغيرات النموذج وبناء النموذج، إلى التحليل الإحصائي للنموذج القياسي، بالإضافة إلى التحليل الإقتصادي، لنصل من خلال ذلك إلى الحكم بوجود أو عدم وجود علاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الخام في الجزائر حسب مخرجات النموذج.

1. تقديم نموذج الدراسة.

نشير هنا أننا سنتتبع تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في الجزائر، من خلال تأثير الجباية البترولية على النفقات العامة بصورة مباشرة، ثم تأثير الجباية البترولية على معدل نمو الناتج الإسمي بصورة غير مباشرة وتعددية، وقد أخذنا الجباية البترولية كانعكاس لصددمات القطاع البترولي الذي يعد القطاع الرئيسي الذي يساهم بالحصة الأكبر في الناتج المحلي الإسمي في الجزائر، هذا من جهة، من جهة أخرى فإننا نشير هنا إلى أننا نأخذ العلاقة بين معدل نمو الناتج الإسمي وليس الحقيقي، لسببين رئيسيين، على النحو الآتي:

1. تقوم سياسة الإنعاش الإقتصادي على إستراتيجية الوصول إلى معدل نمو إسمي ما بين 4% - 6% والعمل على إستدامته عند هذه الحدود؛

2. أن سياسة الإنعاش الإقتصادي تقوم في خلفيتها الفكرية الكينزية تقوم على مبدأ التحريض الكينزي من خلال المضاعف والمعجل، وكل ذلك في ظل إستراتيجية تنوع مصادر النمو خارج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الإسمي الخام، وتنوع الإيرادات العامة، بحيث تعمل على تقليل الإعتماد على الجباية غير العادية¹².

ما ميز سياسة الإنعاش الإقتصادي أنها أخلت بالإستراتيجية الفكرية التي تم تبنيها منذ سنة 2000، وهو ما إنعكس في إختلالات هيكلية ناتجة عن الإعتماد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في الناتج المحلي الخام، وعلى تشوهات في الميزانية ناتجة عن الجباية البترولية التي تتميز بميزتين أساسيتين:

4. الجباية البترولية هي مداخيل الضرائب والرسوم المتأتية من نشاط المحروقات على المستوى الداخلي والخارجي.

5. أن الجباية البترولية يصعب التنبؤ بحجمها وإتجاهها، ومدى تأثير صدماتها، ناهيك عن فجائيتها، ولذلك سميت بالجباية غير العادية.

2. تحديد وتعريف متغيرات النموذج وبناءه.

في هذا المحور نقوم بتحليل اتجاهات تأثير صدمات اسعار النفط من خلال الجباية البترولية على النمو الإقتصادي في الجزائر، وعليه فقد أخذنا بيانات متغيرات الدراسة للفترة 2000 – 2016، ليتم الحصول على 16 مشاهدة، وفيما يأتي نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

1. **تعريف المتغيرات المستعملة في النموذج وبناء النموذج:** نقدم المتغيرات التي استعملناها في النموذج القياسي لإتباع تأثير الجباية البترولية على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2016 على النحو الآتي:

❖ **الجباية البترولية redevances pétroliers:** وهي تلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة، المتأتية من فرض الضرائب والرسوم على نشاط قطاع المحروقات، وتكون مصدرها داخلي، من خلال الضرائب والرسوم على نشاط (التنقيب، الإستغلال، التكرير، والتوزيع...الخ)، أو تلك التي تكون مصدرها خارجيا من خلال نشاط التصدير للمحروقات بإختلاف أنواعها من الغاز المسال إلى البترول الخام ومشتقاته، وتكون مباشرة أو غير مباشرة أيضا، وقد أخذناها كمتغير مستقل في دراستنا هاته، وسنتبع تأثيرها على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر لفترة الدراسة، وقد أخذنا إحصائياتها من قوانين المالية للسنوات المعنية.

❖ **معدل نمو الناتج المحلي الخام PIB:** يعكس مساهمة القطاعات في الدخل الوطني في الجزائر، وأهمية كل قطاع من خلال تركيبته، كما أن له تأثير على القطاعات بما فيهم القطاع التبادلي ويكون في علاقة طردية مع هذا الأخير، إلا أننا هنا لا نأخذ الناتج المحلي الخام كمتغير، وإنما معدل نموه لفترة الدراسة، وقد أخذنا بياناته من إحصائيات بنك الجزائر.

الجدول رقم 03: الجباية البترولية و الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

السنوات	PIB	الجباية البترولية (مليار دج)
2000	4123.5	840.600
2001	4260.8	916.400
2002	4537.7	917
2003	5264.2	862.2
2004	6150.4	899
2005	7563.6	916
2006	8520.6	973
2007	9306.2	970.2
2008	11043.7	1628.5
2009	9968.0	1835.8
2010	11991.6	840.600
2011	14519.8	1472.4
2012	16115.4	1561.6
2013	16647.9	1651.9
2014	17228.6	1577.7
2015	16702.1	1722.94
2016	18906.6	2200.12
2017	20189.6	2776.218
2018	20273.2	2714.47
2019	18906.6	2200.12

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

✓ Pib تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

✓ الجباية البترولية: قوانين المالية السنوية للسنوات المعنية.

3. بناء النموذج القياسي للدراسة.

تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة
2000 – 2016.

الجدول رقم 04: جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي.

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/18 Time: 14:55				
Sample: 2000 2016				
Included observations: 17				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2120.775	2604.522	-0.814267	0.4282
RP	10.22636	1.993487	5.129886	0.0001
R-squared	0.636942	Mean dependent var	10673.24	
Adjusted R-squared	0.612738	S.D. dependent var	4973.222	
S.E. of regression	3094.853	Akaike info criterion	19.02300	
Sum squared resid	1.44E+08	Schwarz criterion	19.12102	
Log likelihood	-159.6955	Hannan-Quinn criter.	19.03274	
F-statistic	26.31573	Durbin-Watson stat	1.476641	
Prob(F-statistic)	0.000123			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews7

4. التحليل الإحصائي للنموذج: من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون على النحو الآتي:
- معامل التحديد: (R^2) إن قيمة $0.61 =$ وهذا يعني أن 61% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي في الجزائر سببها إرتفاع في الجباية البترولية المتزايد، في حين تعود 39% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد إستخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية أكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لا يتأثر بعدد المتغيرات المستقلة (نعود لهذا المؤشر في التفسير الاقتصادي للنموذج).
 - المعنوية الكلية للنموذج) اختبار فيشر $\text{Prob}(F\text{-statistic})=0,000$ (وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني معلمة متغيرة النموذج لا تساوي الصفر، وعليه فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.
 - معنوية المعالم المقدرة (اختبار ستودنت):
 - بالنسبة للحد الثابت $\text{Prob}(c)=0,42$: وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c غير معنوية إحصائياً وسبب يعود كون الحد الثابت سالب مما يخالف النظرية الاقتصادية ولذلك يمكن إعتبار الحد الثابت في النموذج معدوم.
 - بالنسبة للمعلمة $\text{Prob}(rp)=0,00$: وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة rp معنوية إحصائياً.
- من خلال الجدول المقدم في نموذج الدراسة تظهر معادلة النموذج، والتي تربط بين الجباية البترولية والناتج المحلي في الجزائر على النحو الآتي:

$$\text{Pib} = 10.226 * \text{rp} \\ (5.129)$$

$$\overline{R^2} = 0,61 \quad \text{Prob F} = 0.000 \quad n = 17 \quad \text{DW} = 1.47$$

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة دارين واتسون أكبر من القيمة العظمى $du=1.102$ ، وأقل من القيمة $(4-2.53=1.47)$ وعلية نقبل الفرضية العدم h_0 ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء، وهذا جيد بالنسبة للنموذج ويخدم الدراسة.

❖ اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء:

جدول رقم 05: اختبار أثر ARCH على الأخطاء.

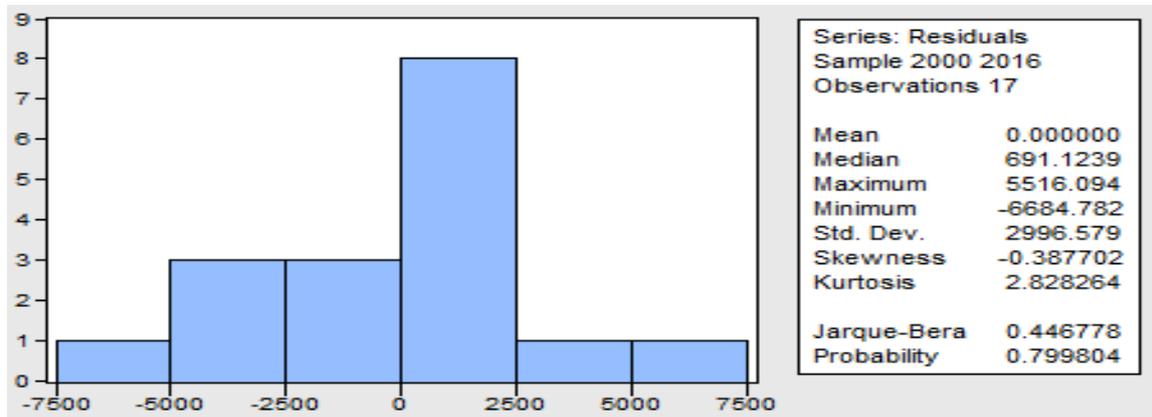
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.981061	Prob. F(1,14)	0.0659
Obs*R-squared	3.542448	Prob. Chi-Square(1)	0.0598

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews 6.

من خلال النتائج المحصلة عليها من الجدول أعلاه نجد احتمال مربع كاي $obs^*R-Square$ تساوي (Prob. $Chi-Square(1)=0.0598$) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، ما يتيح قبول فرضية العدم والتي مفادها أنه لا وجود لأثر ARCH على البواقي، أي ثبات تباين حد الخطأ.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: (Jarque-Bera) يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الجدول رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews 6.

من خلال النتائج نجد أن احتمال احصائية (Jarque-Bera) تساوي (Probability= 0,799) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

5. التحليل الإقتصادي للنموذج.

من خلال النموذج، نلاحظ العلاقة الطردية بين الجباية المحلية والنتاج المحلي الخام، وذلك ما تظهره المعادلة المستخرجة من النموذج، $PIB=10.226RP$ ، من خلال المعادلة يظهر المعامل الفني كبير جدا.

عند تصفح الموازنات السنوية لفترة الدراسة، يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية، التي من المفروض أن تكون لها النسبة الأكبر في التمويل بإعتبارها تعكس مردودية القطاع الإنتاجي، إذ بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 54% سنة 2007 لتصل نسبة 59.6% سنة 2010، إلا أنه مع بداية سنة 2011 تسجل تراجعاً لصالح الجباية العادية التي بلغت 54.6% سنة 2012 لتبلغ نسبة 64.7% سنة 2015 بدعم من القطاع غير التبادلي خاصة قطاع الأشغال العمومية والخدمات هذا عن جانب الإيرادات.

ما تتميز به الموازنة العامة السنوية في الجزائر أنها تسير بقوانين المالية التكميلية، بحيث لا توجد سنة على طول فترة الدراسة من 2000 – 2016 لا تتضمن قانون مالية تكميلي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الأجهزة الإحصائية، التي تقوم بتقدير حقيقي للنفقات العامة وحجم المشاريع بالقيمة المالية الحقيقية لها، وعليه فقد أوجد هذا الوضع حالة من عدم اليقين فيما يخص القيم المالية الحقيقية للمشاريع المبرمجة في الموازنة العامة، وجعلها تابعة لحجم الإيرادات المالية المتعلقة بالجباية البترولية والمرتبطة أصلاً بصدمات أسعار النفط العالمية، فإذا ما شهدت صدمات موجبة تم الترخيص بنفقات أخرى لم يتضمنها قانون المالية السنوي العادي.

ما يلاحظ على الموازنة العامة أيضاً تسجيلها لعجز مزمّن في الفترة 2007 – 2015، وهو ما يعكس الجناح الهائل في استخدام الموارد النفطية في الانفاق العام، مطمئنة إلى البجوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2014 شهدت أسعار المحروقات تراجعاً خطيراً بنسبة فاقت 60% بمتوسط 35 إلى 46 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها.

خاتمة:

بالإضافة إلى ماسبق فإن هناك متغيرات تكون إما لها نفس الآثار التي تكون للجباية البترولية كرسوم الواردات، بالإضافة إلى أن هناك متغيرات تكون للجباية البترولية الأثر العميق عليها مثل حجم المعروض النقدي، على اعتبار أن مداخل قطاع المحروقات بصفة عامة والجباية البترولية بصفة خاصة تكون هي المقابل الأول والأساسي في إصدار الكتلة النقدية، هذا بالإضافة إلى أن هناك تأثير آخر للجباية البترولية خاصة تلك التي يكون مصدرها خارجياً، وهو متغير سعر الصرف، هاته المتغيرات نذكرها على النحو الآتي:

❖ **رسوم الواردات (Tax des importation (TX.imp):** وهي تمثل الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من مختلف السلع، وهي تعكس تزايد الواردات بفعل إنحلال التصنيع في الجزائر، أي أنها تعكس بطريقة غير مباشرة تأثير التوسع في الاعتماد على مداخل الجباية البترولية، بحيث عمدت الجزائر إلى تفكيك تدريجي لرسوم الواردات، وقامت بتخفيض متتالي من أجل إدارة هذا التفكيك وتعويض قيمتها في الموازنة العامة عند تحويل مداخل الجباية البترولية إلى الدينار، وعليه فإن تأثير الرسوم الجمركية له تأثير شبيه بذلك الذي تحدّثه الجباية البترولية.

❖ **المجمع النقدي M2:** وهو الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع المتداولة في الاقتصاد، وقد أشرنا إليه لما لها من دور خاصة في ظل ضعف الجهاز المصرفي في الجزائر، مما يجعل الكتلة النقدية تتداول خارج الجهاز المصرفي، وفي ظل التخفيض و/أو الانخفاض المستمر لقيمة الدينار، فقد وُلد هذا المتغير بدوره تأثيرات على النمو الاقتصادي، إذ أن

إنخفاض قيمة الدينار دفعت بالأعوان الاقتصاديين إلى توجيه إنفاقهم للقطاع غير التبادلي (البناء والاشغال العمومية، الخدمات، النقل...الخ)، كنوع من التحوط أو الاستفادة من المدخرات في ظل غياب البديل الاستثماري. وما يميز هذا المتغير أنه يعتمد في إصدار الكتلة النقدية (القاعدة النقدية) على الجباية البترولية، وهو بدوره يؤثر في الناتج المحلي الخام ومعدل نموه، وبالتالي فإن تأثير الجباية البترولية بصفة خاصة ومداحيل قطاع المحروقات بصفة عامة على معدل نمو الناتج المحلي الخام تكون غير مباشرة من خلال حجم المعروض النقدي المتداول في الاقتصاد.

سعر الصرف الحقيقي T.C.R : من المسلم به أن تدفق العملة الصعبة من جراء الصدمة الموجبة لقطاع المحروقات، والتي تكون الجباية البترولية الصورة الأساسية التي تتجلى من خلالها هاته الصدمات الموجبة أو السالبة على حد سواء، تؤدي إلى إنخفاض متتالي لسعر الصرف الحقيقي، وفي ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن هذا الأمر سينعكس في شكل إزدهار للقطاع غير التبادلي من خلال توجيه الإنفاق الممول من الجباية البترولية خاصة نحوه، كل هذا في ظل زيادة الواردات وضعف الصادرات نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي كإنعاس للصدمات النقدية أيضا، وهنا فإننا نكون أمام حالة فريدة في الإقتصاد الجزائري، ففي حين يرتفع حجم إحتياطي الصرف يشهد الدينار تراجعا في سعر صرفه، بالإضافة الى التخفيض الإداري المتتالي الذي يكون عند إنخفاض حجم مداحيل الجباية البترولية من أجل تمويل الموازنة عند التحويل إلى الدينار الجزائري.

الاحالات والمراجع:

- 1 أبو الفتوح علي الناقة - نظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى - مطبعة المعمورة - مصر 2001 - ص 137.
- 2 عبد الرحمان يسرى احمد وآخرون - النظرية الاقتصادية الكلية - الدار الجامعية - مصر 2007 - ص 237.
- 3 نفس المرجع - ص 235.
- * قد تكون هناك مصادر أخرى للصدمات الإقتصادية ذات المصدر الخارجي، كالإستثمار الأجنبي، ورؤوس الأموال الساخنة، بالإضافة الى تذبذبات في المساعدات الخارجية، إلا أن أهمها يعود إلى القطاع النفطي.
- 4 - محمد سعودي - أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر 1990-2010 - أطروحة دكتوراه غير منشورة - تخصص نقود ومالية - جامعة الجزائر 03 - سنة 2015 - بتصرف.
- 5 محمد سعودي - دور الصدمة الموجبة في الإخلال بالاستراتيجية الفكرية لسياسة الانعاش الإقتصادي خلال الفترة 2000 - 2010 - مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات - العدد 06 - ص 46.
- 6 محمد سعودي - مرجع سبق ذكره - ص 46.
- 7 أنظر
- محمد هاني - السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حالة الجزائر 2000 - 2015 - أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية - تخصص نقود ومالية - جامعة المدية 2018..
- 8 نفس المرجع .
- 9 Corden .M - Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation - oxford economic papers - new seiars - vol36 - 1984 - p06.
- 10 محمد هاني وآخرون - الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول في الجزائر وأهم الإجراءات المرافقة له - مجلة جديد الإقتصاد - العدد 11 - ديسمبر 2016.
- 11 جمال يريقي، إشكالية العجز في ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية لولاية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2011 - ص 195.
- 12 محمد سعودي - اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر "حالة ولاية المدية" - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الشلف 2006 م، ص 194

دور القياس المرجعي في إدارة التكلفة البيئية "دراسة ميدانية بالقطاع الصناعي السوداني"

The role of benchmarking in environmental cost management A field study of the Sudanese industrial sector

عصام السيد بريمة السيد¹، احسان محمد الطيب²، محمد عبيد كافي أبكر^{3*}

¹ جامعة الزعيم الازهري - السودان

² جامعة الزعيم الازهري - السودان

³ كلية إدارة الاعمال بعفيف - المملكة العربية السعودية، moh2009obeid@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 : تاريخ القبول: 2021/06/11 : تاريخ النشر: 2021/07/01

ملخص:

تناولت الدراسة دور القياس المرجعي في ادارة التكلفة البيئية بالقطاع الصناعي بالسودان، هدفت الدراسة الي توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرارات بالمنشات الصناعية عن التكلفة البيئية عن طريق المقارنة مع الاداء الافضل سوا كان هذا الاداء داخلي او خارجي. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها . استخدام القياس المرجعي في الاداء البيئي بالمنشأة الصناعية وسيلة فاعلة لترشيد التكاليف وذلك بتطبيق طرق مجربة. اوصت الدراسة بعدة توصيات منها مقارنة المنشأة الصناعية بمستويات الاداء البيئي الافضل بالمنشات الاخرى وبضرورة عرض تكاليفها البيئية لمعرفة مدى مساهمة المنشأة في الحفاظ على البيئة.

الكلمات المفتاحية: القياس المرجعي، التكلفة البيئية، المنشأة الصناعية ،

Abstract :

The study dealt with the role of benchmarking in environmental cost management in the industrial sector in Sudan. The study aimed to provide appropriate information for decision-makers in industrial establishments on the environmental cost by comparing them with better performance, whether this performance is internal or external. The study reached several results. The use of benchmarking in the environmental performance of the industrial establishment is an effective way to rationalize costs by applying proven methods. The study recommended several recommendations, including comparing the industrial establishment with the levels of better environmental performance in other establishments and the need to present its environmental costs to know the extent of the establishment's contribution to preserving the environment.

Keywords: benchmark, environmental cost, industrial facility

* المؤلف المرسل: محمدعبيد كافي أبكر، الإيميل: moh2009obeid@gmail.com

1. مقدمة:

قيام المنشأة الصناعية بنقل تجارب الاداء البيئي الاخري الناجحة لتطبيقها يعمل علي ضمان جودة وتطوير منتجاتها. حيث اصبح القياس والافصاح عن التكلفة البيئية من اهم متطلبات التقارير المالية الملائمة لاتخاذ القرار المناسب مما يدعم القدرة التنافسية للمنشأة الصناعية.

1-1- مشكلة الدراسة :

تحديد التكلفة البيئية من اصعب انواع التكلفة نتيجة لصعوبة قياسها، لذلك تلجأ المنشآت الصناعية بمقارنة ادائها البيئي مع الاداء الناجح من محيطها الداخلي والخارجي حتي تتمكن من قياس هذه التكلفة بصورة تدعم معلوماتها المحاسبية لاتخاذ القرارات الرشيدة . عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1. هل توجد علاقة بين القياس المرجعي والرقابة على التكلفة البيئية في القطاع الصناعي ؟

2. هل توجد علاقة بين القياس المرجعي وتقييم أداء التكلفة البيئية للقطاع الصناعي ؟

1-2- أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة الي :

الأهمية العلمية : التعرف علي احد اساليب قياس الاداء وأهمية شمول القوائم المالية علي التكلفة البيئية .

الأهمية العملية: القياس العادل للتكلفة البيئية وتقديم معلومات ملائمة لمتخذي القرارات ودعم المنشآت الصناعية في المحافظة على البيئة .

1-3- اهداف الدراسة:

1. توضيح كيفية قياس التكاليف البيئية عرضها بالقوائم المالية .

2. كيفية تأثير القياس المرجعي في تخفيض التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية بالسودان.

3. توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرارات بالمنشآت الصناعية عن التكلفة البيئية .

4. دراسة المعوقات التي تؤثر في قياس التكاليف البيئية .

1-4- فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة يسعى الباحثون لاثبات صحة الفرضيات التالية :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المرجعي ورقابة التكلفة البيئية في القطاع الصناعي .

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المرجعي وتقييم أداء التكلفة البيئية بالقطاع الصناعي.

2. الاطار النظري

المحور الأول: مفهوم القياس المرجعي وانواعه

1. مفهوم القياس المرجعي:

عرف القياس المرجعي بأنه المقارنة والتجارب أو الأداء الناجح للمنافسين أو بالمنافس القائد بمجال التكاليف أو مقارنة أنشطة وتكاليف المنشأة بعمليات ومنهجيات المنشأة المنافسة الرائدة لتحقيق نظام التحسين المستمر في الأداء وخفض التكاليف. (عليان، 2002، ص 19).

كما عرف بأنها العمليات التي يمكن للمنظمة من خلالها تحديد العوامل الحاسمة للنجاح وتحديد أفضل الممارسات لدى المنظمات الأخرى (أو الأقسام الأخرى داخل المنظمة) للتعامل مع هذه العوامل وهو ما يؤدي إلى تحقيق العديد من أوجه التحسين في مختلف العمليات التشغيلية وهو الأمر الذي سينعكس بدوره على تحقيق التكاليف نتيجة التخلص من الأخطاء وأوجه القصور والأنشطة عديمة القيمة المضافة. (الطمبلي، 2013، ص 194)

وتم تعرفه أيضاً بأنه عملية مستمرة لمقارنة المنتجات أو الخدمات أو الأنشطة مع أفضل مستويات أداء يمكن أن توجد داخل أو خارج المنشأة وأصبحت هذه المقاييس والنماذج من أهم أحد أدوات المحاسبة الإدارية الجديدة لزيادة فعالية دورها في مجال تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة. (ابو خشبة، د ت، ص 45)

يري الباحثون ان القياس المرجعي هو عبارة عن نقل تجارب الاداء الناجحة للمنافسين وتطبيقها على المنشأة لتحسين العمليات الداخلية وتخفيض التكاليف بما يتلاءم مع بيئة المنشأة للحصول على الاداء الافضل الذي يحقق اهداف المنشأة .

2. أهميه القياس المرجعي:

1/ يؤدي إلى ترشيد التكاليف حيث أنه لايتطلب اختراعاً بل هو عملية تحديداً التكاليف بالتطبيق لطرق مجربة، ونموذج عملي وتحسين العمليات تؤدي لتخفيض أنشطة التخطيط (البكري، 2002، ص 283)

2/ يساعد القياس المرجعي للمنظمة على تقييم التغيرات المتوقعة في إنتاجيتها وحصر فجوة النتائج مع المنافسين وتحليل إتجاه هذه الفجوة ومسببات هذه الفجوة وكيفية مواجهتها (عبد الصادق، 2011، ص 38)

يري الباحثون ان اهمية القياس المرجعي في الحصول على افضل اداء للمنشأة باقل التكاليف وذلك لوجود تجارب المنافسين المسبقة .

3. أهداف القياس المرجعي:

1/ تحديد أفضل وسيلة لتحقيق الرقابة على نظام الجودة الشاملة للخدمات واستراتيجيات فعالة تقود إلى تحقيق التحسين المستمر في وظائف المراجعة الداخلية في ظل تطبيق نظام الجودة الشاملة. (احمد، 2009، ص 97)

2/ مقارنة الأنشطة الرئيسية بأفضل الممارسات ذلك بتعيين النشاط الذي يحتاج إلى تحسين، وإيجاد منظمة غير منافسة غالباً، تعتبر ممثلة لأفضل ممارسة للنشاط ودراسة كيفية أدائها للنشاط. (العزاوي، 2014، ص34)

3/ التحسين المستمر للعمليات الداخلية وذلك من خلال دراسة الكيفية التي ينفذ بها الآخرون أدائها وتحديد نواحي القصور والأنشطة الداخلية والعمل على تلافيها.

يري الباحثون ان الهدف من القياس المرجعي هو التحسين المستمر للعمليات الداخلية باقل التكاليف و تحسين الموقف التنافسي للمنشأة وذلك بالمقارنة مع افضل اداء .

4. أنواع القياس المرجعي: يبوب القياس المرجعي إلى أنواع عدة منها:

1/ القياس المرجعي الداخلي:

يعتمد على النظر لأفضل التطبيقات الداخلية بهدف تعميمها على مستوى المنظمة من خلال المقارنه بين كل الوظائف في مختلف العمليات . ويتميز بانخفاض التكلفة، إلا انه ينظر فقط لأفضل معايير الأداء الداخليه في حين أن ضغوط المنافسه تحتم النظر لأفضل المعايير الدولية لمعرفة موقف المنافسين وتحديد الفجوة بين ما هم عليه وموقف المنظمة نحو تضيق الفجوة.

2/القياس المرجعي الخارجي :

يعتمد علي المعلومات المستخلصه من المؤسسات التي ينظر اليها كمنافسين، ومن افضل الايجابيات التي افرزها هذا النوع من المقارنه اجراء المقارنه مع أداء وحدات اقتصاديه اخري رائدة تعمل في مجال عمل الوحدة نفسها أو في مجال اخر وهذا يتم بموافقة الوحدات الاقتصادية الاخرى أو بدون موافقتها وذلك عن طريق شراء منتجاتهم مباشرة والنظر وكان من الافضل أن تتم بموافقتهم وذلك من أجل الحصول على تعاونهم ومساعدتهم. (الطائي واخرون، 2009، ص325)

3/القياس المرجعي الاستراتيجي :

يعتمد هذا النوع على دراسة استراتيجيات المنشآت الاخرى وكيفية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بالإضافة إلى دراسة الاسباب وراء اختيار المنشأة لإستراتيجية دون الاخرى، ويهدف إلى تحديد الاستراتيجية التنافسية المناسبة للمنشأة.

4/ القياس المرجعي العام :

ويقصد به اجراء المقارنه المتعلقة بعمليات ومنتجات المنشأة مع كافة المنشأة بغض النظر عن نوع الصنائه التي تعمل بها كل المنشأة بهدف هذا النوع إلى التعرف على المنشآت المتميزة على مستوى الصناعات غير المتماثلة ولكن قد يكون هناك صعوبة في تنفيذ ذلك لأنها تحتاج إلى تصور عميق لعملية المقارنة بفاعلية. (خطاب، 2006، ص224)

5. أخلاقيات القياس المرجعي:

1/. مبدأ الشرعية: وهو تحاشي أي عمل يعد من قبل سرقة مجهودات الآخرين أو معرفة أسرار لا يرغب الآخرين في كشفها.

- 2/ مبدأ الثقة: لا تقل أية معلومات حصلت عليها من شريكك في عملية المقارنة إلى طرف ثالث إلا بموافقة الشريك.
- 3/ مبدأ التبادل: كن مستعداً لإعطاء شريكك نفس القدر من المعلومات من نفس النوع، ومن الأفضل توضيح هذا الاستعداد منذ اللقاء الأول.
- 4/ مبدأ الاستخدام: لا تستخدم المعلومات التي حصلت عليها من المقارنة في الدعاية والإعلان والتسويق، بل استخدامها فقط في تحسين عملياتك.
- 5/ مبدأ الاتصال: لا تتصل مباشرة بالوحدة التي ترغب في المقارنة معها لدى الشريك بل يجب أن يتم ذلك من خلال المديرين المسؤولين.
- 6/ مبدأ الاتصال من طرف ثالث: لا تفصح عن أسماء الأفراد المشتركين في المقارنة سواء من طرفك أو طرف الشريك لجهة ثالثة إلا بموافقة الجميع. (البربروي وباشين، 2010، ص308)

المحور الثاني: مفهوم التكاليف البيئية واهدافها

1. مفهوم التكاليف البيئية

هنالك العديد من التعريفات التي وردت بخصوص التكاليف البيئية ونورد فيما يلي بعضاً منها، عرفت التكاليف البيئية بأنها علم يبحث في كيفية تأثير الجوانب البيئية على نظام المحاسبة التقليدي وهي أداة فعالة لقياس وتقييم الجوانب المادية البيئية للمنشآت. (Stephan, 1996, p223) اهتم هذا التعريف بتأثر المعلومات البيئية على النظام المحاسبي التقليدي . كما عرفت بانها التكاليف الناتجة عن حدوث تدهور بالجودة البيئية موجود بالفعل أو محتمل وجوده وبذلك فان التكاليف البيئية ترتبط بحدوث واكتشاف وعلاج ومنع التدمير أو التدهور البيئي. Hansen, (Movemen.2000.P668)، وعرفها البعض بأنها كافة عناصر التكاليف التي تتحملها المنشأة نتيجة إتزامها بالقوانين البيئية مثل التكاليف التي تتحملها مقابل الفاقد في الخامات واستهلاك الطاقة والمياه والحد من المخلفات الصلبة وإعادة تدويرها، واقساط التأمين التي تتحملها المنشأة لمقابلة المخاطر البيئية المحتملة. (حسن، 2005، ص8) هذا التعريف اشمل من سابقه وذلك لانه احتوي علي التكاليف لمقابلة المخاطر المحتملة التي تتحملها .وعرفت بأنها عملية تحديد وقياس نقدية لقيمة الأضرار البيئية التي تسببها منشأة معينة للبيئة المحيطة بها نتيجة لعمليات التشغيل أو التصنيع التي تمارسها أو نتيجة لقيامها بإنتاج سلعة تضر بالبيئة عند إستهلاكها ومن ثم القيام بعملية المعالجة المحاسبية لقيمة تلك الأضرار والإبلاغ عنها في القوائم المالية. (الخولي، 2004، 18). هذا التعريف الاشمل لانه اوضح ان هنالك قيمة نقدية للاضرار البيئية والابلاغ عنها في القوائم المالية . يري الباحثون ان التكاليف البيئية هي عبارة عن قيمة الحماية والوقاية من الاثار البيئية التي تنتج عن نشاط المنشأة وعرض المعلومات البيئية بالقوائم المالية لمتخذي القرارات .

2. أهداف التكاليف البيئية:

هنالك عدة اهداف لتحديد التكاليف البيئية تتمثل في:

1. تحديد وقياس العمليات البيئية التي تتضمن تحديد نصيب المنتج من التكاليف البيئية.
 2. العمل على توفير أسلوب ملائم للإفصاح عن التكاليف البيئية للمنشأة داخل القوائم المالية الخاصة بالمنشأة أو في الإيضاحات المتممة أو في تقارير منفصلة تماماً عن كل ما سبق ذكره كتقارير المراجعين.
 3. مساعدة الجهات المختلفة ذات العلاقة سواء داخل أو خارج المنشأة في إتخاذ العديد من القرارات سواء في مجال التخطيط أو الرقابة أو في تقييم الأداء. (حسنين، 1997، ص15)
3. مقومات القياس المرجعي لإدارة التكاليف البيئية:

هنالك عدة مقومات يجب ان تتوافر عند استخدام اسلوب القياس المرجعي :

1. ان يكون الهدف النهائي من القياس المرجعي هو تحديد المجالات والمناطق التي توجد بها مشكلات أو مواطن الضعف وتأسيس مستويات أداء مثالية بالإضافة إلى صياغة خطة التحسين والتطوير المناسبة .
2. تطوير مجموعة متوازنة ومتكاملة من مقاييس الأداء المالية وغير المالية الكمية والوصفية للمنشأة.
3. تحديد الأداء الافضل من خلال تحليل البيانات وتحديد افضل الممارسات الخاصة بالآخرين ومن ثم تحديد مجالات التحسين المطلوب من خلال مقارنة الأداء الحالي لمنشأة مع نتائج الأداء المتميز لأفضل المنافسين .
4. ضرورة ان تكون عملية القياس المرجعي عملية مستمرة ومنتظمة لمقارنة المنتجات أو العمليات أو الأنشطة أو الوظائف مع افضل مستويات أداء يمكن ان توجد داخل أو خارج المنشأة.
5. كافة المستويات في المنشأة يجب تفهم جميع النقاط التي تتضمنها عملية القياس المرجعي
6. إن يتم توفير الوقت الكافي لعمليات التخطيط والتدريب الفعال للعاملين لتنمية أداء وسلوك العاملين . (بدوي، 2002م، ص156)

يري الباحثون من خلال هذه المقومات تستطيع المنشأة ادارة التكاليف البيئية والتقليل منها وذلك بتدعيم الأنشطة التي تضيف قيمة للمنتج وتخفيض التكاليف مع ضمان الجودة واستبعاد الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج وبذلك تحقق المنشأة الاتي :

1. التقليل والحد من العديد من التكاليف البيئية باتخاذ المنشأة القرارات الأمثل وتحويل هذه التكاليف من مجرد تكاليف إلى استثمار يعود بالنفع عليها مثل اعادة تصميم المنتجات او الاستثمار في تقنية العمليات الخضراء.
2. فهم التكاليف البيئية واداء كل من العمليات والمنتجات يؤدي إلى احتساب تكاليف واسعار حقيقية للمنتجات كما ان ذلك يقود الشركات إلى تصميم عمليات ومنتجات وخدمات متوافقة مع البيئة في المستقبل. (محمد، منصور، 2014، ص67).

3- الدراسات السابقة:

1. دراسة : علي(2010م):

تناولت الدراسة دور المعايير المحاسبية في القياس والافصاح البيئي تمثلت المشكلة في صعوبة تحديد معايير محاسبية للقياس والافصاح البيئي للآثار المختلفة لانشطة المشروعات وذلك لعدم وجود معايير محاسبية تتعلق بالافصاح والقياس للأداء عن المعلومات البيئية هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم ودور المعايير المحاسبية في القياس والافصاح عن المعلومات البيئية لمساعدة ادارة المنشأة والجهات ذات الصلة بالأداء البيئي في اتخاذ قراراتهم. تم استخدام المنهج الاستنباطي، الاستقرائي، التاريخي، التطبيقي (التحليلي). توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها وجود معايير للقياس والافصاح عن المعلومات البيئية يؤدي الى توفير بيانات ومعلومات للقياس والافصاح البيئي عنها في تقارير واضحة وعادلة. اوصت الدراسة باصدار معايير تعالج قضايا المحاسبة عن الأداء البيئي على أن يتم تقسيمها الى مجموعتين الاولى تضم معلومات تتعلق بالاستخدام الامثل للطاقة والموارد الطبيعية والثانية معلومات تتعلق بالتلوث البيئي.

يري الباحثون ان هذه الدراسة اهتمت بالقياس والافصاح البيئي وهدفت الي بيان دور المعايير المحاسبية في قياس والافصاح عن النشاط البيئي بينما اهتمت الدراسة الحالية بكيفية قياس النشاط البيئي عن طريق القياس المرجعي .

2. دراسة: نقد الله (2016م):

تناولت الدراسة دور القياس المرجعي في إدارة التكلفة الإجتماعية في القطاع الصناعي السوداني دراسة حالة (مجموعة دال) تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات: هل توجد علاقة بين القياس المرجعي والرقابة وتقييم الاداء علي التكلفة البيئية في القطاع الصناعي السوداني . نبعت أهمية الدراسة في المساهمة في لفت انتباه الأكاديميين مراكز الأبحاث لمشكلة القياس المرجعي ودوره في إدارة التكلفة الاجتماعية هدفت الدراسة إلى دراسة مدى إمكانية استفادة منشآت الأعمال السودانية من القياس المرجعي كأداة لتطوير وتحديث فعالة من أجل تدعيم القدرة التنافسية . اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: هناك تباين كبير للقياس المرجعي الاستراتيجي في رقابة وتقييم أداء التكلفة الاجتماعية باعتباره أداة فعالة تتكامل مع الأدوات الإستراتيجية للتكلفة لتحقيق أهدافها. وأختتم الدراسة بعدة توصيات منها : الاهتمام بآراء عملاء الشركة حول جودة المنتج وهو من أحد أهم دعائم تحقيق الميزة التنافسية،

يري الباحثون ان هذه الدراسة اهتمت بادارة وقياس التكلفة الاجتماعية وعرضها بالقوائم المالية عن طريق القياس المرجعي بينما اهتمت الدراسة الحالية بادارة وقياس التكلفة البيئية وكيفية عرضها بالقوائم المالية عن طريق القياس المرجعي .

4- الدراسة الميدانية:

يتناول هذا المحور الدراسة التطبيقية وذلك لدراسة وتقييم دور القياس المرجعي في ادارة التكلفة البيئية في القطاع الصناعي السوداني ولقد تم تقسيمه :

1. إجراءات الدراسة المنهجية

يتناول هذا القسم وصفاً "مجتمع وعينة الدراسة وكذلك تصميم ادوات القياس المستخدمة وطرق اعدادها، وتقييم أدوات القياس للتأكد من صلاحيتها ومدى تطبيقها بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

1. **مجتمع وعينة الدراسة:** يمثل مجتمع الدراسة في عدد من الموظفين بالقطاع الصناعي بجمهورية السودان، وتم تقدير عينة الدراسة (30) فرداً تم توزيع استمارة الاستبانة لهم واستردادها بنسبة 100%.

2. تحليل بيانات الدراسة:

أولاً: **البيانات الشخصية:** يتناول هذا القسم البيانات الشخصية لأفراد العينة وتتكون من العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة .

جدول (1): العمر لأفراد عينة الدراسة

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	4	14%
30 وأقل من 35 سنة	7	23%
35 وأقل من 40 سنة	8	27%
40 سنة فأكثر	11	36%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الباحثون الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (1) أن العمر لأفراد عينة الدراسة كانت على النحو التالي، 14% لفئة "أقل من 30 سنة"، ونسبة 23% لفئة "30 وأقل من 35 سنة"، ونسبة 27% لفئة "35 وأقل من 40 سنة"، ونسبة 36% لفئة "أكثر من 40 سنة". وهذا يدل على تنوع عينة الدراسة بين فئات العمرية المختلفة مما يعنى أن بيانات الاستبانة جاءت بخبره عمرية .

جدول (2): المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
53%	16	بكالوريوس
7%	2	دبلوم عال
30%	9	ماجستير
10%	3	دكتوراه
100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون، الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (2) أن المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة كان على النحو التالي، 53% بكالوريوس، 7% دبلوم عال و30% ماجستير، نسبة 10% للدكتوراه، مما يدل على أن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية مما يدل على فهمهم لموضوع البحث .

جدول (3): التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
66%	20	محاسبة
7%	2	اقتصاد
10%	3	ادارة اعمال
17%	5	أخري
100%	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون، الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (3) أن التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة كان على النحو التالي: 66% محاسبة، ونسبة 7% اقتصاد، ونسبة 10% ادارة اعمال، ونسبة 17% للتخصصات الأخرى. مما يدل على أن تخصصات أفراد العينة لديها علاقة يتمتعون بموضوع البحث .

جدول (4): المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	المسمى الوظيفي
60%	18	محاسب
10%	3	رئيس قسم
7%	2	ضابط الجودة
13%	4	مراجع
10%	3	أخري
100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون، الدراسة ميدانية 2020م

يتضح من الجدول (4) أن المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة كان على النحو التالي 60% محاسب، ونسبة 10% رئيس قسم، ونسبة 7% مسؤول الجودة، ونسبة 13% مراجعين، ونسبة 10% للمسميات الوظيفية الأخرى. مما يدل على أن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات عملية .

جدول (5): سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة العملية
20%	6	أقل من 5 سنوات
16%	5	5 وأقل من 10 سنوات
37%	11	10 وأقل من 15 سنة
27%	8	15 سنة فأكثر
100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون، الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول رقم (5) أن سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة جاءت بنسبة 20% لفئة أقل من 5 سنوات، ونسبة 16% لفئة "5 وأقل من 10 سنوات"، ثم نسبة 37% لفئة "10 وأقل من 15 سنة"، ثم نسبة 27% لفئة "15 سنة فأكثر"، وهذا يدل على أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة يتمتعون بالخبرة المهنية اللازمة .

ثانيا: البيانات الأساسية:

يتناول هذا القسم البيانات الأساسية وينقسم إلى الآتي :

1. مقياس الدراسة:

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات بالتدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، في توزيع اوزان اجابات أفراد العينة والذي يتوزع من اعلى وزن له والذي اعطيت له (5) درجات والذي يمثل في حقل الاجابة (أوافق بشدة) الى أدنى وزن له والذي اعطى له (1) درجة واحدة وتمثل في حقل الاجابة (لاأوافق بشدة) وبينهما ثلاثة اوزان .وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. كما هو موضح في جدول رقم (6).

جدول رقم (6) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	من 80% فأكثر	درجة موافقة مرتفعة جدا"
أوافق	4	من 70 إلى أقل من 80%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	3	50 إلى أقل من 70%	درجة موافقة متوسطة
لاأوافق	2	20 إلى أقل من 50%	درجة موافقة منخفضة
لاأوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جدا

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية 2020م.

وعلية يصبح الوسط الفرضي للدراسة:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات $(1+2+3+4+5) / (5/15) = 3$ وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زادت متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة .

2. أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال: أ/ التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة

وذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.

ب/ الوسط الحسابي الموزون:

تم اعتماد هذا الأسلوب الإحصائي لوصف آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، وهو أكثر عمومية من الوسط الحسابي، حيث أن الوسط الحسابي الاعتيادي يعد حالة خاصة من الوسط الحسابي المرجح عندما ينظر إلى كافة المفردات بنفس الأهمية (الوزن).

ج/ الانحراف المعياري

تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى التشتت في آراء المستجيبين قياساً بالوسط الحسابي المرجح .

3. اختبار معامل الارتباط

وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة (الارتباط) المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعني (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية). إما إذا كانت قيمة (الارتباط) عند مستوى معنوية أكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية .

4. تحليل البيانات واختبار المحاور

يسعى الباحثان من خلال تحليل البيانات ومناقشة النتائج الى اظهار مستويات اجابات افراد عينة البحث فيما يتعلق بمتغيرات البحث التي جري تناولها، وتحقيقا لهذا الغرض تم استخدام الادوات الاحصائية المناسبة مثل (الاوراسط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية).

1. تحليل الاجابات المتعلقة بالقياس المرجعي :

حيث اتضح من الجدول (3) ان اجابات (62.02) % من افراد عينة البحث موافقين علي القياس المرجعي، وان (24.66) % من افراد العينة غير متاكدين من اجاباتهم ، وان(13.34) % من افراد العينة غير موافقين علي الاطلاق .

وكان ذلك بوسط حسابي عام مقداره (3.59) وانحراف معياري عام قدره (0.94).

2. تحليل الاجابات المتعلقة برقابة التكلفة البيئية :

اكدت اجابات (56.68) % من افراد عينة البحث موافقتهم علي رقابة التكلفة البيئية، وان (26.66) % من افراد العينة غير متاكدين او محايدين في اجاباتهم، وان (16.68) % من افراد العينة غير موافقين علي ذلك، وهذا ما يوضحه الجدول (4) .

وكان ذلك بوسط حسابي عام مقداره (3.45) وانحراف معياري عام قدره (0.90).

3. تحليل الاجابات المتعلقة بتقييم اداء التكلفة البيئية :

يتبين من الجدول (5) ان اجابات (54.66) % من افراد العينة يوافقون علي تقييم اداء التكلفة البيئية، وان (22.0) % من افراد العينة غير متاكدين من اجاباتهم، وان (23.34) % من افراد عينة البحث لا يرون ذلك. وكان ذلك بوسط حسابي عام مقداره (3.40) وانحراف معياري عام قدره (1.13).

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة البحث حول القياس المرجعي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		رقم المؤشر بالاستبيان
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
0.67	4.03	-	-	-	-	20.0	6	56.7	17	23.3	7	يتم قياس اداء بكل قسم علي حده مقارنة بباقى الاقسام في المنشأة
0.97	3.53	6.7	2	6.7	2	20.0	6	60.0	18	6.7	2	يتم مقارنة المنتجات أو الخدمات أو الأنشطة لوحدة اقتصادية معينة مع أفضل منافس لها داخل نفس القطاع
0.97	3.13	3.3	1	20.0	6	46.7	14	20.0	6	10.0	3	يتم المقارنة مع استراتيجيات المنشآت الاخرى وكيفية اتخاذ القرارات الاستراتيجية
0.97	3.60	6.7	2	6.7	2	13.3	4	66.7	20	6.7	2	اجراء المقارنه المتعلقة بعمليات ومنتجات المنشاة مع كافة المنشاة بغض النظر عن نوع الصناعه
1.12	3.67	3.3	1	13.3	4	23.3	7	33.3	10	26.7	8	تهتم المنشأة بالمقارنة علي المستويات الإقليمية والعالمية لتوضيح الاستراتيجيات التنافسية وتطويرها
		4.00		9.34		24.66		47.34		14.68		معدل النسبة المئوية
0.94	3.59											الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية 2020م

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة البحث حول مستوى رقابة التكلفة البيئية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		رقم المؤشر بالاستبيان
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
0.84	3.70	-	-	6.7	2	33.3	10	43.3	13	16.7	5	إعداد بيان بتكاليف المحافظة على البيئة وحمايتها ضمن التكاليف الإنتاجية .
0.92	3.33	3.3	1	16.7	5	26.7	8	50.0	15	3.3	1	يتم تصنيق التكاليف البيئية بما يتلاءم مع أنشطة الشركة
0.73	3.47	-	-	10.0	3	36.7	11	50.0	15	3.3	1	يتم تحضير خطة التكاليف عن طريق ربط التكاليف البيئية بوحدة التكلفة .
0.90	3.53	3.3	1	10.0	3	23.3	7	56.7	17	6.7	2	تتم المنشأة بعملية تخزين المنتجات التي يتوقع ان تؤثر علي البيئة.
1.13	3.20	6.7	2	26.7	8	13.3	4	46.7	14	6.7	2	النفقات التي تتحملها المنشأة للمحافظة من التلوث تعتبر ضرورية لعكس سلامة وعدالة قوائمها
		2.66		14.02		26.66		49.34		7.34		معدل النسبة المئوية
0.90	3.45	الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام										

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية 2020م

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة البحث حول تقييم اداء التكلفة البيئية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		رقم المؤشر بالاستبيان
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
1.15	3.00	10.0	3	26.7	8	20.0	6	40.0	12	3.3	1	يوجد تحديد لمعايير قياس الأداء البيئي مسبقاً
0.94	3.47	-	-	16.7	5	33.3	10	36.7	11	13.3	4	تهتم المنشأة بأراء العملاء لتقييم الاداء البيئي .
1.36	3.50	6.7	2	20.0	6	26.7	8	10.0	3	36.7	11	تصميم العمليات الإنتاجية بغرض التوافق مع التنظيمات والقوانين البيئية من جهة، وخفض تكاليف الاداء البيئي من جهة أخرى .
1.00	3.60	3.3	1	16.7	5	6.7	2	63.3	19	10.0	3	منح حوافر إضافية من قبل السلطات الرقابية للجهات الملزمة بالتنظيمات والقوانين البيئية
1.19	3.43	13.3	4	3.3	1	23.3	7	46.7	14	13.3	4	تقوم ادارة الشركة بتحليل وتقييم الاداء البيئي صورة مستمرة لزيادة القدرة التنافسية
		6.66		16.68		22.0		39.34		15.32		معدل النسبة المئوية
1.13	3.4	الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام										

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية 2020م

اختبار المحور الرئيسي للبحث: لغرض اختبار دور القياس المرجعي في ادارة التكلفة البيئية في القطاع الصناعي السوداني, سيتم اولا اختبار المحاور الفرعية المنبثقة عن هذا المحور باستخدام معامل ارتباط الرتب لسبيرمان وكما هو موضح ادناه :

1. المحور الاول (اختبارالعلاقة بين دور القياس المرجعي ورقابة التكلفة البيئية):

من خلال اختبار معامل ارتباط الرتب لسبيرمان لاختبار الارتباط والعلاقة بين هذين المتغيرين، تبين ان قيمة (rs=0.13)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة(0.46)هى قيمة اكبر من القيمة الجدولية (0.00) وهذا يشير الي وجود علاقة ارتباط معنوية بين دور القياس المرجعي ورقابة التكلفة البيئية عند مستوى معنوية ($p < 0.05$) ودرجة حرية (28)، كما هو موضح في الجدول (6).

2. المحور الثاني (اختبارالعلاقة بين دور القياس المرجعي و تقييم اداء التكلفة البيئية):

من خلال النتائج تبين ان قيمة (rs=0.21)، وبلغت قيمة T المحسوبة(0.76)هى قيمة اكبر من القيمة الجدولية (0.00) وهذا يشير الي وجود علاقة ارتباط معنوي بين المتغيرين .

جدول (10): معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين دور القياس المرجعي في ادارة التكلفة البيئية

نوع العلاقة	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (rs)	المتغيرات
معنوية	0.46	0.13	الأول
معنوية	0.76	0.21	الثاني

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية 2020

5- النتائج والتوصيات:

توصل الباحثون من خلال الاطار النظري والدراسة الميدانية الي النتائج والتوصيات الاتية :

النتائج:

من خلال تحليل بيانات الاستبيان توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

1. القياس المرجعي يعمل علي التحسين المستمر للعمليات الداخلية وذلك من خلال دراسة الكيفية التي ينفذ بها الآخرون أداؤها وتحديد نواحي القصور والعمل على تلافيتها.
2. استخدام القياس المرجعي في الاداء البيئي بالمنشأة الصناعية وسيلة فاعلة لترشيد التكاليف وذلك بتطبيق لطرق مجربة.
3. اعتماد تجارب الاداء المتميز في المحافظة علي البيئية وحمايتها يؤدي إلى تقييم اداء المنشآت الصناعية باقل التكاليف .
4. سياسة المنشآت الصناعية تجاه المحافظة على البيئة يؤدي إلى زيادة الأرباح واستخدام الموارد بأكبر كفاءة ممكنة.
5. اعداد القوائم المالية متضمنة التكلفة البيئية يوفر معلومات ملائمة أكثر لمتخذي القرارات .

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة التي توصل اليها الباحثون، فإنهم يوصون بالاتي :

1. ان يكون الهدف النهائي من القياس المرجعي هو تحديد المجالات والمناطق التي توجد بها مشكلات أو مواطن الضعف وتأسيس مستويات أداء مثالية بالإضافة إلى صياغة خطة التحسين والتطوير المناسبة .
2. إلزام المؤسسات الصناعية بضرورة عرض تكاليفها البيئية لمعرفة مدى مساهمة المنشأة في الحفاظ على البيئة.

3. وضع معايير للعرض والإفصاح البيئي تكون ملزمة للمنشآت الصناعية ومعيناً لها عند إعداد التقارير المالية.
4. إلزام المنشآت الصناعية بتطبيق القوانين والنظم البيئية الدولية الخاصة بقياس التكاليف البيئية وعرضها الصادرة عن الجمعيات المهنية.
5. مقارنة المنشأة الصناعية بمستويات الاداء البيئي الافضل بالمنشآت الاخرى.

المصادر والمراجع:

1. عليان، عبد الرحمن محمود، دراسات متقدمة في محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية (القاهرة: د.ت)، 2002م .
2. الطميلي، سهير فتحي، أثر المحاسبة الإدارية الإستراتيجية على تفعيل دور المنظمات الالكترونية في البيئة التنافسية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 2013م .
3. أبو خشبة، عبد العال هاشم، مدخل مقترح لتغيير الأداء في ظل بيئة التصنع الحديث من خلال التكامل بين المكاسب المالية والمقاييس غير المالية ن دورة البحوث المحاسبية المجلد الخامس، الجمعية السعودية.
4. البكري، سونيا محمد، إدارة الجودة الكلية، الاسكندرية الدار الجامعية، 2002م.
5. عبدالصادق، اسامة سعيد، استكشاف ابعاد العلاقة بين المحاسبة على العملاء والمنافسين، دراسة لقياس إدارة وتطبيق المحاسبين الإداريين لمتطلبات الأداء الإستراتيجي، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثامن والسبعون، 2011م .
6. احمد، محمد سمير، الجودة الشاملة، وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009م)
7. العزاوي، حسين محمد، المداخل المختلفة لإدارة التكلفة في بيئة الأعمال المعاصرة، تأصيل- تطبيق، مجلة المال والتجارة، القاهرة ، نادي المال والتجارة، العدد 542، 2014م.
8. الطائي، قارون محمد احمد وآخرون، ضمان الجودة دائرة في كليات الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان، مكتبة الجمع العربي 2009.
9. حطاب، جمال سعد سيد، مشاكل تطبيق اسلوب التكاليف المستهدفه ودور اسلوب القياس المرجعي في تحقيق، استراتيجية الريادة والتكليفية، مجلة البحوث والدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة فرع بنى سويف، العدد الأول، 2006 م .
10. البربروي، نزار عبد المجيد، الحسن عبد الله باشين، إدارة الجودة مدخل التميز والريادة مفاهيم وأسس وتطبيقات، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010م).
11. حسن، أحمد فرغلي محمد، التكاليف البيئية وأثرها على إتخاذ القرارات، ج.م.ع، الجهاز المركزي للمحاسبات، البرنامج التدريبي لأعضاء ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق حول موضوع الرقابة على البيئة، 2-6 أبريل 2005م.
12. الخولي، نزار أحمد، إجراءات القياس والمعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي للتكاليف البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات العليا، 2004م.
13. حسنين، محمد إسماعيل محمد، التكاليف البيئية وأثرها على الجانب الإقتصادي والمحاسبي والإجتماعي في الموازنة العامة للدول، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1997م.

14. البهي، رفعت أحمد محمد، قياس ورقابة تكاليف منع التلوث، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1997م.

15. بدوي، محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م.

16. محمد، منصور، صديق ادم وفتح الرحمن الحسن، التكلفة على أساس النشاط والمحاسبة عن استهلاك الموارد ودورها في تخفيض التكلفة في المنشآت الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014م.

17. علي، امثال علي محمد، دور المعايير المحاسبية في القياس والافصاح البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2010م.

18. نقد الله، عاطفة احمد، دور القياس المرجعي في ادارة التكلفة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري كلية، الدراسات العليا 2016م.

1. Sefcik, Stephan E and Soderstrom, Accounting Through Green-Clored Glass: Teaching Environmental Accounting, In Business, Vol.19, Issue 2, 1996.
2. Hansen and M.M Movemen, Cost Management: Accounting and Control, 3rd ed., Canada, South Western College Publishing ,2000.

الدولة وتنمية السياحة العلاجية (الأردن نموذجاً)

The state and the development of medical tourism (Jordan as a model)

محمد عبد النافع مصطفى¹، شيماء عادل فاضل²¹ الجامعة العراقية، Shaimaaadil2004@yahoo.com² الجامعة العراقية، Shaimaaadil2004@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 ؛ تاريخ القبول: 2021/06/11؛ تاريخ النشر: 2021/07/01

الملخص:

لكل دولة سياساتها العامة والتي تعمل من خلال حكوماتها على صياغة عدد من الاستراتيجيات التي تتعدد بتعدد احتياجات الشعب المختلفة من امن ودفاع وتعليم واقتصاد وصحة واسكان الى جانب الخدمات الاخرى، الا انها جميعا مهما تعددت تشترك في الية وضعها، اذ توضع اغلب الاستراتيجيات تبعا لقيم المجتمع وظروفه وامكانياته وقواه وقدراته المختلفة سبيلا لتحقيق جملة اهداف تساهم في رفاهية وخدمة المواطن .

ومن بين الاستراتيجيات التي تسعى الدول وبالتحديد من خلال حكوماتها تنمية القطاع السياحي لما له اهمية واثر كبير لاقتصاد البلد، ولان القطاع السياحي له تصنيفات تندرج ضمنه تم اختيار احدي تصنيفاته وهي السياحة العلاجية التي احتلت موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول من خلال زيادة الدخل القومي .

ولقد تم اختيار (الأردن) لدراسة السياحة العلاجية لانها ساهمت كجزء كبير في قطاع السياحة فقد تم اعلان الأردن عاصمة السياحة العلاجية لعام (2011م) لاحتلالها الترتيب الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومن افضل خمس دول حسب تقرير البنك الدولي وذلك لمستوى الخدمات الصحية المقدمة بالأردن فهي تمتلك المقومات الطبيعية أولا: (موقع جغرافي متوسط التضاريس والمناخ، العيون المعدنية والكبريتية، البحر الميت) والمقومات البشرية ثانياً: (توافر الخبرات والمهارات الطبية، الإمكانيات العلمية المتطورة والمتقدمة والمدعومة بالتكنولوجيا الطبية، والاسعار التنافسية للعلاج، الاعتمادات الدولية للمستشفيات) والإجراءات التي اتخذتها الحكومة ثالثاً: للنهوض بالسياحة العلاجية بالأردن وهي وضع استراتيجية للسياحة العلاجية، وصياغة قوانين وابرار الاتفاقيات الخاصة بالسياحة، لذلك اخترت التجربة الأردنية في السياحة العلاجية للاستفادة منها في النهوض بالسياحة العلاجية في دول العالم اجمع .

الكلمات المفتاحية: الدولة، السياحة، السياحة العلاجية، الاستشفاء.

abstract:

Each country has its own general policies that work through its governments to formulate a number for strategies that multiply according to the various needs of the people in terms of security ofy ، defense ، education ، economic ، health and housing in addition to other services ،but they are all ، no matter how many ، share in the mechanism setting them up ، as most of the strategies are developed according to society's values and conditions its various capabilities are away to achieve set of goals that contribute to the well- being and service of the citizen.

¹ المؤلف المرسل: شيماء عادل فاضل، الايميل: Shaimaaadil2004@yahoo.com

Among the strategies that countries seek , specifically through their governments ‘to develop the tourism sector because of its great importance and impact for the countries country’s economy and because the tourism sector has classification that full within it ‘ one of its classification was chosen ‘ which in medical tourism ‘ which occupied an important position in the economies of many countries through increasing national income.

(Jordan) was chosen to study medical tourism because it contributed a large part to the tourism sector. Jordan was declared the capital of medical tourism for the year (2011 AD) ‘ as it ranked first in the Middle East and North Africa ‘ and among the top five countries according to the World Bank report for the level of health services provided In Jordan ‘ it possesses the natural components first: (a geographical location of average terrain and climate ‘ mineral and sulfur springs ‘ the Dead Sea) and the human resources Second: (availability of medical expertise and skills ‘ advanced and advanced scientific capabilities supported by medical technology ‘ competitive prices for treatment ‘ international accreditations for hospitals) and the measures it has taken Thirdly ‘ the government: To promote medical tourism in Jordan ‘ which is setting a strategy for medical tourism ‘ drafting laws and concluding agreements on tourism ‘ so I chose the Jordanian experience in medical tourism to benefit from it in promoting medical tourism in the countries of the whole world.

Key words: state, tourism, medical tourism, hospitalization.

المقدمة:

تعد صناعة السياحة من اولى مسؤوليات الدولة وحكوماتها ولاسيما في الاونة الاخيرة نظرا لاهمية هذا القطاع في زيادة الدخل القومي، اذ تشبعت فروعها وتداخلت واصبحت تدخل في معظم مجالات الحياة اليومية ولم تعد السياحة تتمثل بذلك الشخص الذي يحمل حقيبة صغيرة ويسافر الى بلدٍ ما ليقضي عدة ليالي في احد الفنادق ويتجول بين معالم البلد الاثرية فلقد تغير الحال وتبدل وتخطت السياحة تلك الحدود الضيقة لتدخل بقوة الى مكان لتؤثر فيه وتتأثر به. ان التنوع في نتاج تطور صناعة السياحة ونتاج زحفها الى مقدمة القطاعات الاقتصادية في العالم مكن السياحة من تجاوز كل الازمات واثبتت التجارب انها صناعة لا تنضب ولا تندثر بل تنمو عاما بعد عام رغم كل الاحداث والصعوبات التي تمر لها، فالسياحة هي صناعة مرتبطة بالرغبة الانسانية في المعرفة وتخطي الحدود . لقد توقع البعض منذ سنوات ان تقل حركة السياحة مع تطور الاعلام وظهور شبكة الانترنت التي تعج بالمعلومات والصور والبيانات. ولكن السنوات الاخيرة اثبتت انها اصبحت عاملا مساعدا اكثر في سوق السياحة العالمي والجذب السياحي .

ولاجله انطلقت اهداف البحث من الاتي:

- 1- معرفة ماهية السياحة العلاجية وانواعها .
 - 2- معرفة تاريخ تطور السياحة العلاجية منذ القدم وحتى عصرنا هذا .
 - 3- دراسة المقومات والوسائل التي جعلت من الأردن مثالا ناجحا .
- تنطلق فرضية البحث من الاتي: (تزداد فاعلية القطاع السياحي في العالم العربي في زيادة الدخل القومي وجذب العملات الصعبة، ولاسيما السياحة العلاجية، كلما ازداد دور الدولة في تنمية فاعلية هذا القطاع، والعكس ذلك) .

ان اثبات صحة الفرضية، يثير عدد من التساؤلات والتي سيتم الاجابة عليها في متن البحث، وهذه التساؤلات تتمثل في

الاتي:-

1. ماهي السياحة العلاجية، وكيف تطورت وماهي العوامل المساعدة لابرز اهميتها،
 2. ماهي الادوار الفاعلة للدولة بجهود حكوماتها تجاه تنمية السياحة العلاجية بمختلف انواعها ؟
 3. لماذا تعد الاردن من اكثر الدول فاعلية باداءها تجاه تنمية السياحة العلاجية في العالم العربي ؟
- وعليه فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين، المبحث الاول جاء تحت عنوان (السياحة - رؤية مفاهيمية) والذي سيتم التطرق فيه الى ماهية السياحة العلاجية ونشأة هذا النوع من السياحة والعوامل والمقومات المؤثرة فيه بكل انواعها وتصنيفاتها سبيلا لابرز اهمية هذا النوع من السياحة، اما المبحث الثاني والذي تضمن استعراض لامتداد الدراسة وهو الاردن، اذ سيتم التطرق فيه لابرز الاردن كواحدة من الدول التي اثبتت من خلال جهودها الحكومية الفاعلة تجاه تنمية السياحة العلاجية ادراكا منها لاهميتها في زيادة المردودات الاقتصادية، فضلا عن الخاتمة والتي تضمنت تلخيصا لماورد من افكار في البحث الى جانب اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل لها الباحثين عسى ان تنفع المختصين والقراء المهتمين في هذا المجال .

المبحث الاول: السياحة - رؤية مفاهيمية.

تعد السياحة نشاط انساني و ظاهرة اجتماعية تقوم على تنقل الافراد والجماعات من أماكن اقامتهم الى مناطق أخرى لفترة مؤقتة حيث تمكنهم من الاتصال بغيرهم مما يؤدي الى خلق التواصل الثقافي والحضاري بين الشعوب المختلفة وتمكنهم من تحقيق أغراض ترفيهية او صحية او علمية او رياضية او دينية وعرف جو بيرفرو بير السياحة بأنها " ظاهرة مستقرة لها سماتها وخصائصها ومتطلباتها التي تساعدها على النجاح والازدهار " (عبدالرحمن ال دغيم، 2014: 13) اما هنريك السويسري رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العلميين بأن السياحة " مجموعة العلاقات والظواهر التي تترتب الى سفر وإقامة مؤقتة لشخص اجنبي في مكان ما، لطلما هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول الى إقامة دائمة وطلما لا ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي " : (كامل، 1957: 16)

وعرفتها منظمة السياحة العالمية (W.T.O) بأنها نشاط انساني و ظاهرة اجتماعية تتعلق بأنتقال الافراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم الى مناطق خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام كامل الغرض من أغراض السياحة المعروفة ما عدا الدراسة او العمل (حجاب، 2002: 13) .

اولا: تعريف السياحة العلاجية:

عرفتها منظمة الايوتو IUOTO (منظمة الصحة العالمية) في عام 1973 " بأنها الانتفاع بالاستعدادات والتسهيلات الصحية العلاجية التي تسهل استخدام الموارد الطبيعية للدولة ولاسيما المياه المعدنية "

(wall .G . 1984: p 151 ، A. ، Mathiesoh)

وعرفها كل من ميل وموريسون بأنها " السفر من اجل اشباع حاجات الفرد الوقائية من خلال الاهتمام بالجسم والعقل، ذلك لحماية اجسامنا والحفاظ على استمرارية بقائنا " (mill and Morrison ، 1983: p6)
وعرفها صلاح الدين عبدالوهاب بأنها " السياحة التي يكون الهدف منها العلاج او النقاها، او دخول المصححات المختلفة للعناية بالصحة العامة، او ارتياد الأماكن التي تتمتع بخصائص شفاافية معينة، مثل ينابيع المياه المعدنية او الكبريتية، وحمامات الطين او الرمل المشع، او نافورات المياه الساخنة " (عبدالوهاب ، 2002: 69) .

ثانياً: نشأة السياحة العلاجية:

لقد مرت السياحة العلاجية في تطورها بعدة مراحل بداية من العصور القديمة ومروراً بالعصور الوسطى وانتهاء بالعصور الحديثة ثم المعاصرة .

ففي العصور القديمة كانت السياحة العلاجية من أنماط السياحة التقليدية القديمة الضاربة في أعماق التاريخ، فتشير الدراسات الخاصة بالثقافات القديمة لوجود رابط قوي بين الدين والرعاية الصحية يمتد لآلاف السنين . عرفت معظم الحضارات القديمة الآثار العلاجية للمعادن الموجودة في الينابيع الحارة وفي حمامات المعابد المقدسة ومن تلك الحضارات القديمة:

السومريون (حوالي 4000 ق.م) انشأوا اقدم مجمع صحي معروف والذي بني حول الينابيع الحارة وشملت هذه المنشآت الصحية المعابد المهيبة المرتفعة ذات الاحواض المتدفقة (تاريخ السياحة العلاجية، 2020، a.r.health.tourism.com).

وعرفت مصر الفرعونية هذا النمط من السياحة ووفد اليها الزائرون بهدف تلقي العلاج على يد أطباء مصر الذين ذاعت شهرتهم (إبراهيم، 2000، 40) حتى انه جاء في ملحمة الاوديسة لهوميروس ان المصريين سبقوا باقي الشعوب في مجال الطب، لذلك تردد على مصر اعداد كبيرة من المرضى من الأقاليم الأجنبية لتلقي العلاج من الأطباء المشهورين وخاصة الملحق منهم بالمعابد (كمال، 1964: 104) لعلاج الكثير من الامراض وخاصة الجلدية وامراض الجهاز الهضمي والعظام وامراض القلب وغيرها من الامراض الذي اشتهر الفراعنة بقدرتهم الفائقة على علاجها.

وقد عرف الاغريق أيضاً الخصائص العلاجية للعيون المعدنية وكان العلاج آنذاك يتم من خلال الاستحمام والتمرينات ونظام خاص بالطعام (عبدالحكيم واخرون، 1995: 106)

وأثبتت الدراسات ان الرومان هم أكثر الشعوب التي عرفت السياحة العلاجية مستخدمين عيون المياه المعدنية فقد جعل الرومان من الاستشفاء بالحمامات المعدنية فناً ونظاماً متكاملًا فقد كان العلاج يتم في ذلك الوقت من خلال الاستحمام والتمرينات ونظام خاص للغذاء (عبدالحكيم واخرون، 1995: 107) وكانت الامراض الروماتيزمية هي اشهر الامراض التي كانت تعالج من المنتجعات الاستشفائية الرومانية من خلال عمل حمامات الطين للمريض في فترات زمنية معينة وكان لهذه اثر كبير في شفاء المريض (Charles R. Godner، 1990: 58) .

وقد عرف الفراعنة واليونان والرومان وغيرهم من الشعوب القيمة أهمية اشعاع الشمسي حيث ان القدماء المصريين والصينيين والهنود القدامى قد استخدموا ضوء الشمس في علاج الامراض الجلدية، وكذلك امر حمورابي الملك البابلي كهنته باستخدام الاشعاع الشمسي في علاج الامراض، اما هيردوت فقد عرف كيف يستخدم الاشعاع الشمسي في العلاج واشتهر بذلك حتى لقب (أبو العلاج الشمسي father of heliotherapy).

اما في العصور الوسطى فأصبحت الينابيع المعدنية الحارة في اليابان والتي تدعى (اونسن) ذات شعبية كبيرة في البلاد بسبب خصائصها الاستشفائية وانشأت العديد من الحضارات الإسلامية المبكرة أنظمة رعاية صحية، وكانت تقدم خدماتها للأجانب أيضاً في عام (1248م) بنيت مستشفى في العالم في هذا الوقت بسعته (8000) شخص وأصبحت هذه المستشفى وجهة المسافرين بدون النظر للعرق او الدين (تاريخ السياحة العلاجية، 2020، ar.health.tourism.com)

وفي العصر الحديث ومع أواخر القرن السادس عشر كان يوجد اثني عشر منتجع مياه معدنية في أوروبا بالإضافة الى اثنين في بريطانيا (باتريك لافري، 2005) وشهد القرنان السابع عشر والثامن عشر نمواً في عدد منتجعات العيون المعدنية ومدن الينابيع والتي كانت بعضها قاصر على استقبال طبقة خاصة وممتازة من اغنياء المجتمع، فقد كانت منتجعات العيون المعدنية مقراً للطبقة الحاكمة والاستقرائية في أوروبا ويعد القرن الثامن عشر هو العصر الذهبي لنمو منتجعات المياه المعدنية في أوروبا وقد استمر ازدهارها في القرن التاسع عشر بسبب الثورة الصناعية في أوروبا الغربية التي ساعدت على انتشار أوسع للثروة الى جانب التوسع الكبير والملاحظ في شبكة السكك الحديدية التي تعتبر من اهم عوامل التي ساهمت في زيادة الاقبال على زيارة منتجعات المياه المعدنية فقد اتسمت هذه المدن آنذاك بأنها مدن انيقة تمتاز بالنظافة والحداثة .

والغابات الصناعية، وبتوافر تسهيلات الإقامة السياحية من الفنادق الضخمة التي كانت تقام السفوح والمنحدرات وتقام فيها فروع لأكبر المتاجر في العالم واشهرها، حيث كان زوارها من طبقة الأغنياء (جرانة، 2006: 23) . وقد أدى التقدم التكنولوجي من بداية القرن العشرين الى ظهور امراض تتمثل في القلق النفسي، التوتر العصبي، الى جانب امراض القلب وغيرها .

وقد زادت الحركة الى المنتجعات السياحية بشكل عام و(العلاجية بشكل خاص) عدة عوامل منها، تطور وسائل النقل، ارتفاع متوسط دخل الفرد بعد الحرب العالمية الثانية، وزيادة الاجازات المدفوعة الاجر، اختراع الطائرات النفاثة في عام 1950م، واخيراً تخفيض تكلفة التشغيل ومن ثم تخفيض أسعار تذاكر الطيران . (weaver.d&oppermahh.m، 63-2000:62)، وقد صاحب الاهتمام بالسياحة العلاجية ظهور المؤسسات الدولية التي تهتم بهذا النمط السياحي، ومن هذه المؤسسات (سليمان، 2009: 14):

1. الاتحاد الدولي للمياه والمناخ في سويسرا وتعقد اجتماعاتها سنوياً .
2. الجمعية الطبية للعلاج بالمياه المعدنية والمناخ في أوروبا .
3. الاتحاد الدولي للعلاج بمياه البحر في فرنسا .
4. الجمعية العلمية للدرتومولوجي لدراسة العلاقة بين العوامل الجوية والكائن الحي بالولايات المتحدة الأمريكية (أبو رياح، 1975) .
5. المعهد القومي للعلاج بالموسيقى (the national association for music therapy) الذي انشأ في عام 1951 وغير ذلك من المؤسسات الأخرى .

ثالثاً: أنماط السياحة العلاجية:

أ- السياحة الوقائية: وفيها يقوم السائح برحلات سياحية تهدف الى رفع مستوى الأداء الطبيعي للجسم والعقل، وذلك من خلال الإقامة في أماكن تتوفر فيها مقومات ذلك، وقد تكون السياحة الوقائية حرة يقوم بها الفرد بمحض ارادته بشكل حر دون اشراف طبي منظم، وقد تكون سياحة وقائية منظمة (إبراهيم، 2000، وعبدالله، 1986) .

ب - السياحة الاستشفائية: وهي " نمط سياحي يتواجد في مواقع محددة ذات ملامح طبيعية جميلة وبيئة مفتوحة وتتوافر فيها أدوات وأساليب العلاج والنقاهاة تحت اشراف طبي دقيق " (الزوكة، 1992) وهي ترتبط بمناطق محدودة تتوفر فيها خصائص طبيعية تعالج العديد من الامراض بحيث تعد بديلاً عن العلاج بالمركبات الدوائية، وتتم داخل أماكن مخصصة للاستشفاء والنقاهاة، ويطلق عليها اسم مصحات الاستشفاء، وتخضع داخلها الأنشطة للاشراف الطبي، المتخصص يركز

في معظم الحالات على وضع برامج دقيقة للتغذية وممارسة بعض الرياضيات العلاجية (حمدي، 1999: 11) وعلى ذلك تقوم السياحة الاستشفائية على استخدام مصادر البيئة الطبيعية في علاج المرض مثل: المعدنية والكبريتية والرمال والهواء والشمس الساطعة، الى غير ذلك من خلال اشراف طبي متخصص وبطريقة علمية دقيقة وللاستشفاء البيئي أنواع هي كالآتي:

1. العلاج باستخدام المياه المعدنية (Grehotherapy)
2. العلاج بالبخار المتصاعد من مياه العيون المعدنية الساخنة التي تتراوح بين (26 - 70) درجة مئوية (Grehotherapy)
3. العلاج المناخي (Climatotherapy) الذي يعتمد على درجة الحرارة ونسبة الرطوبة والضغط الجوي والضوء، ويمكن ان ندرج تحته العلاج الشمسي (Heliotherapy) الذي يعتمد على التعرض لاشعة الشمس .
4. العلاج بالدفن في الرمال او الطمي (Peliotherapy) وهذه الرمال والطيني تكون لها خاصية الحرارة الرطبة (Humid heat) وغنية بعناصر اليود والبروميد والكلوريد والكربونات وكذلك الرمال ذات النشاط الاشعاعي
5. العلاج المعتمد على البيئة البحرية (Thalassotherapy) من خلال الاستحمام في مياه البحر، او التعرض لهواء البحر (الجلاذ، 2002: 63) .

ج - السياحة الطبية: Medical tourism: يقصد بهذا النمط من السياحة هو التوجه الى أقاليم تشتهر بدور العلاج من الامراض وقد تكون امراض القلب او امراض العيون او الامراض الروماتزمية بما في ذلك العلاج بأساليب طبيعية (الزوكة، 1992: 110-111) ان يكون هدف السائح منه السفر للعلاج من الامراض العضوية، او لاجراء عملية جراحية معينة في احدى المستشفيات او المراكز الطبية المختصة (الجلاذ، 2002: 66) ومن اهم العوامل التي ساعدت على نشاط حركة السياحة الطبية في العالم وجود طلب كبير على هذا النوع من العلاج الطبي في بعض الدول المتقدمة وذلك بسبب ارتفاع تكلفة العلاج بها من ناحية ونمو المستوى الطبي في بعض الدول النامية بشكل واضح من ناحية أخرى وأيضاً ظهور العولمة في مجال الخدمات الطبية (Ernst ، 2006) .

رابعاً: العوامل الاساسية المؤثرة في السياحة العلاجية:

اهم العوامل المؤثرة في اختيار مناطق السياحة العلاجية المراد تنميتها هي (الشيمي، 2006: 36-37):

1: العوامل الطبيعية:

أ - المناخ: عوامل تتعلق بالمناخ من درجات حرارة مناسبة في الفصول المختلفة كالصيف والشتاء والرياح وسرعتها واوقات هبوبها والامطار وحجمها ومواعيد هطولها وهذه العوامل تحدد المواعيد المناسبة لاستقبال الافواج السياحية هل هي للاستحمام او للمصايف ام للمشافي ام للعلاج .

ب - الطبوغرافية (طبيعة الأرض): وهي طبيعة الأرض من جبال وهضاب ووديان وطبيعة التربة والشواطئ ومدى ظاهرة المد والجزر وما نوع الشواطئ (صحراوي ... رملي) وماهي إمكانيات البحر من الحياة البحرية ووجود محميات طبيعية من عدمها .

ج - توافر عناصر ومقومات ووسائل طبيعية البكر الخام التي يمكن استخدامها في العلاج مثل المياه المعدنية والرمال المحتوية على العناصر المشعة بتركيزات علاجية آمنة واشعة الشمس الدافئة ونقاء الجو وخلو الجو والمياه كميّاه البحر والرمال من أي ملوثات بيئية .

2: العوامل الثقافية:

وترتبط المزارات التي تعبر عن تاريخ وثقافة المجتمع في الماضي القريب والبعيد والحاضر ومعبرة عن حضارته القديمة والمزارات التاريخية والأثرية والدينية وغيرها من المزارات المتاحة لما لذلك من أثر كبير في جذب السائح وتغذي عقله وفكره ووجدانه بثقافة شعوب مختلفة عنه الى جانب تنمية الإحساس بالجمال والقيمة بكل ابعادهما وتضفي على نفسه وعقله شعور بالارتقاء الفكري والذهني والثقافي والسمو الإنساني بما شاهدته عيونه وملئ عقله عن تاريخ وثقافة هذا المجتمع الذي يزوره للسياحة .

3: البنية الأساسية:

وتتمثل في توافر العناصر المختلفة لإمكانية الحياة في هذه المناطق على مستوى مثالي من توافر طرق الوصول للمنطقة المراد تنميتها والمطار اللازم لخدمة المنطقة وتوفير مياه الشرب الصحية الصالحة للاستهلاك الإنساني وبأعلى مستوى من الجودة ... وتوفير شبكة حرف صحي جيدة ... ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والطاقة الكهربائية وغير ذلك من وسائل وعناصر البيئة الأساسية اللازمة للتنمية السياحية .

4: صحة البيئة:

وهي النقاء التام للمنطقة التي يقام عليها المشروع السياحي وبعدها عن كل أنواع التلوث حيث لا يوجد تلوث هواء او تلوث مياه او تلوث ضوضاء او تلوث سمعي او تلوث بصري او غير ذلك من الملوثات وأنواع التلوث المختلفة .

5: العوامل الاجتماعية:

وهي ترتبط بالثقافة والدين واللغة والتقاليد والأعراف الموروثة واطقات الفراغ الى غير ذلك من العوامل سواء كانت بالنسبة للسائح او الدول والمناطق المستقبلية للسياح . فكلما ازداد الانسان قراءة عن بقعة تاريخية معينة او مزارا سياحيا محددًا تكتمل لديه عناصر التشوق والمتعة لزيارة هذا المكان ليظفئ به تهم وظماً معرفته ولهفته لزيارة هذا المكان .

6: العوامل الاقتصادية:

وهو امتلاك الدولة التي تقوم بتنمية السياحة للمقومات المادية والاقتصادية بما يسمح لها بأقامة تنمية وإقامة مشروعات سياحية وتوفير المخصصات المالية اللازمة لذلك سواء على نفقة الدولة اذا كان دخلها القومي يسمح بذلك الانفاق او عن طريق تشريعات تسمح بوجود او مشاركة القطاع الخاص في التنمية السياحية .

خامسا: أنواع المنتجعات العلاجية: وفقاً للاتحاد الدولي للمنتجعات العلاجية تصنف المنتجعات العلاجية الى الأنواع التالية: (<http://www.experiehceispa.com>)

1- منتجعات نادي (club spa): وفيه تقدم خدمات وتسهيلات للياقة البدنية، وتكون مدة الإقامة يوم واحد (day-use) بشكل أساسي .

2- منتجعات متخصص (destination spa) وهو المنتجع الذي يكون هدفه الرئيسي رفع مستوى الصحة وتحسين نسق الحياة لرواده من خلال تسهيلات وتمارين لياقة معينة، ويقتصر على تقديم الأطعمة الصحية فقط .

3- منتج سفينة بحرية (crispation spa) ويوجد في السفينة البحرية ويقدم الخدمات الصحية واللياقة ومدة الإقامة غالباً ما تكون يوماً واحداً (day-use) .

4- منتج طبي (medical spa) وهو المنتج الذي يكون هدفه الرئيسي تقديم الخدمات الصحية والطبية الشاملة في محيط يجمع بين خدمات المنتج الاستشفائي وطرق العلاج الطبي التقليدي والتكميلي

5- منتج فندقي (hotel spa) وهو عبارة عن منتج علاجي مملوك لفندق ما او قد يقام داخل فندق منتج عادي .

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي: الأردن.

ان الأردن تحكي تاريخاً اصيلاً وحاضراً زاهراً ومستقبلاً واعداً . كيف لا وهذا البلد منذ فجر التاريخ وحتى الان من اكثر الدول أهمية واخطرها شأناً . وان انسان هذا البلد من شماله الى جنوبه قد تنافس في صدق الولاء . وأسلوب العطاء حتى اصبح ذو حضور متميز .

تعد السياحة في الأردن من اهم القطاعات الاقتصادية في رفق الاقتصاد الأردني، كما يعد الأردن اهم مناطق الجذب السياحي في الشرق الأوسط ويعود ذلك اساساً الى أهميته الدينية والتاريخية وعلى الرغم من وقوع الأردن بين مجموعة من الدول تمتلك الإمكانيات الكبيرة (مصر ولبنان وسوريا والعراق)

الا انها استطاعت ان تخط لنفسها موقعا مهما على خارطة السياحة العلاجية، وقد تم اعلان الأردن عاصمة السياحة العلاجية لعام 2011 لاحتلالها الترتيب الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومن افضل خمس دول (الفاييز، 2016) حسب تقرير البنك الدولي وذلك لمستوى الخدمات الصحية المقدمة بالأردن ويعود ذلك لامتلاكها عدة مقومات وهي:

أولاً: المقومات الطبيعية والبشرية والتاريخية:

أ- المقومات الطبيعية:

1- الموقع الجغرافي: تقع المملكة الأردنية الهاشمية في منطقة متوسطة بين قارات العالم القديم، ويشكل موقعه حلقة وصل بين مجموعة من الدول مما يعطيه ميزة إضافية على المستوى الإقليمي تنعكس على سهولة الوصول اليه وخاصة عن طريق البر حيث يسهل استخدام السيارات الخاصة والحافلات للوصول الى الأردن، اذ لا يوجد حواجز جغرافية تعيق ذلك (center، guihhess، 2005، (المعاينة، 1995 : 33)

2- المناخ والتضاريس: تعتبر الأردن ضمن المناطق المدارية في الصيف وجزءاً من المناطق المعتدلة في الشتاء، وتحتوي على تنوع تضاريسي كبير، والتي تعد أكثر العوامل الجغرافية التي تؤثر على التباين المكاني لعناصر المناخ في الأردن ، فالتوزيع الجغرافي يأخذ نطاقات طولية من الشمال الى الجنوب وتتطابق مع مظاهر السطح الرئيسية (شحادة، 1981) وهذا التباين انعكس على التنوع المناخي وتعود الأقاليم المناخية وسرعة الانتقال من نمط الى اخر (عقل، 2020)

3- مواقع العلاج الطبيعي: هناك مواقع طبيعية علاجية في الأردن كثيرة فيها مواقع المعدنية الحارة موزعة على مختلف مناطق الأردن، مما أدى التشجيع للسياحة الاستشفائية بسبب الخصائص العلاجية لمياه تلك المناطق ومن تلك المناطق: حمامات ماعين والزرا في منطقة وسط الأردن، المياه المعدنية في غور الأردن الجنوبي وتشمل ابار الشونة الشمالية ووقاص والمنشية وأبو زياد ومنطقة الحمة (المخبية) ومنطقة أبو ذابله، مياه منطقة الأزرق، وادي نحر الزرقاء ويشمل نبع حمة جرش

ونبع دير علا، يناييع حمامات وادي عفرا (الطفيلة) يناييع حمامات وادي اكسا، أبو ريطة، حمامات ويدعه (سفوح جبال الكرك المؤدية الى منطقة الاغوار، حمامات وادي ابن حماد، البحر الميت) .

ب- **المقومات البشرية:** ويحظى الأردن بالعديد من المقومات البشرية الدافعة لعجلة السياحة فيه، ومن هذه المقومات ما يأتي: (المعاينة، 1995 : 34)

1- الكفاءات البشرية والسمعة الطبية: يحظى الشعب الأردني بسمعة طيبة وهو شعب كريم، ولين الطباع، ويظهر الكثير من الحب، والود لغيره .

2- التسهيلات المالية: يجد السائح في الأردن سهولة في التعامل في الأمور المالية، وجلب وإخراج الأموال، الامر الذي يشجعه على الإقامة والاستثمار .

3- عوامل الامن والاستقرار: تقع الأردن في منطقة امتازت لعقود طويلة بالاضطراب السياسي، وعلى الرغم من ان ذلك استطاع الأردن الحديث ان يحافظ على امنه واستقراره، بفضل قيادته التي ارست دعائم الامن والاستقرار في هذه المنطقة .

4- تطور وسائل النقل والارتقاء في البنية التحتية: يعد قطاع النقل احد اهم العوامل المؤثرة في تنمية وتنشيط القطاع السياحي، ولا بد من الإشارة الى التطور الكبير الذي شهدته المملكة في تطوير خدمات النقل من خلال شبكة الطرق المعبدة، وثلاث مطارات إضافة الى الميناء الوحيد في مدينة العقبة، ارتباط الأردن بدول الجوار من خلال عشرة معابر حدودية .

ج - المقومات التاريخية:

يجد السائح في الأردن العديد من الأماكن التاريخية والمعالم الاثرية الشاهدة على عراققة وأصالة الإرث الحضاري فيه التي خلفتها الحضارات السابقة اليونانية والرومانية والإسلامية فكانت بيئة خصبة لازدهار النشاط السياحي .

ثانيا: شبكة المستشفيات الحديثة:

اذ وصل عدد المستشفيات الحديثة (103) مستشفيات تتوزع بين مجموعة من القطاعات (الحكومية، الخاصة ، العسكرية، الجامعية) وشكلت المستشفيات الخاصة ما نسبته تقريباً (60%) من مجموع المستشفيات الموزعة في مناطق مختلفة من الأردن مع وجود تركيز كبير في العاصمة عمان والتي أصبحت مركزاً طبيياً متميزاً في مجال تقديم الخدمات العلاجية، اذ توجد المستشفيات المختصة في علاج امراض السرطان وامراض القلب وزراعة الأعضاء وامراض العقم والاحصاب والعيون . (سليمان، 2009 : 15)

ثالثا: الجهود الحكومية لتنمية السياحة العلاجية في الأردن:

لقد قامت الحكومة الاردنية الحالية بتنفيذ مطالب مشغلي قطاع السياحة العلاجية واهمها رفع الحظر عن منح تأشيرات الدخول الى المملكة من الجنسيات المستفيدة وعددها (8) دول، ونصت التعليمات التي أصدرتها وزارة الداخلية عقب قرار مجلس الوزراء الاخير إنجاز معاملات المرضى من (السودان، ليبيا، اليمن، العراق، سوريا، تشاد، اثيوبيا، نيجيريا) خلال (48) ساعة لدى وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية ومنح الحالات الطارئة تأشيرة الدخول بهدف العلاج خلال اليوم نفسه . وطبقت قرارات الحكومة التي دخلت حيز التنفيذ عقب صدور تعليمات وزارة الداخلية وتعميمها على السفارات الأردنية العاملة في تلك الدول وإعلان قطاع المستشفيات الخاصة جاهزيتها للتعامل مع التعليمات الجديدة

خاصة وان هذه التعليمات جاءت بناءً على المقترحات التي تقدمت بها جمعية المستشفيات الخاصة سيكون لها اثار جانبية على تعزيز السياحة العلاجية وزيادة تنافسية الأردن في ظل منافسة شديدة من دول أخرى وذلك وفق ما صرح به رئيس جمعية المستشفيات الدكتور (فوزي الحموري) الى صحيفة ((الرأي)) .

ومن جانبه ساند وزير الصحة الدكتور (محمود الشيباب) هذه القرارات خلال عدد من الاجتماعات مع مشغلي القطاع وقال ان الحكومة اتخذت قرارات من شأنها إعادة انعاش واحياء قطاع السياحة العلاجية برتمته وتسويقه بشكل مؤسسي وخاصة لدى الدول التي تختار الأردن للعلاج به من خلال التعاون مع الجهات المعنية مثل هيئة تنشيط السياحة والجمعيات الطبية والصحية ونقابة الأطباء ووزاري السياحة والداخلية، وأكد ان وزارة الصحة فعلت مكتب المطار للسياحة العلاجية لتسهيل إجراءات القادمين للعلاج الى المملكة حيث سيتم استقبال المريض من لحظة وصوله للمطار ومتابعة كافة الإجراءات اللازمة لعلاجه ومن ثم اعادته الى المطار ورفد المكتب بالكفاءات التي تساعد في تعزيز القطاع واعداد نشرات توعوية وتوجيهية تتعلق بالسياحة العلاجية (النسر، 2018) .

ووقع الأردن من خلال وزارة السياحة والاثار على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والبرامج التنفيذية مع مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة وتباينت في مستوى التعاون وحجم التنسيق ومن تلك الاتفاقيات ما وقعت مع الجزائر ومع المغرب (1998) ومع اليمن (1999) ومع البحرين (2001) ودولة الامارات العربية المتحدة (2004) ونجد فيها بنود واضحة لتشجيع السياحة العلاجية والطبية لتمكين مواطني كل بلد من الاستفادة من الخدمات والمرافق السياحية العلاجية والمستشفيات والمراكز الطبية المتوفرة في البلد الاخر (الموقع الالكتروني لوزارة السياحة والاثار الأردنية) .

رابعاً: المياه الاستشفائية في الأردن:

من الدول العربية التي لها شهرتها في السياحة الاستشفائية الأردن، اذ توجد المياه المعدنية الحارة في مواقع عديدة في الأردن، بسبب ظروف جيولوجية معينة اكتسبت هذه المياه خصائص كيميائية متعددة أهمها غناها بمعادن المغنيسيوم والكالسيوم والبوتاسيوم والصوديوم والكبريتات والكلوريد ويوجد تفاوت في نسب هذه العناصر من منطقة الى أخرى وهذا التفاوت يؤدي الاختلاف في طبيعة الامراض التي تساعد على الاستشفاء منها . (العنانزة، 1999: 73-74)

وقد عرفت الأردن المياه العلاجية منذ أيام اليونان والرومان ، وقد كان منتجع الحمة اول المنتجعات العلاجية في الأردن وتم تطويره في عام (1964) وفيها قرابة العشرين ينبوعا وهي مياه معدنية حارة كبريتية رادونية يشكل الكالسيوم ، الصوديوم، الكلوريد، البايكربونات والكبريتات العناصر الرئيسية فيها (سلامة والريماوي، 1997) وتستخدم لتنشيط الدورة الدموية في الأطراف وتنظيم افرازات الغدد وتوسيع الشعب الهوائية والحد من التهابات الجهاز التنفسي والروماتزم وامراض المفاصل وتيبس العضلات والمفاصل وامراض الجهاز العصبي وإزالة القشور الجلدية وامراض الجلد. ثم تلا ذلك انشاء منتجع ماعين في عام (1981) وفيها (63) ينبوع وتعتبر من اغنى مواقع الاستشفاء بالمياه المعدنية في الأردن وتستخدم لمعالجة امراض المفاصل والروماتزم وتقلص العضلات وامراض الجلد والدورة الدموية ، ثم منتجع الشوتة في عام (1982) وفيها المياه تتدفق من ابار ارتوازية وتحتوي على كبريتيد الهيدروجين لذلك تعتبر مياه معدنية حارة (سلامة والريماوي، 1997) وتستخدم لعلاج المفاصل والروماتزم وتوسيع الشعب الهوائية وتنشيط الدورة الدموية والحد من التهابات الجهاز التنفسي ومنتجع البحر الميت في عام (1989) ويعد اكثر مناطق العالم انخفاضاً عن مستوى سطح البحر، لذلك اعطي مجموعة من المزايا الطبيعية فهو اؤه يتميز بالنقاء والجفاف والتشبع العالي بغاز الاوكسجين وكذلك يساعد ارتفاع نسبة هذا الغاز في البحر الميت على انخفاض ضغط الدم لدى المصابين بالارتفاع المرضي في هذا الضغط

.وتتميز مياهه ايضاً بارتفاع نسبة المعادن الطبيعية مثل الكالسيوم والمغنيسيوم والبروم، وهذه التركيبة الملحية المعدنية تعتبر من اهم مصادر العلاج لمرضى المصابين بالامراض الجلدية وبالذات الصدفية والبهاق والفطريات وحب الشباب والامراض العصبية وامراض الدورة الدموية، ويشتهر كذلك بطينه الأسود الذي يعتبر خلاصة للأملاح والفلزات المذابة والذي يدخل في علاج امراض المفاصل وامراض البشرة . (العبيسات، 2012: 116)

اما عن مواقع العلاج الطبيعي فهي متوفرة في ثلاثة مواقع أولها فندق البحر الميت العلاجي ويقدم برامج علاجية ووقائية وتأهيلية ويحتوي على تجهيزات العلاج الفيزيائي والعلاج الكهربائي الضوئي والعلاج الحراري والعلاج الحركي والعلاج الاسترخائي الانعكاسي، وتدير الفندق إدارة اردنية تركز بشكل رئيسي على تشغيل الايدي العاملة الأردنية، ويحتوي الفندق على كادر طبي متكامل (طبيب عام وطبيب جلدية واطباء مختصين للتأهيل الطبيعي واطباء مختصين للغذاء لتقديم الغذاء لكل شخص على حدا بناءً على توصيات الطبيب نظراً لوجود تباين بين الحالات المرضية الموجودة في الفندق .

وللفندق مجموعة من الشركات وعلاقات التشبيك مع مجموعة من الأطراف تساعد على الوصول الى الأسواق الخارجية مثل الاتفاقيات الموقعة مع شركات التأمين العالمية، وتحديدًا غرب أوروبا، ومع وكلاء السياحة والسفر ومع شركات الطيران على المستوى المحلي والدولي، وله مجموعة من الاتفاقيات مع مؤسسات بحث وتطوير عالمية ومستشفيات ومراكز طبية عالمية تقوم بإرسال مرضاهم لتلقي العلاج الطبيعي في المنتجع .

وثاني المواقع فندق ماعين وهو لايقدم برامج علاجية موجهة ولكنه يستغل الميزة الطبيعية للمنطقة كأرتفاع نسبة الاوكسجين التي تعتبر مفيدة جدا للامراض الصدرية وكذلك الفوائد العلاجية في مياه شلالات ماعين (المياه الحارة الكبريتية التي تمتاز بوجود العديد من المعادن مما يجعلها مياه مزيده ذات جودة لعلاج المصابين بالامراض الجلدية، وامراض الدورة الدموية، والالام العظام والمفاصل) . وترى إدارة الفندق انها قادرة على المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي، اما رسائلها للترويج فمن خلال المؤتمرات السياحية . (العبيسات، 2012: 113)

اما ثالث المواقع فهو حمامات عفرا والبريطة وهو منتجع طبيعي تابع لوزارة السياحة والاثار الأردنية ويستغل الموقع الخصائص العلاجية للمياه والتي يمكن الاستفادة منها في علاج امراض الروماتيزم، وتيبس المفاصل والعضلات والالتهابات المفصليّة وتصلب الشرايين وبعض أنواع العقم . (العبيسات، 2012: 114)

الخاتمة:

تشكل السياحة العلاجية نسبة عالية من حجم السياحة العالمية، ولان الأردن تتمتع بالعديد من المقومات في هذا النوع من السياحة فلا بد من تسليط الضوء على الأسباب التي أدت الى تنميتها وتطويرها باعتبارها قيمة للاقتصاد الوطني في العالم العربي، وتمثل مشكلة البحث في كيفية تنشيط السياحة العلاجية في دول العالم العربي بالامتثال بالتجربة الأردنية على اعتبار ان

السياحة من اهم مصادر الدخل لدى الدول المختلفة . لذا تسعى الدول الى تنمية السياحة لديها بمختلف انواعها لجذب المزيد من السياح وتنوع مجالاتها ، وتعم فوائدها على الدولة وعلى اهل البلاد وعلى السائحين انفسهم وهذا ما تم البحث فيه والبرهنة على فرضية البحث .

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات:

- 1- نقاط القوة في السياحة الاستشفائية تركز في الخصائص العلاجية للمياه الطبيعية في الأردن وقدرتها على علاج العديد من الامراض . إضافة الى عوامل الاستقرار السياسي والوضع الأمني في الأردن وطبيعة المناخ في الأردن الذي يساعد على العلاج الطبيعي .
- 2- استغلال النهوض بالسياحة العلاجية الاستشفائية بالتوسع في استغلال المواقع الطبيعية ببعديها الكمي والنوعي وتبني الاعلام السياحي .
- 3- ضعف البنية التحتية احياناً لمواقع العلاج الطبيعي لعدم قيام شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص .

ب- التوصيات:

- وضع خطة شاملة لتنمية وتطوير السياحة العلاجية في الأردن .
- تطوير البنى التحتية لمواقع العلاج الطبيعي .
- زيادة ميزانية الترويج السياحي، والتركيز على نقل معلومة الامن والاستقرار في الأردن الى جميع الجهات المستهدفة .
- اخبار سفراء الدول ومحطات التلفزيون الأجنبية والمراسلون الأجانب بعدم نقل صورة خطأ عن الأردن لدولهم .
- جذب المؤتمرات والفعاليات الدولية الى الأردن واستغلالها بطريقة فعالة لترويج معلومة الامن والاستقرار التي يتمتع بها الأردن .
- عمل معارض سياحية في الخارج وتوفير الكثير من الفرص لعمل اتفاقيات بين الشركات السياحية الأردنية والأجنبية .

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، احمد حسن، جغرافية السياحة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع . عمان، الأردن 2000 .
2. جرانة، زهير، المؤتمر السنوي الخامس لكلية السياحة والفنادق، جامعة اسكندرية ((دور الوعي السياحي في تحسين الصورة السياحية لمصر على خريطة السياحة الدولية)) ، 2006 .
3. الجلال، احمد، اطوار الاتجاهات الحديثة في السياحة، عالم الكتب، القاهرة 2002 .
4. حجاب، محمد منير، أصول الاتجاهات الحديثة في السياحة، عالم الكتب، القاهرة، 2002 .
5. حمدي، علي، السياحة والبيئة، مجلة البحوث السياحية، العدد الأول، وزارة السياحة، مراجعة وتقديم الأستاذ الدكتور مكاوي محمد احمد عقل، القاهرة، 1996
6. ال دغيم، عبدالرحمن، الاعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، ط 1، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.
7. الزوكة، محمد خميس، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، ط 1، دار المعرفة الجامعية، 1992 .
8. سلامة، الياس، الريماوي، عمر، السياحة العلاجية: مياه الاستشفاء في الأردن، عمان، وزارة السياحة والآثار، 1997.
9. سليمان، حسن صالح، السياحة الطبية العلاجية واثرها على الاقتصاد الوطني الأردني في دراسة ميدانية، مجلة القادسية للعلوم الأردنية .
10. سليمان، الدكتور عدلي انيس، السياحة العلاجية في مصر والعالم ودراسة جغرافية، كلية الاداب - جامعة القاهرة، 2009 ،
11. شحادة، نعمان، مناخ الأردن، ط 1، دار البشير، عمان، 1981.
12. الشيمي، نبيل، السياحة والفندقة العلاجية - مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، 2006 .
13. عبد الحكيم، محمد صبحي، الديب، حمدي، جغرافية السياحة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1995.
14. عبد الوهاب، صلاح الدين، التخطيط السياحي، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 2002 .
15. العبيسات، زيد سليمان، تقييم السياحة العلاجية في الأردن، الجامعة الأردنية، الأردن - عمان، 2012
16. العنانزة، علي احمد عبدالله، جغرافية الأردن، الأردن، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999 .
17. كمال، حسن، الطب المصري القديم، المجلد الأول، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط2، القاهرة، 1964.
18. كامل، محمود، السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1975.
19. المعاينة، خولة، جغرافية السياحة العلاجية في الأردن، رسالة الماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن - عمان.
20. charles R.GoELDNER J.R.BREN T.Ritchie. (1990) ' Tourism ' .
21. Guihness center . (2005) Travel and Tourism international ,ofilef Germany Research and Markets ,Ireland .
22. Mathieson ,A ,and wall .G ,(1984) ,Tourism: economic ,physical and . Social Impact , longmantnec ,new York .
23. Ministry of Tourism (2004) There politic Tourism ,united printing co ,Cairo
24. تاريخ السياحة العلاجية 2020/5/4 <https://ar.health.tourism.com>

25. عقل، محمود ذيب، جغرافيا الأردن، كلية الهندسة، الأردن jorafya-al-urdn-2020/5/9
gearteam.www.google.com
26. الفايز، السياحة العلاجية في الأردن هي الأولى في المنطقة، (13 نيسان 2016)، على الموقع
(https://web.archir.org)
27. النصور، احمد، قرارات حكومية لانعاش السياحة العلاجية، صحيفة الرأي ، 2018/243
28. <http://alrai.com/medical.tourism/history/artiele/1043000> -
29. Ernst .D.M ،(2006) M erlical Tourism: why Ameri cahtake medical vacations Aboard ،
pacific Research institute ،Vol .4 No.9 sanfrancis co.
30. Available online at: www.pacificvesearvch.org.
31. Patrick Lavery Travel & Tourism ،(2005)
32. <https://ehcrypted.tbn.3.gstaic>

آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة

محمد عبد العزيز مشهور

Mohamed abdelaziz mashhour

معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، مصر، Mnobmashhour@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 ؛ تاريخ القبول: 2021/06/11 ؛ تاريخ النشر: 2021/07/01

ملخص:

لقد أثبتت الاختيارات والفضائح المالية، فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الاختيارات والفضائح، والتي كان لظهورها آثار ونتائج، الأمر الذي دفع الجهات المعنية وعلى المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث الأزمات والاختيارات المشار إليها في أعلاه، والتي كانت ترتبط بشكل كبير بالجوانب المحاسبية والتدقيقية .

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإدارة العامة، الفساد، المحاسبة والتدقيق

المقدمة

لقد أثبتت الاختيارات والفضائح المالية، فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الاختيارات والفضائح، والتي كان لظهورها آثار ونتائج، الأمر الذي دفع الجهات المعنية وعلى المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث الأزمات والاختيارات المشار إليها في أعلاه، والتي كانت ترتبط بشكل كبير بالجوانب المحاسبية والتدقيقية .

وكانت الحوكمة والياتها لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في اقل تقدير، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها:

- الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة؛

- تعزيز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي

تكتسب الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة أهمية خاصة، وذلك لأنها اذا ما قررت الدولة خصخصة الشركات، فان الحوكمة تعد متطلبا أساسيا من متطلبات الخصخصة، وذلك لتشجيع المستثمرين على شراء هذه الشركات والاستثمار فيها، وضمان الحصول على أكبر عائد ممكن من عملية الخصخصة، وذلك بمنع حالات الفساد المالي والإداري التي قد تكون مرتبطة بذلك.

¹ المؤلف المرسل: محمد عبد العزيز مشهور، الإيميل: Mnobmashhour@yahoo.com

مشكلة البحث

تواجه اقتصادات العديد من الدول وخاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية، سواء كانت سياسية، مثل التحول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية، أو اقتصادية، مثل التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق تحد كبير يتمثل بزيادة فرص ممارسة الفساد المالي والإداري، وما يساعد على ذلك هو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية والقوانين التي توفر بيئة مناسبة للفسادين، مستغلين ضعف الأجهزة الرقابية والقضائية في مواجهة هذا الخطر الداهم. افتقار الشركات المملوكة للدولة إلى آليات حوكمة من شأنها أن تحد من مشكلة الفساد المالي والإداري التي تعاني منها هذه الشركات.

هدف البحث

إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، نشأتها وتطورها، أهميتها ومبرراتها، وكذلك استعراض أهم آلياتها مع التركيز على دور لجان التدقيق في مجالس الإدارة باعتبارها أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد. كما انه يهدف إلى لفت الانتباه لجميع الجهات المسؤولة إلى خطر الفساد المالي والإداري، وذلك بعد تحديد مفهومه وأسباب ظهوره، واهم مظاهره ونتائجه على الاقتصاد الوطني بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، ودور آليات حوكمة الشركات في الحد منه.

أهمية البحث

خطورة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة ومنها الشركات المملوكة لها، وآثاره على الاقتصاد والمجتمع. تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات، كون أسسها ومبادئها وآلياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي و المحلي. ان الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة، وكذلك منح حق مساءلة الشركة، حماية حقوق الدولة وجميع أصحاب المصالح فيها، والحد من مشكلة الفساد المالي والإداري، الذي يتمثل بشكل كبير في استغلال السلطة والوظيفة في غير المصلحة العامة، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة أداء هذه الشركات وتعظيم قيمتها وبالتالي توسعها وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين.

أسلوب البحث

يعتمد البحث على النهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى الاطلاع على آليات وقواعد الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات العالمية والمحلية.

مفهوم الحوكمة

هل إن حوكمة الشركات مكون حيوي من مكونات منشآت الأعمال، حيث أوجدته ظروف غير مستقره، واضطرابات قلقه وحوادث عنيفة اجتاحت بعض أسواق المال والأعمال، ونشرت الكثير من التساؤلات حول مصداقية البيانات التي تصدر عن هذه الشركات، ومدى إمكانية الاعتماد عليها بصفة خاصة في اتخاذ أي قرار، أو التعويل على المعلومات المنشورة بصفة عامة، وصدقها في التعبير عن حقيقة أوضاع الشركات..

ولا تقتصر أهمية الحوكمة على المتعاملين في أسواق رأس المال، بل امتدت إلى منشآت الأعمال، والحكومات والدول، والمؤسسات الدولية، خاصة بعد الانهيارات التي طالت كبريات الشركات في العالم، والمدرجة في أسواق رأس المال وكان لظهور هذه الفضائح آثار ونتائج مدمرة، أدت إلى بروز أهمية الحوكمة.

نشأت و تطور حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركاتم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء، لاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.

وتأتي حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة وأهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها في زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين محليين أو أجانب، وما يترتب على ذلك من تنمية اقتصادات تلك الدول . وصاحب ذلك قيام العديد من دول العالم والمنظمات الدولية بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وذلك من خلال قيام الهيئات العلمية، والجهات التشريعية بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير والقواعد التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.

الحوكمة

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين المحاسبين والإداريين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات

أدائها التعاريف التي تركز على العلاقة بين الشركة والمالكيين وتوجيه

تنسجم هذه التعاريف مع نموذج التمويل التقليدي، معبرا عنه بنظرية الوكالة بشكلها المبسط . إذ إنها تركز على المالكيين ودورهم في الرقابة على أداء الشركات وتوجيهها . وعلى وفق هذا المنظور عرفت مبادرة Berlin بأنها " المجموعة الكاملة من الترتيبات التشريعية والمؤسسية التي تحدد الإطار التنظيمي الواقعي والقانوني لإدارة الشركة والإشراف عليها " .

الأعمدة التي تركز عليها عملية الحوكمة وهي:

المساءلة، و الشفافية، والنزاهة، و الإنصاف ومسؤولية جميع الأطراف المشاركة وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح في الشركة .

مسؤوليات وواجبات وصلاحيات كل منها.

ينظر إلى حوكمة الشركات بأنها شبكة من العلاقات، ليس فقط بين الشركة ومالكيها، بل بين الشركة ومجموعة كبيرة من أصحاب المصالح الآخرين (Stakeholders العاملين، و الزبائن، و المجهزين، والمقرضين، ... الخ) . كما إنها تنسجم مع نظرية أصحاب المصالح، التي هي الشكل الموسع لنظرية الوكالة .
تعنى بإقامة التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بين الأهداف الفردية والجماعية، وان إطار حوكمة الشركات هنا لتشجيع الاستخدام الكفء للموارد وطلب المساءلة عن الوصايا عليها .

التعاريف التي تركز على أهداف الشركات والبعد الاستراتيجي لها

ان حوكمة الشركات في جوهرها تهتم بتحديد طرق لضمان اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركة وللتأكد على دور أصحاب المصالح في الإشراف على المخاطر وإدارتها في الشركة

حوكمة الشركات هي عمليات تتم من خلال إجراءات تتخذ من قبل أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها من خلال الإدارة ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف الشركة وحفظ قيمها، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن أداء أنشطة الحوكمة يكون من مسؤولية أصحاب المصالح فيها .

أهمية الحوكمة:

لقد تعاضمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب . إذ برزت هذه الأهمية بعد أزمة المالية الآسيوية 1997 - 1998، والانهيارات والفضائح التي طالت كبريات الشركات، مثل شركة انرون Enron للطاقة وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات الخاصة في سنة 2004 وحوكمة الشركات المملوكة للدولة في سنة 2005 ومن هذه الاهداف:

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده اوعودته مره أخرى.
- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة
- تفادي وجود أخطاء أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام نظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية.
- تحقيق الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.
- تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية
- الاستخدام الكفء للموارد وضمان حق المساءلة عن السيطرة عليها
- ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام.
- توفير فرص العمل أو الخدمات الصحية، ليس لتحسين مستوى المعيشة بل لتعزيز التماسك الاجتماعي.

أهداف الحوكمة¹

تسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع الكفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة ويمكن توضيح الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظام الحوكمة في:

1. تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.
2. تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.
3. تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.
4. زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

أهمية الحوكمة في الإصلاح الإداري²

1. ضمان حقوق الملكية سواء كانت عامة أو خاصة.
2. أن نظام الحوكمة يمثل اتجاهاً إصلاحياً يوفر أساساً ثابتاً وثقة كاملة للمتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة.
3. الإفصاح عن المبادئ الأساسية التي أشارت إليها المعايير المحاسبية الدولية فهومثابة تطوير الأسس والقواعد المعتمدة في التدقيق والتي أشارت إليها مبادئ الحوكمة وهو ما يتعلق بالإعلان عن نتائج أعمال بشكل عام
4. الإدارة هي المسؤولة عن درجة تحقيق الأهداف بالمبدأ الإداري (الإدارة بالأهداف) أو (الإدارة بالنتائج) ويمكن قياس مدى نجاح الوحدة الاقتصادية وكفاءتها بمدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

فعلي الصعيد الاقتصادي³

أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات، وهو الأمر الذي أكده Winkler بشدة، حيث أشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

¹ أ. علي محمود، أ. محسن ناصر، دور الرقابة الداخلية في تطبيق نظام الحوكمة.

² الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الحوكمة والشفافية، إدارة استشراف المستقبل، 2003.

³ جمعية الشفافية الكويتية، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، 15 مارس 2007.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فترى إن الحوكمة احد عوامل تحسين الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين . وان وجود نظام حوكمة فعال في أي شركة وفي أي اقتصاد بشكل عام، يساعد في توفير درجة من الثقة ضرورية لكي يعمل الاقتصاد بشكل جيد . ونتيجة لذلك تكون تكلفة رأس المال منخفضة، وان الشركات تشجع على استعمال الموارد بكفاية أكثر، وبذلك تعزز النمو الاقتصادي. ويذهب رئيس البنك الدولي Wolfensohn ابعده من ذلك في تقييمه لأهمية حوكمة الشركات، إذ انه يقول " إن حوكمة الشركات مهمة الآن في عالم الاقتصاد كأهمية حكم البلدان .

أهمية الحوكمة-الجانب المحاسبي والرقابي¹

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده اوعودته مره أخرى
- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة
- تفادي وجود أخطاء أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام نظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية.
- تحقيق الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

2 أما على الصعيد الاجتماعي

- بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية
- الاستخدام الكفء للموارد وضمان حق المساءلة عن السيطرة عليها
- ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام.
- توفير فرص العمل أو الخدمات الصحية، ليس لتحسين مستوى المعيشة بل لتعزيز التماسك الاجتماعي

3 مفهوم الفساد المالي والإداري

مما لا شك فيه إن الفساد المالي والإداري أصبح سمة بارزة من سمات العصر الحديث، رغم إن نشأته تعود في جذورها إلى بداية الخليقة ونشأت البشرية، وذلك بدلالة ما ورد في القران الكريم من قصص الخلائق ومنذ ادم عليه السلام، إذ إن أول من بدأ بالفساد هو إبليس الذي استأذن رب العزة تعالى (قال ربني فانظرنني إلى يوم يبعثون قال فانك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين قال فالحق والحق أقول لاملأن جهنم منك

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، حوكمة الشركات العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التنمية ، القاهرة 2017

² أ. علي محمود، أ. محسن ناصر، دور الرقابة الداخلية في تطبيق نظام الحوكمة.

³ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، جامعة القاهرة، 2014.

ومن تبعك منهم أجمعين) (الآيات 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85 من سورة ص) . واليوم تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، وذات جذور تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، وهو داء خطير يهلك الحرث والنسل لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية، ولكن بدرجات ونسب متفاوتة، وهذا ما تؤكدته العديد من الدراسات بان الفساد المالي والإداري يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي، والمستوى المعيشي المرتفع، بينما يرتفع بمعدلات و وتائر كبيرة في الدول النامية بصفة عامة، وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص . ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد المالي والإداري، كانتشار الرشوة، والتسبب بين الموظفين وضعف الإنتاجية وتفشي المحسوبية والوساطة وزيادة الروتين وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات . سوف يتناول الباحث في هذه الفقرة مفهوم الفساد، ومظاهره، وأسبابه وآثاره وانعكاساته.

تعريف الفساد¹ :

لا يوجد تعريف واحد محدد له، إلا أنها تمحورت جميعها على مضمون واحد وهو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية .

أو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة، ويشتمل ذلك على جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين، ولكنه لا يتضمن الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع.

أسباب ظهور الفساد المالي والإداري²

أ - تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها

ب - وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة

ج - حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة

د - ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها

هـ - توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد

مظاهر الفساد المالي والإداري

ينطوي الفساد على آثار بالغة الخطورة، مدمرة للمجتمع، وبوصفه يمثل احد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية، فانه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد، وغالبا ما تجد طريقها إلى خارج البلد، بدلا من توظيفها داخل البلد لجلب المنفعة العامة . وان الفساد كالجراثومة الخبيثة تفترس الحكم الجيد وتقوض أركانه، وتدمر الشرعية السياسية، وتغتصب حقوق المواطنين العاديين وتهمشهم في الحياة السياسية، بل يسهم في تشويه القرار الاقتصادي والسياسي، وتكون الخيارات والقرارات خاطئة، فتتسبب في تحويل الخدمات من الفئات التي هي بأمس الحاجة

¹ أ. علي محمود، أ. محسن ناصر، دور الرقابة الداخلية في تطبيق نظام الحوكمة.

² www.arabgov-initiative.org برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية -

إليها إلى جماعات المصالح المكتسبة . وعندما يستشري الفساد في المجتمع ويتحكم به، تهتر أركان الحكم وتنقص سيادة القانون ويتمادى مرتكبو الفساد في البحث عن وسائل أخرى جديدة للحصول على مزيد من الأموال بطرق غير مشروعة، وعندما يتحكم الفساد بالمجتمع ويضرب أطنابه فيه، تدخل البلاد في حلقة مفرغة، حيث يغذي الفساد في إطارها نفسه بنفسه، وعندها يتعذر السيطرة عليه بسهولة وللفساد المالي والإداري مظاهر متعددة وآثار خطيرة .

أ - مظاهر الفساد المالي والإداري¹

للفساد المالي والإداري مظاهر وتجليات سياسية ومالية وإدارية وأخلاقية.

ففي الجانب السياسي، يتجلى الفساد في الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.

وفي الجانب المالي، يتمثل الفساد بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية . وتتجسد مظاهر الفساد المالي بالرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية في التعيينات والمراكز الوظيفية.

أما الفساد الإداري، فإنه يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظفين العموميين أثناء تأديتهم لمهام عملهم، وتتجسد مظاهر الفساد الإداري في التسبب لدى الموظفين وعدم احترام الوقت وتمضيته في أمور لا علاقة لها بمهام الوظيفة واستحقاقاتها، وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل وغيرها.

وفي الجانب الأخلاقي، يتمثل الفساد بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي يقوم بها موظفي الدولة، والمتعلقة بسلوكهم الشخصي وتصرفاتهم المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة و ممارسة المحسوبية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة عند تعيين الموظفين.

التوصيات

1. أكمال مظلة التشريعات التي تستهدف تطبيق مفهوم الحوكمة في مختلف أجهزة الدولة لما لهذا النظام من أهمية

لتحقيق الهدف الأساسي في الحفاظ على المال العام وتنميته.

2. إلزام كافة الوحدات التنظيمية في الدولة باعتماد أنظمة الجودة الشاملة وتأهيل تشكيلاتها للحصول على المواصفة العالمية.

3. إجراء تقييم دوري لمبادئ الحوكمة تبعاً لتغيرات كل مرحلة.

4. دعم الأجهزة الرقابية من خلال الإجراءات الآتية:-

أ. ضمان استقلاليتها.

ب. تعزيز الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القوانين المختصة لكل منها.

¹ جمعية الشفافية الكويتية، الحكم الصالح الطريق الى التنمية، 15 مارس 2007.

- ج. تطوير القوانين وبما يتلائم مع متطلبات المرحلة الراهنة.
- د. اعتماد مخرجات إعمالها كأحد أدوات تقييم الإدارات.
5. إلزام كافة أجهزة الدولة بتحديد متطلبات الحوكمة والسعي لتطبيقه والعمل بموجبه.
6. قيام الجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بالتعريف بمبادئ الحوكمة ومدى تأثيرها في دعم البنى التحتية لمؤسسات الدولة المختلفة.
7. قيام وزارة التخطيط وبالتعاون مع الجامعات والمراكز المهنية والتدريبية بما يأتي:-
8. أ. إجراء دراسة شاملة ومفصلة للهيكل الإداري للمؤسسات التابعة للدولة في ضوء المهام والاختصاصات المنصوص عليها في القوانين.
9. ب. تحديد مواطن الضعف ونقاط الخلل في آليات عمل المؤسسات ووضع وتحديد الخطط التي تركز على معالجة هذا الخلل وتطوير الأداء.
10. ج. إعداد برامج تعليمية وتدريبية وورش عمل لموظفي الدولة وبمختلف المستويات الإدارية لغرض تأهيلهم وتحقيق متطلبات الأداء الصحيح والسليم للمهام الموكلة بهم وإذكاء وعيهم بمخاطر الفساد الملازمة لأداء وظائفهم.
11. د. وضع آلية لتشجيع المبادرات والابتكارات والإبداعات.
12. إلزام كافة أجهزة الدولة بمعايير الإفصاح والشفافية وعرض مخرجات عملها على الجمهور باعتباره الهدف الأول الذي تسعى لخدمتها كافة تلك الأجهزة.
13. تقديم استشارات وأبحاث ودراسات في مجال تطوير الجهاز الإداري للدولة .
14. تحسين كفاءة الجهاز الإداري للدولة لدعم التنمية ورؤية الدولة، وتحسين الخدمات العامة والخاصة.
15. توصيف الجهاز الإداري للدولة،(مؤسسيا - وظيفيا)، بما فيها الأجهزة التنفيذية، والأجهزة الاستشارية .
16. تشخيص أبرز التحديات الراهنة التي تواجه الجهاز الإداري للدولة .(مؤسسية -تنظيمية - وظيفية - تكنولوجية - وتحديات الأداء) .
17. مراجعة وتقييم جهود ومبادرات إصلاح الجهاز الإداري للدولة.
18. تقديم الخبرات وممارسات عالمية وإقليمية هامة ، في مجال إصلاح الجهاز الإداري للدولة في الدول المتقدمة والناهضة.
19. عرض مداخل مقترحة لتطوير الجهاز الإداري للدولة، في ضوء أفضل الخبرات والممارسات العالمية والإقليمية .

قائمة المراجع:

1. مركز أبوظبي للحكومة، أساسيات الحكومة مصطلحات ومفاهيم، غرفة أبوظبي .
2. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الحكومة والشفافية، إدارة استشراف المستقبل، 2003 .
3. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي .
4. جمعية الشفافية الكويتية، الحكم الصالح الطريق الى التنمية، 15 مارس 2007.
5. جمعية الشفافية الكويتية، التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، 27 يناير 2016
6. مركز المشروعات الدولية الخاصة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، حوكمة الشركات العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التنمية، القاهرة 2017 .
7. مركز العقد الاجتماعي، مبادئ الحكومة الرشيدة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2014 .
8. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، جامعة القاهرة، 2014
9. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الحكومة والشفافية، إدارة استشراف المستقبل، 2003.
10. جمعية الشفافية الكويتية، الحكم الصالح الطريق الى التنمية، 15 مارس 2007
11. (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004م
12. (مواجهة الفساد - عناصر بناء نظام النزاهة الوطني)، تأليف جيري بوب - جنوب أفريقيا 2000، كتاب المرجعية - منظمة الشفافية العالمية، ترجم إلى 20 لغة، النسخة العربية: مؤسسة الأرشيف العربي، الأردن.
13. (الفساد والحكم، الأسباب - العواقب - والإصلاح) سوزان روز أكرمان، ترجمة فؤاد سروجي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية - www.arabgov-initiative.org
15. جمعية الشفافية الكويتية، البيان الختامي وفعاليات (مؤتمر الكويت للشفافية) 13-17 يناير 2007م،
16. جمعية الشفافية الكويتية، رؤية دولة الكويت للإصلاح يونيو 2006م.

نظام الإدارة الإلكترونية لتعاضديات النقل في تحسين أداء العاملين دراسة ميدانية بتعاضدية النقل بورقلة

The electronic management system for transport cooperatives in improving the performance of workers – a empirical study of the cooperative transport in Ouargla

طواهير عبد الجليل¹، شادو عبد الستار²، القد السعيد³
 elgeud said³, Touahir abdeljalil¹, chadou abdesetar²

¹ جامعة ورقلة، touahir.abdeljalil@gmail.com

² جامعة ورقلة، khobach05@gmail.com

³ جامعة ورقلة، drotouahir30@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/07/01

تاريخ القبول: 2021/06/13

تاريخ الاستلام: 2021/05/09

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف بشكل دقيق على الادارة الالكترونية وعلى دورها في تحسين اداء العاملين، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع، كما تم الاعتماد على دراسة الحالة من خلال الملاحظة العلمية، والوثائق الرسمية، والمقابلة الشخصية، والاستبيان ومعالجته الإحصائية عن طريق برنامج spss نسخة 23 وخلصت الدراسة إلى وجود مستوى متوسط من مفهوم الادارة الالكترونية لدى العاملين نظرا لاهتمام المؤسسة بهذه العوامل وممارستها، العلاقة الإرتباطية بين الادارة الالكترونية كمتغير مستقل اداء العاملين كمتغير تابع علاقة إرتباطية طردية، ويتجسد ذلك من خلال البعدين التدريب والهيكلي التنظيمي من أبعاد الادارة الالكترونية

الكلمات المفتاحية: ادارة الالكترونية، اداء العاملين .

Summary:

The study aimed to accurately identify electronic management and its role in improving the performance of employees .in addition to studying the relationship between the study variables ,and the descriptive and analytical method was used to study the topic ,and the case study was also relied on through scientific observation ,official documents ,personal interview , and a questionnaire And its statistical treatment through the spss program ,version 23 .the study concluded that there is a medium level of the concept of electronic management among workers due to the institution's interest in these factors and its practice ,the correlation relationship between electronic management as an independent variable ,the performance of workers as a dependent variable ,a direct correlation relationship ,and this is reflected through the two dimensions ,training and organizational structure. One of the dimensions of electronic management.

key words: Electronic management, Employee performance.

1- توطئة:

لاشك أن العالم المعاصر يعيش ثورة معلوماتية هائلة كان من نتائجها التحكم في مؤسساته الإدارية والسياسية ولاسيما بعد أن انتشرت الأعمال الإلكترونية وشبكات الانترنت ونظم المعلومات والاتصالات المحلية والعالمية وأخذت تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبما يسهم في ربط المواطن بالمؤسسات الاجتماعية من جهة، وربط المؤسسات ببعضها عبر آليات تكنولوجية حديثة بعيداً عن المفاهيم التقليدية الإدارية التي أسهمت إلى درجة كبيرة في انتشار الفساد الإداري والمالي على حد سواء من جهة أخرى. وهكذا فالإدارة الإلكترونية لم تعد ترفاً اجتماعياً بقدر ما هي ضرورة ملحة تفرضها الظروف والتحديات المحلية والدولية، وهي شرط ضروري من شروط نجاح أي مؤسسة اجتماعية تؤدي وظائفها بسهولة وانسيابية بعيداً عن مظاهر الفساد بأنواعه كله، من هنا ظهرت كثير من التجارب العالمية والدولية للإدارة الإلكترونية.

لاشك أن أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على تقديم الخدمات التي تتسم بالسرعة والفعالية وكفاءة الأداء إلى الأفراد والمؤسسات الحكومية وغير حكومية، وقدرتها على مواكبة التطور الهائل في نظم المعلومات والثورة التكنولوجية المتصاعدة أصبحت مطلباً ضرورياً لتقدم المجتمعات التي توصف بالمؤسسية، من هنا كان لزاماً على المؤسسات استثمار معطيات الإدارة الإلكترونية وتبنيها في تحقيق مهامها للعاملين بتلك المؤسسات وللمستفيدين من خدماتها.

وعلى حدٍ سواء وإزاء ذلك نحاول أن نحدد نطرح الإشكال الآتي:

2- الإشكالية: كيف يساهم نظام الإدارة الإلكتروني في تعاضديات النقل بورقلة في تطوير أداء العاملين

ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هو واقع الادارة الالكترونية في التعاضدية العامة للنقل

2- ما هو واقع الاداء في التعاضدية العامة للنقل

3- ما مستوى العلاقة بين نظام الادارة الالكترونية وتحسين الاداء في التعاضدية العامة للنقل

3-الفرضيات: من اجل الوصول لأهداف البحث ولمعرفة العلاقة بين الإدارة الإلكترونية الأداء العاملين، فقد قامت هذه الدراسة على فرضية رئيسية انبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية والموضحة على النحو التالي:

3-1 الفرضية الرئيسية: تنص هذه الفرضية بصيغتها العدمية على ما يلي: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء العاملين لدى الموظفين في التعاضدية العامة للنقل عند مستوى دلالة ($a < 0.05$).

3-2 الفرضيات الفرعية: تنص هذه الفرضيات الفرعية بصيغتها العدمية على ما يلي:

3-2-1 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لأجهزة الحاسوب ولواحقها في تحسين الأداء العاملين لدى الموظفين في التعاضدية العامة للنقل عند مستوى دلالة ($a < 0.05$).

3-2-2 الفرضية الفرعية الثانية: . لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للشبكات في تحسين الأداء العاملين لدى الموظفين في التعاضدية العامة للنقل عند مستوى دلالة ($a < 0.05$).

3-2-3 الفرضية الفرعية الثالثة: . لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبرمجيات وقواعد البيانات في تحسين الأداء العاملين لدى الموظفين في التعاضدية العامة للنقل عند مستوى دلالة ($a < 0.05$).

3-2-4 الفرضية الفرعية الرابعة: . لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية الكوادر البشرية في تحسين الأداء العاملين لدى الموظفين في المؤسسة التعاضدية العامة للنقل عند مستوى دلالة ($a < 0.05$)

4-الأدبيات النظرية:

4-1 مفهوم الادارة الالكترونية : نظرا لاعتماد الادارة الحديثة حاليا على التقنية المتطورة التي تساعدها على إنجاز اعمالها وتحقيق أهدافها بشكل سريع ودقيق وبأقل الكلف لذا نجد من الضروري الى التطرق الى مفهوم شائع بكثرة هذه الايام على انها الاستغناء عن المعاملات الورقية واحلال المكتب الالكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة الى اجراءات مكتبية تم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا فتناوله الباحثون في الإدارة عبر عدة تعريفات منها:¹

يعرف السالمي الإدارة الإلكترونية على أنها: عملية يمكنها جميع مهام ونشاطات المؤسسة الإدارية بالإعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية وصولا الى تحقيق اهداف الادارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين والانجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل ادارة جاهزة للربط مع الحكومة الالكترونية لاحقا.²

يعرف نجم عبود الإدارة الإلكترونية بأنها: "إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الاتصال تميل أكثر من أي وقت مضى الى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها الى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل أكثر فعالية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاءة في استخدام مواردها"³.

ويمكن تعريف الإدارة الإلكترونية: "بأنها تبادل غير ورقي لمعلومات العمليات وذلك بإستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات EDI أو هي استخدام كل الوسائل الإلكترونية في انجاز كل أعمال معاملات المؤسسة مثل استخدام البريد الالكتروني والتحويلات الالكترونية للأموال والتبادل الالكتروني للمستندات والفاكس والنشرات الالكترونية وأية وسائل الكترونية أخرى"⁴.

يعرفها غنيم على أنها: "تنفيذ كل الاعمال والمعاملات التي تتم بين طرفيم أو أكثر سواء من الأفراد أو المنظمات من خلال استخدام شبكات الاتصالات الالكترونية"⁵.

ونلاحظ أن جميع التعريفات السابقة تتفق في كون الإدارة الإلكترونية عبارة عن: "يمكنها الأعمال أي نقلها وتحويلها من أعمال ورقية الى أعمال إلكترونية بالاعتماد على استخدام التقنيات الحديثة"⁶.

4-2-2 متطلبات وعناصر الادارة الالكترونية وفوائدها:

❖ ارتبطت الادارة الالكترونية بضرورة توفير مجموعة من متطلبات اللازمة لها، من مستلزمات بشرية ومادية وتنظيمية

وبرمجيات، إضافة الى توفر إرادة سياسية على أعلى المستويات:

❖ أولا: متطلبات الادارة الالكترونية :

❖ خلق التوعية الشاملة عند الموظفين بأهمية هذه الادارة الالكترونية

❖ خلق البنية التحتية للاتصالات والتأكد من صلاحيتها

❖ اعداد نظام معلومات مكون من نظم فرعية لخلق التكامل في المعلومات

- ❖ اعداد دراسة متكاملة لما موجود فعلا من نظم معلومات منجزة واجهزة ومعدات وشبكات في الادارات الحكومية والاستفادة منها في تنفيذ الحكومة الالكترونية.⁷
- ❖ وضع الاستراتيجيات وخطط التأسيس⁸
- ❖ وضع البنية التحتية للإدارة الإلكترونية
- ❖ تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات وفق تحول تدريجي
- ❖ تعليم وتدريب العاملين وتوعية وتثقيف المتعاملين
- ❖ إصدار التشريعات الضرورية أو تعديل التشريعات الحالية وتحديثها
- ❖ ضمان أمن وحماية المعلومات في الإدارة الالكترونية

من خلال دراستنا للإدارة الالكترونية تبين لنا انها تتضمن مجموعة من العناصر التي تحدد ملامحها وتعمل على تحقيق اهدافا حيث انها تشمل مجموعة من العناصر الاساسية هي:

4-3 عناصر الادارة الالكترونية: يمكن القول أن أهم مقومات وعناصر الادارة الالكترونية الرئيسية تكمن في العنصر البشري وذلك بالاضافة إلى العناصر والادوات الفنية ، المتمثلة في أجهزة الحاسب وما يتعلق بها ، لقدرة على تشغيل أدوات الادارة الالكترونية ، وفهم منظومة العمل واحتواء المعلومات بشكل رقمي ، وسهولة تحريكها ، واعادة صياغتها ، وأستخدامها الالكترونية من مكان لآخر ، ويذكر ياسين "أن الادارة الالكترونية وثورة تكنولوجيا المعلومات هي صيغة الامتزاج الخصب لثلاثة: عتاد الحاسوب (hardware) ويتمثل العتاد في المكونات المادية للحاسوب ونظمه وشبكاته وملحقاته ، والبرمجيات (software) وهي تعني الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب مثل برامج البريد الالكتروني ، وشبكة الاتصالات (network communication) هي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الانترنت ،صناع المعرفة (Workers Knowledge) ويقع في قلب هذه المكونات من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الانسانية والعاملية لمنظومة الادارة الالكترونية.

4-5 ماهية اداء العاملين: يعتبر اداء العاملين القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الادارة والعاملين في اطار المنظمات، ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية جميع فروع وحقول المعرفة الادارية، حيث يمثل اداء العاملين الاطار المتكامل لنتائج.

4-5-1 تعريف اداء العاملين: تبين من مراجعة الادبيات المتوفرة تبين واختلاف اراء الكتاب والباحثين في تحديد تعريف اداء العاملين، ويعزى التباين في تحديد مفهوم اداء العاملين الى تباين تناوله في علوم الادارة، لكننا سنحاول تقديم مفهوم مركز للاداء العاملين من خلال تعريفات مختلفة ومنها:

فقد عرف راوية (2001) اداء العاملين بانه: " الاثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات، وادراك الدور او المهام، وبالتالي يشير الى درجة تحقيق واتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد"⁹.

- اداء الأفراد في اطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة.
- اداء الوحدات التنظيمية في اطار السياسات العامة للمؤسسة .
- اداء المؤسسة في اطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

أما الحوامد(2004) فعرف أداء العاملين على أنه: "مجموعة السلوكيات الادارية المعبرة عن قيام الموظف بعمله، وتتضمن مجموعة من العوامل كجودة الأداء، حسن التنفيذ، الخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة ، فضلا عن الاتصال والتفاعل مع بقية أعضاء المنظمة، والالتزام باللوح الادارية التي تنظم عمله والسعي نحو الاستجابة لها بكل حرص"¹⁰.

4-5-2 عناصر ومحددات أداء العاملين

هناك عناصر ومكونات أساسية للأداء، بدونها لا يمكن الحديث عن وجود أداء فعال وتمثل في:

أ. **المعرفة بمتطلبات الوظيفة:** وتشمل المعارف العامة، و المهارات الفنية والمهنية، والخلفية العامة عن الوظيفة والمجالات المرتبطة بها؛

ب. **نوعية العمل:** وتمثل في ما يدركه الفرد عن عمله الذي يقوم به، وما يمتلكه من رغبة ومهارات فنية وبراعة وقدرة على التنظيم وتنفيذ العمل دون الوقوع في الاخطاء؛

ج. **كمية العمل المنجز:** أي مقدار العمل الذي يستطيع الموظف إنجازه في الظروف العادية للعمل، ومقدار سرعة هذا الإنجاز؛

د. **المثابرة والثوق:** وتشمل الجدية والتفاني في العمل وقدرة الموظف على تحمل المسؤولية للعمل وإنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة، ومدى حاجة هذا الموظف للإرشاد والتوجيه من قبل المشرفين وتقييم نتائج العمل¹¹.

4-5-3 **محددات أداء العاملين:** أداء العاملين هو الأثر الصافي لجهود الفرد بالقدرات، وإدراك الدور أو المهام، ويعني هذا أن الأداء في موقف معين يمكن¹²

ان ينظر اليه على أنه نتاج للعلاقة المتداخلة بين كل من:

1. **إدراك الدور (المهام):** يعني تصور الفرد للدور وانطباعه عن السلوك والانشطة التي يتكون منها عمله، وعن الكيفية التي ينبغي أن يمارس ما دوره في المؤسسة ، وهو الاتجاه الذي يعتقد الفرد أنه من الضروري توجيه جهوده في العمل من خلاله، وبالتالي فان العامل اثناء ادائه لمهنته يلتقي مؤثرات تترجم في شكل معلومات تتكون عبارة من التوجيهات، وردود أفعال الزملاء وما يتلقاه من اجور وحوافز ، هذه المؤثرات يقوم بها العامل بفرزها وتفسيرها وتنظيمها وفهمها انطلاقا من تأثره بدوافعه وخبراته السابقة من جهة وخصائص المعلومات من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق نجد أن الأفراد يختلفون في فهمهم وإدراكهم لنفس الظروف والواقع الذي يتعاملون معه.

أ. **الجهد:** حيث يشير الجهد المبذول إلى الطاقة الجسمية والعقلية التي يبذلها الفرد لأداء مهمته

ب. **القدرات:** او قدرة الفرد على أداء عمله: وهي الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة، والتي لا تتغير او تتقلب خلال فترة زمنية قصيرة، وتتألف من محصلة من المعرفة والمعلومات الفنية اللازمة للعمل، والمهارة كالتمكن من ترجمة نص معين ، ومدى وضوح الدور، فيجب أن تتوافر لدى الفرد العامل القدرة على أداء العمل المحدد له، والخبرات السابقة التي تحدد درجة فاعلية الجهد المبذول ويشمل: التعليم والتدريب والخبرات ويمكن صياغة محددات الأداء في المعادلة التالية:

محددات أداء العاملين = ادراك الدور * الجهد * القدرات

اذن أداء العاملين ماهو الا محصلة تفاعل بين كل من الجهد، القدرات وإدراك الدور او المهنة فكل عامل لا يؤثر على الاداء بصفة مستقلة بل بتفاعله مع العاملين الاخرين¹³.

4-6 مكانة الادارة الالكترونية في تحسين اداء العاملين: تعتبر حلوة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها عنصرا أساسيا لضمان نجاح وتطور عمل المنظمة في عصرنا الحالي، وأصبحت الادارة الالكترونية من عوامل تحسين اداء العاملين وزيادة الكفاءة لدى العاملين، ومن هذا المنطلق يمكن الوقوف على اثر الادارة الالكترونية في تحسين اداء العاملين من خلال النقاط التالية:

- اجهزة الحاسوب ولواحقها وتأثيرها على تحسين اداء العاملين المقصود بأجهزة الحاسوب عتاد الحاسوب والخدمات وملحقاتها ونظرا لتطور الحاسوب وزيادة في عدد مستخدمي الأجهزة في المنظمات فمن الأفضل للمنظمة السعي إلى امتلاك أحدث ما توصل اليه صانعو العتاد في العالم، ويتكون عتاد الحاسوب من الاجزاء الملموسة وبين العناصر المادية، ومنها وحدات الادخال والإخراج ووحدات النظام ووحدة المعالجة المركزية وذاكرة الوصول العشوائي ووحدة التخزين وهي تتميز بميزتين أساسيتين:

- ملائمة العتاد للتطورات البرمجية وبرمجيات نظم المعلومات

- توفير تكاليف التطوير المستمرة وتكاليف الصيانة

5- الجانب التطبيقي:

5-1 الأدوات المستخدمة في الدراسة: تم تصميم وإعداد استمارة مكونة من (35) فقرة للإجابة على مجالات البحث وذلك من أجل اختبار فرضيات البحث، حيث تم عرضها ومناقشتها مع المشرف والإعتماد على ملاحظاته حولها مع ملاحظات أستاذة آخريين تم عرض الإستمارة عليهم حيث على ضوء ذلك تم تعديل الإستمارة وإعدادها بالصورة النهائية التي تم بما جمع المعلومات وقد تكونت أداة الدراسة من قسمين:

1. **القسم الأول:** وتكون من مجموعة من الفقرات حول البيانات الشخصية والعاملينة لأفراد العينة .
- 2: **القسم الثاني:** وينقسم إلى محورين تتعلق بالإدارة الإلكترونية واداء العاملين والتي كانت كالتالي :

1- المحور الأول: الإدارة الإلكترونية بالتعاضية منظمنا اربعة (04) أبعاد الإدارة الإلكترونية التي تم إعتادها وهي كل من - أجهزة الحاسوب ولواحقها، - الشبكات، - البرمجيات وقواعد البيانات، - الكوادر البشرية من خلال (22) فقرة لقياس دور كا بعد على حدى.

2- المحور الثاني: تكون من (13) فقرة لقياس اسهامات الإدارة الإلكترونية في تحسين اداء العاملين بالتعاضية.

5-2 ثبات أداة الدراسة: يقيس ثبات مدى استقرار أداة الدراسة وعدم تناقضها ، حيث يوضح ما إذا كانت قائمة الاستقصاء نفس نتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل المحسوب في حالة ما اذا تم اعادة توزيعها على نفس افراد العينة ، وثم الاعتماد في هذه الدراسة على معامل الثبات ألفا كرونباخ والذي يعتبر أحد اهم طرق قياس الثبات الداخلي والجدول أدناه يوضح معامل الثبات لأبعاد ومتغيرات الدراسة .

الجدول 1 معاملات ثبات الأداة حسب معامل (ألفا كرونباخ) حجم العينة (N=50)

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
50	0.889

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل الثبات لمجموع أبعاد الاستبيان ككل هو 0.889 وهو مقبول إحصائياً ، مما يعني ثبات أداة الدراسة وصلاحيتها للإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات .

الجدول 2 معامل ثبات الإتساق الداخلي للإستمارة (ألفا كرونباخ Alfa Cronbach)

المجال / المحور	عدد الفقرات	الثبات (Alpha Cro)
المحور الأول	22	0.831
الأبعاد	6	0.846
	6	0.856
	5	0.853
	5	0.869
المحور الثاني	13	0.758
الإستمارة ككل	35	0.889

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أن قيمة ألفا كرونباخ للإستمارة ككل بلغت (88.9%) وهي قيمة عالية جداً، وتشير إلى صدق الإستمارة بدرجة عالية بالنظر إلى المحاور، الذي يفسره الطالب توفيقه في صياغة أسئلة واضحة ومفهومة للمستجوبين، كما قد يكون بسبب الثقافة الإلكترونية لدى الموظفين في شق أجهزة الحاسوب ولواحقها مقارنة الشبكات والبرمجيات وقواعد البيانات والكوادر البشرية. كما تدل معاملات الثبات (وهي الجذر التربيعي لصدق الإستمارة) على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عال مما يؤشر على قدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

3-5: نتائج الدراسة ومناقشتها

تحليل المحور الأول: الإدارة الإلكترونية

البعد الأول/ أجهزة الحاسوب ولواحقها:

جدول رقم (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدور أجهزة الحاسوب ولواحقها.

الفقرات	الانحراف المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
توفر التعااضدية أجهزة حاسبات آلية حديثة لمختلف الإدارات والمكاتب	2.64	0.722	3	موافق
توفر التعااضدية العدد الكافي من الطابعات لمختلف الإدارات والمكاتب	2.66	0.745	2	موافق
توفر التعااضدية العدد الكافي من الكاميرات الرقمية	1.90	0.931	5	محايد
توفر التعااضدية العدد الكافي من المساحات الضوئية	2.08	0.778	4	محايد
توفر التعااضدية على أجهزة صيانة المعدات والعتاد	1.32	0.653	6	غير موافق
قدم أجهزة الحاسوب يؤثر على العمل الإداري	2.80	0.535	1	موافق
نتيجة أجهزة الحاسوب ولواحقها	2.23	0.727		الاتجاه العام للبعد: محايد

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يشير الجدول أعلاه إلى إجابات عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بدور أجهزة الحاسوب ولواحقها، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.32 - 2.80)، فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة " قدم أجهزة الحاسوب يؤثر على العمل الإداري " بإنحراف معياري بلغ (0.535) وبمتوسط حسابي بلغ (2.80) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.23)، فيما حصلت الفقرة " توفر التعااضدية العامة للنقل على أجهزة صيانة المعدات والعتاد على المرتبة

السادسة والأخيرة بإنحراف معياري بلغ (0.653) وبتوسط حسابي (1.32) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.23)، ويشير الجدول إلى التقارب في وجهات النظر في قيم المتوسطات الحسابية متقاربة ولم يكن هناك إختلاف في وجهات نظر عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور أجهزة الحاسوب ولواحقها حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات، وبشكل عام محايد على دور اجهزة الحاسوب ولواحقها لدى أفراد العينة في التعاضدية.

ورغم ايجابية التوجه إلا أن الطالب يرى أن التعاضديات لا تستفيد من إمكانيات اجهزة الحاسوب ولواحقها المتعددة بالمقارنة بمؤسسات القطاع الخاص أو التعاضديات العمومية بالدول المتقدمة.

البعد الثاني / الشبكات :

جدول رقم 4): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لدور الشبكات.

الفقرات	الانحراف المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
يوجد في التعاضدية شبكة داخلية تربط الادارة بالموظفين	2.46	0.885	4	موافق
استيعاب عدد أكبر من الموظفين في وقت واحد	2.68	0.683	3	موافق
هناك ربط الكتروني بين التعاضدية ومختلف ولايات الوطن	2.70	0.678	2	موافق
التعاضدية لديها خط هاتف (DSL) ذو سرعة عالية	2.34	0.688	5	موافق
يتم استخدام البريد الإلكتروني EMAIL في العمل والاتصال الاداري	2.74	0.527	1	موافق
الربط بالشبكات المتوفر حاليا يعتبر كافيا عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية	2.32	0.844	6	محايد
نتيجة الشبكات	2.54	0.717		الاتجاه العام للبعد: موافق

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يشير الجدول أعلاه إلى إجابات عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بدور الشبكات، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.32 - 2.74)، فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة " يتم استخدام البريد الإلكتروني EMAIL في العمل والاتصال الاداري " بإنحراف معياري بلغ (0.527) وبتوسط حسابي بلغ (2.74) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.54)، فيما حصلت الفقرة " الربط بالشبكات المتوفر حاليا يعتبر كافيا عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية " على المرتبة السادسة والأخيرة بإنحراف معياري بلغ (0.844) وبتوسط حسابي (2.32) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.54)، ويشير الجدول إلى التقارب في وجهات النظر فقيم المتوسطات الحسابية متقاربة ولم يكن هناك إختلاف في وجهات نظر عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور الشبكات حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) جميع الفقرات، وبشكل عام الموافقة على دور الشبكات لدى أفراد العينة في التعاضدية.

• البعد الثالث البرمجيات وقواعد البيانات:

جدول رقم (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الدور البرمجيات وقواعد البيانات.

الفقرات	الانحراف المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
لدى التعااضدية البرامج الحاسوبية اللازمة لتطبيقات الاعمال الادارية	2.88	0.435	1	موافق
لدى التعااضدية أنظمة حماية الية متطورة لحماية بياناتها	2.50	0.614	4	موافق
لدى التعااضدية أنظمة البرامج الخاصة بالاتصالات الادارية الالكترونية	2.76	0.555	2	موافق
ألغت الادارة الأرشيف الورقي واستبدلته بأرشيف إلكتروني	2.18	0.825	5	محايد
نشر وإيصال الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والإستفادة منها في أي وقت كان	2.58	0.702	3	موافق
نتيجة البرمجيات وقواعد البيانات	2.58	0.626		الاتجاه العام للبعد: موافق

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يشير الجدول أعلاه إلى إجابات عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بدور قواعد البيانات، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.18 - 2.88)، حيث جاءت في المرتبة الأولى فقرة " لدى التعااضدية البرامج الحاسوبية اللازمة لتطبيقات الاعمال الادارية " بإنحراف معياري بلغ (0.435) وبتوسط حسابي بلغ (2.88) وهو أكبر من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.58)، فيما حصلت الفقرة "ألغت الادارة الأرشيف الورقي واستبدلته بأرشيف إلكتروني على المرتبة الخامسة والأخيرة بإنحراف معياري بلغ (0.825) وبتوسط حسابي (2.18) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.58)، ويشير الجدول إلى التقارب في وجهات النظر عموما إلا في الفقرة الثانية والتي تتعلق بالأرشيف الإلكتروني أين اختلف عن باقي المحاور إذ أن التعااضدية بالفعل لم تتخلى على الأرشيف الورقي ولا يوجد بوادر التخلي عنه في القريب للتخوف الذي يسود من الأرشيف الإلكتروني لدى المسؤولين وصعوبة المحافظة عليه وحمايته في الوقت الراهن، وبشكل عام الموافقة على دور البرمجيات وقواعد البيانات لدى أفراد العينة في التعااضدية. والطالب يتوافق مع هذا التوجه، إلا في العبارة الأخيرة التي تنص على: " نشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والإستفادة منها في أي وقت كان " فالواقع يكذب ذلك، فرغم عديد التعليمات تلح على عدم طلبها والعمل بقاعدة البيانات التي وفرت للمؤسسات، إلا أننا نجد طلب وهذا عكس ما توفره قواعد البيانات من نشر الوثائق وتوفيرها لبقية القطاعات ومشاركتها معهم.

• البعد الرابع الكوادر البشرية:

جدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدور الكوادر البشرية :

الفقرات	الانحراف المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
يتم تعيين الموظفين من خلال إتباع إجراءات محددة ودقيقة لاختيار الموظف المناسب للوظيفة	2.70	0.647	1	موافق
تسعى التعاقدية باستمرار لاستقطاب أفراد ذوي مؤهلات فنية وعلمية عالية	2.44	0.787	3	موافق
يتم تدريب الموظفين باستمرار من خلال عقد الندوات والدورات والورش المتخصصة	2.04	0.947	5	محايد
تتفق وظائف الموظفين مع مؤهلاتهم وتستوعب طاقاتهم ومهاراتهم	2.28	0.701	4	محايد
يكلف الموظفون بممارسة عدد متنوع من الوظائف لزيادة خبرتهم ومهارتهم	2.46	0.788	2	موافق
نتيجة الكوادر البشرية	2.38	0.774		الاتجاه العام للبعد: موافق

*المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يشير الجدول أعلاه إلى إجابات عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بدور الكوادر البشرية، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.04 – 2.70)، فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة " يتم تعيين الموظفين من خلال إتباع إجراءات محددة ودقيقة لاختيار الموظف المناسب للوظيفة " بإنحراف معياري بلغ (0.647) ومتوسط حسابي بلغ (2.70) وهو أكبر من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.38)، فيما حصلت الفقرة " يتم تدريب الموظفين باستمرار من خلال عقد الندوات والدورات والورش المتخصصة " على المرتبة الخامسة والأخيرة بإنحراف معياري بلغ (0.947) ومتوسط حسابي (2.04) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.38)، ويشير الجدول إلى التقارب في وجهات النظر فقيم المتوسطات الحسابية متقاربة ولم يكن هناك اختلاف في وجهات نظر عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور الكوادر البشرية بخلاف الفقرة الثالثة والمتعلقة بتدريب الموظفين التي كان التوجه فيها موافق وربما يرجع ذلك إلى الآليات المتبعة في عملية التدريب ومعايير الإنتقاء التي لا ترضي البعض .

تحليل المحور الثاني: أداء العاملين

جدول رقم (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأداء العاملين.

الفقرات	الانحراف المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب ب	الاتجاه العام
أنجز الواجبات والمهام المحددة في الوقت المحدد بمستوى أداء عالي	2.76	0.625	5	موافق
أقوم بمهام اضافية إلى جانب واجباتي الرئيسية	2.50	0.839	9	موافق
أمتلك القدرة على التكيف مع التغيرات الحاصلة دوريا في واجباتي داخل التعاضدية العامة	2.62	0.697	8	موافق
أؤدي عملي بكل إخلاص وتفاني عند إنجاز المهام	2.82	0.560	3	موافق
أبحث دائما عن البديل الأمثل لحل مشاكل العمل	2.68	0.587	7	موافق
أحرص على استخدام وسائل الوقاية والسلامة المهنية لتفادي أخطار العمل	2.80	0.452	4	موافق
أقترح على رؤساء العمل أفكار جديدة لتطوير الأداء	2.68	0.621	6	موافق
تساعد ظروف العمل على الأداء الفعال	2.84	0.468	2	موافق
أداء العاملين هو المحدد الرئيسي للنجاح التعاضدية العامة	2.90	0.416	1	موافق
تقوم إدارة التعاضدية العامة بتقييم أداء العاملين بصفة دائمة ومستمرة	1.80	0.808	11	محايد
تعمل إدارة التعاضدية العامة على منح مكافآت للعاملين بهدف تحسين الأداء	1.40	0.606	13	غ. موافق
حصولي على التدريب المناسب يجعلني أكثر قدرة على أداء عملي بشكل جيد	2.34	0.717	10	موافق
تتاح لكافة العاملين في التعاضدية العامة فرص كثيرة من خلال التدريب لتحسين أدائهم	1.74	0.853	12	محايد
نتيجة أداء العاملين	2.45	0.635		الاتجاه العام للبعد: موافق

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يشير الجدول أعلاه إلى إجابات عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بتحسين أداء العاملين، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.40 – 2.90)، حيث جاءت في المرتبة الأولى فقرة " أداء العاملين هو المحدد الرئيسي للنجاح التعاضدية العامة " بانحراف معياري بلغ (0.416) ومتوسط حسابي بلغ (2.90) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.45)، فيما حصلت الفقرة " تعمل إدارة التعاضدية العامة على منح مكافآت للعاملين بهدف تحسين الأداء." على المرتبة الثالثة عشر والأخيرة بانحراف معياري بلغ (0.606) ومتوسط حسابي (1.40) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.45)، ويشير الجدول إلى التقارب في وجهات النظر فقيم المتوسطات الحسابية متقاربة ولم يكن هناك إختلاف في وجهات نظر عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بأداء العاملين حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات، وبشكل عام الموافقة على عبارات الأداء العاملين. إختبار فرضيات البحث

ستعمل في هذا الجائب على اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، حيث يتركز هذا البحث على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط واستخدام تحليل الإحدار البسيط والمتعدد | وذلك كما يلي:

حساب معاملات الارتباط

ثالثا: تحليل معامل الارتباط بين الإدارة الإلكترونية ومساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء

جدول رقم 8)معامل الارتباط بين الإدارة الإلكترونية ومساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء

		الإدارة الإلكترونية	مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء
الإدارة الإلكترونية	Spearman's Correlation	1	0.775
	معامل الارتباط سبيرمان		0,000
	Sig. (2-tailed) مستوى دلالة N	50	50
مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء	Spearman's Correlation	0.775	1
	معامل الارتباط سبيرمان	0,000	
	Sig. (2-tailed) مستوى دلالة N	50	50

هناك ارتباط عند القيم sig تساوي 2-). Correlation is significant at the 0.01 level (*. $0,01 >$ tailed).

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

من خلال القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.01 من مستوى المعنوية 0.05 ، يتبين وجود دلالة إحصائية لتأثير الإدارة الإلكترونية على أداء العاملين للتعاضدية العامة للنقل، حيث كان $r = 0.775$ ، أي انه يوجد ارتباط خطي موجب بنسبة 77.5 % ، بمعنى أنه توجد علاقة طردية بين الإدارة الإلكترونية وتحسين أداء العاملين (التعاضدية العامة للنقل) ، وهو يعني أن أداء لعاملين يتأثر بنسبة 77.5% بالإدارة الإلكترونية ، أما النسبة المتبقية فهي عوامل أخرى تؤثر في أداء العاملين

وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع سنقوم بحساب معاملات الارتباط من أجل معرفة أي المتغيرات أقوى ارتباطا والمتغيرات الأقل ارتباطا، ولأجل ذلك سيتم صياغة فرضيات العلاقة كالتالي:

H0: لا توجد علاقة بين كل متغير مستقل (اجهزة الحاسوب ولواحقها، الشبكات، البرمجيات وقواعد البيانات، الكوادر البشرية والأداء العاملين.

H1: توجد علاقة بين كل متغير مستقل (أجهزة الحاسوب ولواحقها: الشبكات البرمجيات وقواعد البيانات، الكوادر البشرية والأداء العاملين

ومن خلال مخرجات برنامج (SPSS لحساب معامل الارتباط كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم 9: معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

اداء العاملين	اجهزة الحاسوب ولواحقها	الشبكات	البرمجيات وقواعد البيانات	الكوادر البشرية
1	0.634	0.762	0.589	0.706
معامل ارتباط بيرسون	0.000	0.000	0.000	0.000
مستوى الدلالة	1	0.570	0.737	0.604
اجهزة الحاسوب ولواحقها	0.000	0.000	0.000	0.000
معامل ارتباط بيرسون	0.000	1	0.651	0.691
مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000
الشبكات	0.762	0.570	0.651	0.630
معامل ارتباط بيرسون	0.000	0.000	0.000	0.000
مستوى الدلالة	0.000	0.000	1	0.630
البرمجيات وقواعد البيانات	0.589	0.737	0.651	0.630
معامل ارتباط بيرسون	0.000	0.000	0.000	0.000
مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.000	1
الكوادر البشرية	0.706	0.604	0.691	0.630
معامل ارتباط بيرسون	0.000	0.000	0.000	0.000
مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

تلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة بين المتغيرات طردية وذات دلالة إحصائية عالية جدا (أقل من أو تساوي 0.001) مما يعني وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة واداء العاملين، ويلاحظ أن الشبكات واداء العاملين هما الأقوى ارتباطا بمعدل ارتباط (0.762 و 0.706)، وأن اجهزة الحاسوب ولواحقها والبرمجيات وقواعد البيانات هي أقل ارتباطا بمعدل ارتباط (0.589 و 0.634) .
تحليل الإنحدار المتعدد:

تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على ما يلي:

لا يوجد دور للإدارة الإلكترونية في تحسين اداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

الإختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد للتحقق من دور أبعاد الإدارة الإلكترونية والمتمثلة في كل من أجهزة الحاسوب، الشبكات، البرمجيات وقواعد البيانات، والكوادر البشرية في تحسين اداء العاملين، حيث تنص الفرضيات الفرعية على ما يلي :

• اجهزة الحاسوب ولواحقها:

لا يوجد دور لاجهزة الحاسوب ولواحقها في تحسين اداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

• الشبكات:

لا يوجد دور للشبكات في تحسين اداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

• البرمجيات وقواعد البيانات:

لا يوجد دور للبرمجيات وقواعد البيانات في تحسين اداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

• الكوادر البشرية :

لا يوجد دور للكوادر البشرية في تحسين الأداء الوظيف بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

وأظهرت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد النتائج المعروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (10): نتائج اختبار تحليل الإنحدار المتعدد الدور الإدارية الإلكترونية في تحسين اداء العاملين

الابعاد	الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	تحديد التباين F	درجة الحرية DF	معامل الانحدار B	مستوى دالة Sig*
اجهزة الحاسوب ولواحقها	0,820a	0,672	23,071	4	0,218	0,056
الشبكات				45	0,410	0,000
البرمجيات وقواعد البيانات				49	-0,089	0,544
الكوادر البشرية					0,179	0,039

* يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha < 0.05$

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يوضح الجدول أعلاه دور أبعاد الإدارة الإلكترونية في تحسين اداء العاملين، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي معامل الارتباط الخطي بين هذه الأبعاد واداء العاملين والتي بلغت قيمة (0.820)، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع بمعامل تحديد يساوي (67.2%)، كما أظهر جدول تحليل التباين معنوية الإنحدار حيث قيمة (F) بلغت ما مقداره (23.071) وبالتالي توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لكن بالنظر إلى مستويات الدلالة لكل متغير فإننا نجد أن البعدين المتمثلين في البرمجيات وقواعد البيانات واجهزة الحاسوب ولواحقها له مستوى دلالة أكبر من (5%) مما يعني القبول بالفرضية الصفرية وهذا لا يوجد لها دور في تحسين اداء العاملين، أما بعدي الكوادر البشرية والشبكات فلهما مستوى دلالة أقل من (5%) مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد دور للكوادر البشرية في تحسين اداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة $\alpha < 0.05$

يوجد دور للشبكات في تحسين اداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة $\alpha < 0.05$

إعادة التحليل الإحصائي:

من خلال النتائج التي توصلنا لها بتحليل الإنحدار المتعدد، تبين لنا المتغير الذي يلعب دورا والمتغير الذي ليس لها دور، لذا سنستبعد هذه المتغيرات وهي الشبكات، البرمجيات وقواعد البيانات الأهما لا تؤثران على المتغير التابع، ونعيد التحليل الإحصائي الذي أظهر النتائج المعروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (11): نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لدور الكوادر البشرية في تحسين اداء العاملين.

الابعاد	الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	تحديد التباين F	درجة الحرية DF	معامل الانحدار B	مستوى دالة Sig*
الكوادر البشرية	0,706a	0,499	47,796	1 48 49	0,466	0,000

* يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يوضح الجدول أعلاه دور بعد الكوادر البشرية في اداء العاملين، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي معامل الارتباط الخطي بين هذا البعد واداء العاملين والتي بلغت قيمة (0.706)، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع بمعامل تحديد يساوي (49.9%)، كما أظهر جدول تحليل التباين معنوية الإنحدار حيث قيمة (F) بلغت ما مقداره (47.796) تفسر وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ومستوى الدلالة أقل من (5%)

جدول رقم (12): نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لدور الشبكات في تحسين أداء العاملين.

الابعاد	الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	تحديد التباين F	درجة الحرية DF	معامل الانحدار B	مستوى دالة Sig*
الشبكات	0.762	0.580	66.291	1 48 49	0.645	0,000

* يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يوضح الجدول أعلاه دور بعد الشبكات في تحسين أداء العاملين، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي معامل الارتباط اخطي بين هذا البعد واداء العاملين والتي بلغت قيمة (0.762)، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع بمعامل تحديد يساوي (58 %)، كما أظهر جدول تحليل التباين معنوية الإنحدار حيث قيمة (F) بلغت ما مقداره (66.291) (تفسر وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ومستوى الدلالة أقل من (5 %)) . ملخص تحليل معاملات الارتباط وتحليل الإنحدار:

من خلال حساب معاملات الارتباط فإننا لاحظنا العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبإختلافات في درجة القوة في الارتباط، حيث كان أقوى ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مسجلا بين أداء العاملين والشبكات إذ بلغ قيمة (76.2 %)، يليه في قوة الارتباط الكوادر البشرية بقيمة (70.6 %)، ثم اجهزة الحاسوب ولواحقها بقيمة (63.4 %)، وأخيرا البرمجيات وقواعد البيانات بقيمة (58.9 %)

وبعد التحقق من وجود علاقة ارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بقيم متفاوتة في الارتباط، فقد تم البحث في هذه العلاقة من خلال تحليل الإنحدار المتعدد، وقد كشف تحليل النتائج الإحصائية عن أن نموذج تحليل الإنحدار والذي يتضمن كل المتغيرات المستقلة يفسر (82 %) من التغير في أداء العاملين (معامل التحديد 0.672) وذلك عند درجة ثقة (95 %) وبمستوى دلالة إحصائية تبلغ (0.000) علامات عشرية

نتائج اختبار الفروض:

كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن:

- تشير نتائج التحليل إلى رفض فرض العدم لاجهزة الحاسوب ولواحقها التي تنص على: " لا يوجد دور لاجهزة الحاسوب ولواحقها في تحسين أداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$)" وقبول الفرض البديل " يوجد دور لاجهزة الحاسوب ولواحقها في تحسين أداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$). حيث بلغ مستوى الدلالة (0,056) وذلك عند درجة ثقة (95 %).

- قبول فرض العدم للشبكات التي تنص على: "لا يوجد دور للشبكات في تحسين أداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$)" حيث بلغ مستوى الدلالة (844.0) وذلك عند درجة ثقة (95 %)

- قبول فرض العدم للبرمجيات وقواعد البيانات التي تنص على: "لا يوجد دور للبرمجيات وقواعد البيانات في تحسين أداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) حيث بلغ مستوى الدلالة (0.170) وذلك عند درجة ثقة (95 %).

- تشير نتائج التحليل إلى رفض فرض العدم للكوادر البشرية التي تنص على: "لا يوجد دور للكوادر البشرية في تحسين أداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) وقبول الفرض البديل " يوجد دور للكوادر البشرية

في تحسين اداء العاملين بالتعاضدية محل البحث عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) حيث بلغ مستوى الدلالة (0.001) عند درجة ثقة (95%).

• بدراسة العلاقة بين اداء العاملين والشبكات باستخدام تحليل الإنحدار البسيط تبين أن هذا المتغير يفسر (76.2%) من التغير في التطوير التنظيمي وتظهر معادلة خط الإنحدار كما يلي:

$$Y = 3.064 + 0.762X$$

قيمة إختبار T: T - test = 8.142

مستوى الدلالة: Sig = 0.000

• بدراسة العلاقة بين اداء العاملين واجهزة الحاسوب ولواحقها باستخدام تحليل الإنحدار البسيط تبين أن هذا المتغير يفسر (63.4%) من التغير في اداء العاملين وتظهر معادلة خط الإنحدار كما يلي:

$$Y = 2.210 + 0.634X$$

قيمة إختبار T: T - test = 5.673

مستوى الدلالة: Sig = 0.000

• بدراسة العلاقة بين اداء العاملين وقواعد البيانات والبرمجيات باستخدام تحليل الإنحدار البسيط تبين أن هذا المتغير يفسر (58.9%) من التغير في اداء العاملين وتظهر معادلة خط الإنحدار كما يلي:

$$Y = 1.835 + 0.589X$$

قيمة إختبار T: T - test = 5.055

مستوى الدلالة: Sig = 0.000

• بدراسة العلاقة بين اداء العاملين والكوادر البشرية باستخدام تحليل الإنحدار البسيط تبين أن هذا المتغير يفسر (70.6%) من التغير في اداء العاملين وتظهر معادلة خط الإنحدار كما يلي:

$$Y = 2.635 + 0.706X$$

قيمة إختبار T: T - test = 6.913

مستوى الدلالة: Sig = 0.000

خلاصة النتائج :

من خلال النتائج السابقة يمكن الإجابة على تساؤل الدراسة الأساسي: (ما هي العوامل المؤثرة على اداء العاملين ؟) حيث يتضح أن الكوادر البشرية واجهزة الحاسوب ولواحقها فقط من بين متغيرات الدراسة يمثل متغيرا هاما في التأثير على اداء العاملين.

3. تساؤلات جديدة:

إن منهج البحث العلمي مبني على التساؤل، فلا نكاد نتوصل للإجابة على سؤال حتى تنشأ أسئلة جديدة، وفي بحثنا وبعد أن توصلنا إلى إجابة على تساؤلنا الأول ظهرت لنا تساؤلات جديدة هي:

• هل هناك علاقة بين الجنس وبين كل من المستوى التعليمي، المستوى العاملين والخبرة المهنية ؟

• هل هناك فروق في متوسطات إجابة الأفراد تبعا للجنس؟

. هل هناك فروق في متوسطات إجابة الأفراد تبعا للمستوى التعليمي، الخبرة المهنية أو المستوى العاملين؟

1. إختبار مربع كاي (Chi - Sauqre) للإستقلالية:

للإجابة على تساؤلنا الأول نجري إختبار مربع كاي (Chi - Sauqre) للإستقلالية من أجل معرفة مدى استقلالية المتغيرات عن بعضها البعض والتي تمثل في بحثنا متغيرات البيانات الشخصية والعاملية (العوامل الديموغرافية)، وسوف يتم صياغة الفرضيات كالتالي:

H₀ م. ت: لا توجد علاقة بين الجنس والمستوى التعليمي.

H₁ م. ت: توجد علاقة بين الجنس والمستوى التعليمي.

H₀ م. و: لا توجد علاقة بين الجنس والمستوى العاملين.

H₁ م. و: توجد علاقة بين الجنس والمستوى التعليمي.

H₀ م. خ: لا توجد علاقة بين الجنس والخبرة المهنية.

H₁ م. خ: توجد علاقة بين الجنس والخبرة المهنية.

وقد أظهرت نتائج إختبار مربع كاي (Chi - Sauqre) النتائج المعروضة في الجداول التالية:

1 إختبار الإستقلالية الجنس / المستوى التعليمي

جدول رقم (13): نتائج إختبار مربع كاي (Chi - Sauqre) للإستقلالية (الجنس / المستوى التعليمي)

مستوى دالة Sig*	مربع كاي Sauqre - Chi	درجة الحرية DF	المستوى التعليمي			الجنس	
			ماجستير	ليسانس	ثانوي فما دون	العدد	ذكر
0.204	3.181	2	5	11	17	العدد	ذكر
			1	10	6	العدد	انثى

* يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

الجدول السابق يوضح لنا تفاصيل المستوى التعليمي التي كانت كالتالي :

• 23 مستوى ثانوي فما دون (17 ذكور و، 6 إناث)

• 21 مستوى ليسانس (11 ذكور ، 10 إناث)

• 06 مستوى ماجستير (05 ذكور، 01 إناث)

• قيمة مربع كاي (Chi - Sauqre) تساوي (3.181) بدرجة حرية (2) ومستوى الدلالة (0.204)

مما سبق، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من قيمة ($\alpha \geq 0.05$) فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونتوصل إلى أنه:

لا توجد علاقة بين الجنس والمستوى التعليمي.

2 إختبار الإستقلالية (الجنس / المستوى العاملين)

جدول رقم 14: نتائج إختبار مربع كاي (Chi - Sauqre) للإستقلالية (الجنس / المستوى العاملين)

مستوى دالة Sig*	مربع كاي Sauqre - Chi	درجة الحرية DF	المستوى العاملين					الجنس	
			مدبر	رئيس مصلحة	إطار	عون تحكم	عون تنفيذ	العدد	ذكر
0.759	1.875	4	2	5	8	9	9	العدد	ذكر
			2	4	5	3	3	العدد	انثى

* يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

الجدول السابق يوضح لنا تفاصيل المستوى العاملين التي كانت كالتالي :

- 12 عون تنفيذ (09 ذكور ، 3 إناث)
- 12 عون تحكم (09 ذكور، 3 إناث)
- 13 إطار (08 ذكور، 5 إناث)
- 09 رئيس مصلحة (05 ذكور ، 04 إناث)
- 04 مدير (02 ذكور ، 02 إناث)

• قيمة مربع كاي (Chi- Sauqre) تساوي (1.875) بدرجة حرية (04) ومستوى الدلالة (0.759) مما سبق، وبما أن مستوى الدلالة أقل من قيمة ($\alpha \geq 0.05$) نقبل الفرضية الصفرية ونتوصل إلى أنه لا توجد علاقة بين الجنس والمستوى العاملين.

3/ إختبار الإستقلالية (الجنس / الخبرة المهنية)

جدول رقم (15): نتائج إختبار مربع كاي (Chi- Sauqre) للإستقلالية (الجنس / الخبرة المهنية)

مستوى دالة Sig*	مربع كاي -Chi Sauqre	درجة الحرية DF	المستوى العاملين				الجنس	
			30 سنة فأكثر	من 20 إلى 30 سنة	من 10 إلى 20 سنوات	اقل من 10 سنوات	العدد	ذكر
0.062	7.321	3	7	3	9	14	العدد	ذكر
			0	2	2	13	العدد	انثى

* يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

الجدول السابق يوضح لنا تفاصيل المستوى العاملين التي كانت كالتالي :

- 27 خبرة اقل من 10 سنوات (14 ذكور ، 13 إناث)
- 11 خبرة من 10 إلى 20 سنوات (09 ذكور، 02 إناث)
- 05 خبرة من 20 إلى 30 سنة (03 ذكور ، 02 إناث)
- 07 خبرة 30 سنة فأكثر (07 ذكور، 0 إناث)

• قيمة مربع كاي (Sauqre - Chi) تساوي (7.321) بدرجة حرية (3) ومستوى الدلالة (0.062) مما سبق، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من قيمة ($\alpha \geq 0.05$) فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونتوصل إلى أنه: لا توجد علاقة بين الجنس والخبرة المهنة.

2. إختبار فرق المتوسطات (test -Independent Samples T):

للإجابة على تساؤلنا الثاني بحري إختبار فرق المتوسطات (test -Independent Samples T) لكل إجمالي

محور من محاور المتغيرات على الجنس وسوف يتم صياغة الفرضية كالتالي :

H_0 : لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للجنس.

H_1 : توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للجنس.

وقد أظهرت نتائج إختبار فرق المتوسطات (Independent Samples T-test - النتائج المعروضة في الجدول التالي:

جدول رقم 16: نتائج إختبار فرق المتوسطات (Independent Samples T-test)

إختبار فرق المتوسطات T-test			إختبار التجانس		المتغير
Sig*	DF	T	Sig	F	
0.489	48	0.697	0.499	0.464	اداء العاملين
0.921	48	0.100	0.032	4.864	اجهزة الحاسوب ولواحقها
0.787	48	0.272	0.558	0.347	الشبكات
0.956	48	0.056	0.485	0.495	البرمجيات وقواعد البيانات
0.667	48	0.433	0.408	0.697	الكوادر البشرية

* يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

من الجدول نلاحظ أن :

• قيم الدلالة الإختبار التجانس جميع المتغيرات الا أجهزة الحاسوب ولواحقها أكبر من $(\alpha \geq 0.05)$ مما يعني وجود تجانس بين الذكور والإناث.

• قيم الدلالة لإختبار (T) المتغيرات اداء العاملين للكوادر البشرية وأجهزة الحاسوب ولواحقها والشبكات والبرمجيات وقواعد البيانات أكبر من $(\alpha \geq 0.05)$ مما يعني أنه لا يوجد إختلاف في متوسطات إجابة الأفراد تبعا للجنس.

• قيم الدلالة لإختبار التجانس لمتغير أجهزة الحاسوب ولواحقها أقل من (0.05) مما يعني وجود إختلاف في متوسطات إجابة الأفراد تبعا للجنس على هذا البعد والذي يفسره الطالب في نظرة كل طرف إلى الطرف الآخر، فالأفكار السائدة بالمجتمع الجزائري ترى أنه يوجد توجه لتوظيف الإناث على حساب الذكور، كما أن الأنثى ترى عرقلة مشوارها المهني من قبل الرجل أو ما يسمى في علم الإدارة بالسقف الزجاجي. كذلك الذكور يتفوقون في استخدام أجهزة الحاسوب على المرأة بحكم أنهم أكثر انفتاح على عالم الحاسوب.

3. إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA):

للإجابة على تساؤلنا الثالث والأخير بحري إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) من أجل معرفة ما إذا كان هناك فروق في متوسطات إجابة الأفراد تبعا للمستوى التعليمي، الخبرة المهنية أو المستوى العاملين، وسوف يتم صياغة الفرضيات كالتالي:

H_0 م. ت: لا توجد فروق في متوسطات الإجابات تبعا للمستوى التعليمي.

H_1 م. ت: توجد فروق في متوسطات الإجابات تبعا للمستوى التعليمي.

H_0 خ. م: لا توجد فروق في متوسطات الإجابات تبعا للخبرة المهنية .

H_1 خ. م: توجد فروق في متوسطات الإجابات تبعا للخبرة المهنية .

H_0 م. و: لا توجد فروق في متوسطات الإجابات تبعا للمستوى العاملين.

H_1 م. و: توجد فروق في متوسطات الإجابات تبعا للمستوى العاملين.

وقد أظهرت نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) النتائج المعروضة في الجداول.

1 إختبار تحليل التباين الأحادي (المستوى التعليمي)

جدول رقم 17: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمستوى التعليمي

Sig*	قيمة (F)	متوسطات مجموع المربعات	درجة الحرية DF	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.270	1.346	0.143	2	0.286	بين المجموعات
		0.106	47	4.996	داخل المجموعات
			49	5.282	المجموع
0.957	0.044	0.007	2	0.014	بين المجموعات
		0.157	47	7.380	داخل المجموعات
			49	7.394	المجموع
0.102	2.396	0.340	2	0.681	بين المجموعات
		0.142	47	6.676	داخل المجموعات
			49	7.357	المجموع
0.688	0.377	0.039	2	0.077	بين المجموعات
		0.103	47	4.823	داخل المجموعات
			49	4.900	المجموع
0.185	1.751	0.421	2	0.842	بين المجموعات
		0.241	47	11.305	داخل المجموعات
			49	12.147	المجموع

* يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يوضح الجدول مقارنة المتوسطات عن طريق إختبار (F) والنتيجة عدم وجود دلالة لجميع المتغيرات حيث كانت مستويات الدلالة جميعها أكبر من ($\alpha \geq 0.05$) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على:

لا توجد فروق في متوسطات الإجابات تبعا للمستوى التعليمي.

2 إختبار تحليل التباين الأحادي (الخبرة المهنية)

جدول رقم 18: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للخبرة المهنية .

Sig*	قيمة (F)	متوسطات مجموع المربعات	درجة الحرية DF	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000	7.701	0.589	3	1.766	بين المجموعات
		0.076	46	3.516	داخل المجموعات
			49	5.282	المجموع
0.001	6.348	0.722	3	2.165	بين المجموعات
		0.114	46	5.229	داخل المجموعات
			49	7.394	المجموع
0.010	4.218	0.529	3	1.587	بين المجموعات
		0.125	46	5.770	داخل المجموعات
			49	7.357	المجموع
0.080	2.402	0.221	3	0.664	بين المجموعات
		0.092	46	4.236	داخل المجموعات
			49	4.900	المجموع
0.017	3.736	0.793	3	2.380	بين المجموعات
		0.212	46	9.767	داخل المجموعات
			49	12.147	المجموع

* يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يوضح الجدول مقارنة المتوسطات عن طريق إختبار (F) والنتيجة وجود دلالة الأبعاد الإدارية الإلكترونية حيث كانت مستويات الدلالة لها أقل من ($\alpha \geq 0.05$) مما يعني وجود فروق في متوسطات الإجابات تبعا للخبرة المهنية، غير أن أداء العاملين كان مستوى الدلالة به أقل من (0.05) مما يعني وجود فروقات في متوسطات الإجابات تبعا للخبرة، ويفسرهما الطالب من ناحية أن الخبرة المهنية بالتعاضدية مرتبطة بعدد السنوات وأن أداء العاملين مرتبط هو الآخر بالسنوات فيكون الموظف الأقدم سنا أقدر على الشعور والإحساس بالتغير الحاصل مقارنة بالموظف حديث العمل.

3 إختبار تحليل التباين الأحادي (المستوى العاملين)

جدول رقم 19: نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمستوى العاملين.

Sig*	قيمة (F)	متوسطات مجموع المربعات	درجة الحرية DF	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.092	2.131	0.210	4	0.841	بين المجموعات
		0.099	45	4.441	داخل المجموعات
			49	5.282	المجموع
0.447	0.944	0.143	4	0.572	بين المجموعات
		0.152	45	6.822	داخل المجموعات
			49	7.394	المجموع
0.042	2.704	0.356	4	1.425	بين المجموعات
		0.132	45	5.931	داخل المجموعات
			49	7.357	المجموع
0.292	1.279	0.125	4	0.500	بين المجموعات
		0.098	45	4.400	داخل المجموعات
			49	4.900	المجموع
0.426	0.983	0.244	4	0.976	بين المجموعات
		0.248	45	11.171	داخل المجموعات
			49	12.147	المجموع

* يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الميدانية للبحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يوضح الجدول مقارنة المتوسطات عن طريق إختبار (F) والنتيجة عدم وجود دلالة لجميع المتغيرات حيث كانت مستويات الدلالة جميعها أكبر من ($\alpha \geq 0.05$) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على: لا توجد فروق في متوسطات الإجابات تبعا للمستوى العاملين.

ثانيا: مناقشة النتائج الإحصائية:

العلاقات الإرتباطية بين متغيرات الدراسة:

من خلال الجدول رقم (13) الذي يوضح العلاقات الإرتباطية بين أبعاد تحسين أداء العاملين والإدارة الإلكترونية يتضح بان جميع العلاقات الإرتباطية دالة إحصائيا وعند مستويات إيجابية بين المتغير المستقل الإدارة الإلكترونية وتحسين أداء العاملين كمتغير تابع، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الإرتباطية بين الإدارة الإلكترونية وتحسين أداء العاملين ككل (40.9%) وهي قيمة إيجابية ومقبولة، تؤكد وجود علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

1. دراسة معاملات خط الانحدار:

- من الجدول رقم (16) الذي يوضح قيم معاملات خط الانحدار للمؤسسة العمومية الاستشفائية سليمان عميرات بتقرت، وبناء على النتائج الإحصائية السابقة توصلنا إلى معادلة خط الانحدار كما يلي: X $Y=0.725+0.74X$ ، المتغير المستقل، Y المتغير التابع، حيث يمثل (X) العوامل التنظيمية، و(Y) تحسين اداء العاملين وحسب المعادلة العلاقة بينهما علاقة طردية قوية، فلما نحسن من الادارة الالكترونية بوحدة واحدة يتحسن تحسين اداء العاملين ب(0.74)، وعلى إدارة المؤسسة أن تعمل على الاهتمام بالادارة الالكترونية وتحسينها، من خلال البحث عن النقائص ومعالجتها.

ولتحديد أبعاد المتغير المستقل الأكثر تأثيرا على المتغير التابع، قمنا بإعادة التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي:

وحسب الجدول (21): يتضح لنا بقاء بعدين فقط، البعد الأول (الهيكال التنظيمي)، والبعد الرابع (التدريب).

2. معادلة خط الانحدار:

. الجدول رقم (22) يوضح معاملات الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة المتبقية والمتغير التابع لنموذج الدراسة: حيث بلغ معامل الارتباط الخطي بين المتغيرين المستقلين (الهيكال التنظيمي والتدريب) والمتغير التابع (تحسين اداء العاملين) نسبة (47.9%) وهو دليل على وجود ارتباط طردي قوي بينها، حيث أن (23%) من تحسين اداء العاملين تعود إلى الهيكال التنظيمي والتدريب والنسبة المتبقية (77%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو الخطأ. علما أن الفضل الأكبر في هذا الارتباط الخطي يعود للمتغير المستقل التدريب فهو لوحد يضمن ارتباط خطي بنسبة (39.4%) مع المتغير التابع رغم المستوى المتوسط لإجابات العمال على فقرات هذا المتغير في الاستبيان الذي قمنا بتحليله سابقا.

وحسب الجدول رقم (24) الذي يوضح قيم معاملات خط الانحدار بطريقة Stepwise للمؤسسة العمومية الاستشفائية سليمان عميرات بتقرت، وبناء على النتائج الإحصائية السابقة توصلنا إلى معادلة خط الانحدار كما يلي: $Y=1.132 +0.20X1 +0.284X4$ ، المتغير المستقل الأول (الهيكال التنظيمي)، $X4$ المتغير المستقل الثاني (التدريب)، Y المتغير التابع، وجود تأثير لأبعاد الادارة الالكترونية (الهيكال التنظيمي، التدريب) على تحسين اداء العاملين.

3. اختبار الفرضيات

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج لهذا الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي يمكننا اختبار الفرضيات كالتالي: لقد قامت دراستنا على أربعة فرضيات، التي فيما يلي سيتم اختبارها:

الفرضية الأولى: تحسين اداء العاملين في المؤسسة محل الدراسة يتميز بفعالية متوسطة.

ومنه تحقق الفرضية الأولى بعد تسجيل مستوى توافر متوسط من تحسين اداء العاملين لدى عمالالتعاضدية العامة للنقل.

الفرضية الثانية: هناك مستوى مرتفع لفعالية الادارة الالكترونية في المؤسسة محل الدراسة، ومنه عدم تحقق الفرضية الثانية بعد تسجيل مستوى توافر متوسط لفعالية الادارة الالكترونية في المؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين الإدارة الالكترونية وتحسين أداء العاملين في التعاضدية العامة للنقل عميرات؛ ومنه عدم تحقق الفرضية الثالثة بتسجيل علاقة طردية مقبولة بين الإدارة الالكترونية وتحسين أداء العاملين في المؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد العينة حول تحسين أداء العاملين تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، ديمومة الوظيفة، الخبرة) ومنه تحقق الفرضية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول تحسين أداء العاملين تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، ديمومة الوظيفة، الخبرة).

الخاتمة :

إن فكرة الإدارة الالكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة الخاصة بإدارات العمل داخل التعاضدية، إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعددة واستخدام تلك البيانات والمعلومات بين الإدارات بسرعة وبدقة عالية في توجيه سياسية وإجراءات العمل للتعاضدية نحو تحقيق أهدافها، وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة الداخلية والخارجية، ولإيجاد العلاقة بين الإدارة الالكترونية وأداء العاملين، تناولنا موضوع اثر وفعالية نظام الإدارة الالكترونية في تحسين أداء العاملين.

وكانت الدراسة لهذا الموضوع في التعاضدية العمومية، حيث تناولنا في هذه الدراسة الإطار العام للبحث من مشكلة وأهمية وأهداف ومنهجية البحث، وصياغة الفرضيات ونموذج البحث، وعرض أهم الأدبيات والدراسات السابقة التي كانت ركيزة ودليل إرشاد وتوجيه في دراستنا .

ثم ق نتائج الدراسة:

من خلال إطلاع الباحث على بيئة البحث وإجراء أسلوب الاستمارة وبعض المقابلات، ومن خلال تحليل إجابات العينة، توصلنا لمجموعة من النتائج يمكن إيرادها على النحو التالي:

- يوجد ارتباط بين أبعاد متغير الإدارة الإلكترونية والأداء العاملين بدرجات متفاوتة، حيث كان أقوى ارتباط بين الأداء العاملين مع الكوادر البشرية وأجهزة الحاسوب ولواحقها.
- من خلال تحليل الانحدار المتعدد تأكد لنا دور الإدارة الإلكترونية في الأداء العاملين، حيث كان لبعدي الكوادر البشرية وأجهزة الحاسوب ولواحقها الأثر البارز في هذا الدور
- يتضح أن الكوادر البشرية واجهزة الحاسوب ولواحقها فقط من بين متغيرات الدراسة يمثل متغيرا هاما في التأثير على الأداء العاملين.
- أظهر إختبار مربع كاي (Chi - Sauqre) للإستقلالية وجود علاقة بين الجنس والمستوى العاملين، في حين لم تكن هنالك علاقة بين الجنس والمستوى التعليمي أو الجنس والخبرة المهنية.
- أظهر إختبار فرق المتوسطات (test -Independent Samples T) عدم وجود إختلاف بين متوسطات الإجابات للمتغيرات تبعا للجنس إلا في بعد الكوادر البشرية.
- أظهر إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عدم وجود فروق في متوسطات الإجابات تبعا للمستوى التعليمي أو العاملين، غير أنه كان هناك إختلاف تبعا للخبرة المهنية والأداء العاملين.

الإحالات والمراجع:

- ¹ علاء عبد الرزاق السالمي، الادارة الالكترونية e- management، الأردن، دار وائل للنشر، 2008، ص 31
- ² علاء عبد الرزاق السالمي، " نظم إدارة المعلومات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 3 .
- ³ نجمة، " الإدارة والمعرفة الالكترونية: الإستراتيجية، الوظائف، المجالات"، . دار اليازور بالعلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 7
- 15
- ⁴ عامر طارق عبد الرؤوف، " الإدارة الالكترونية " نماذج معاصرة"، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 25.
- ⁵ غنيم أحمد محمد، " الإدارة الالكترونية، أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2004، ص 3
- ⁶ غنيم أحمد محمد، مرجع سابق، ص 31
- ⁷ الدكتور عبد الرزاق السالمي، مرجع سابق، ص 71
- ⁸ رشاد خضير وحيد الدايني، أثر الادارة الالكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين اداء المنظمة، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط، قسم ادارة اعمال ، 2010، ص 39
- ⁹ محمد راوية ، ادارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية)، المدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة 2001، ص 210.
- ¹⁰ نضال صالح الحوامد، العلاقة بين مستوى ادراك فاعلية وعدالة نظام تقويم الاداء وكل من الأداء الوظيفي والولاء التنظيمي والثقة التنظيمية في الوزارات الخدمية الاردنية (دراسة ميدانية محلة جامعة الملك سعود ، المجلد السادس العلوم الادارية 2004، 1، ص 61
- ¹¹ احمد سيد كردي ، مفهوم الأداء الوظيفي، نشرت في 2010 / 5 / 5 ، ص 5
- ¹² فلية فاروق وعبد المجيد السيد محمد السلوك التنظيم في ادارة المؤسسات التعليمية ، ط2، الاردن، دار الميسرة ، 2009، ص 266
- ¹³ محمد راوية، مرجع سابق، ص 216

اقتصاد المعرفة خيار إستراتيجي للتحوّل الرقمي وضمان دعم التنمية المستدامة - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي - مقارنة قياسية اقتصادية

knowledge economy is a strategic option for digital transformation and ensuring support for sustainable development –a case study of the gcc countries- an econometric approach

عبد الله فاضل الحيايلى ،

Abd allah fadhel el Hayali

جامعة الموصل-مركز الدراسات الإقليمية-العراق ، Abdullahfadhil1956@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/06/13 تاريخ النشر: 2021/07/01

الملخص: شهد العالم في بواكير القرن الحادي والعشرين زيادة مطّردة في دور المعرفة والإبتكار في خلق القيمة المضافة. وتعد تقنية المعلومات والاتصالات نقطة المبتدأ، وتمثل العنصر الوحيد في عملية الإنتاج، وأن المعلومات والمعرفة هما المنتجان الوحيدان لاقتصاد المعرفة.

إن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ما فتئت تبذل قصارى جهودها بغية التحوّل نحو اقتصاد المعرفة. إذ بيّنت الدراسة أن بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد قطعت شوطاً بعيداً في مضمار التحوّل إلى اقتصاد المعرفة، لكن البعض الآخر ما زال يجبو في المرحلة الأولى المبكرة من التحوّل.

تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي بشكل جاد إلى تبني سياسات فعّالة لأجل النهوض والتحوّل إلى اقتصاد المعرفة، ويجدر بكل دولة تخصيص نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لتشجيع النشاطات الريادية والإبتكار والبحث والتطوير، وإزالة العوائق أمام بدء تشغيل المشاريع، وإنشاء الحكومات الإلكترونية والأعمال الإلكترونية من أجل إستدناء الوقت اللازم لحصول الموافقات والبدء بتشغيل الأعمال.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، الإبتكار، التعليم، تقنية المعلومات والاتصالات، نظام الحوافز الاقتصادية.

Abstract:

The World Witnessed in the early of the 21st Century, a steady increase in the role of knowledge and innovation in the create of the value added.

The technology of information and communication is the starting point for it, and it is the only element in the production process, and that information and knowledge are the only product of the knowledge economy.

The governments of the GCC states should make more efforts to transform into the KE. The study explained that some member countries of the GCC gone far in the field of transition into the KE, but some are at their early stage. Also, the GCC states urgently need to adopt effective policies for the advancement and transition to the KE, each country should allocate a percentage of GDP to encourage entrepreneurship activities, INN with R&D and removing

the barriers on startup enterprises by establishing and operating as e-governments, e-business and e-commerce to reduce the time of approving a startup business.

Keywords: Knowledge Economy, Innovation, Education, Information & Communication Technology, Economic Incentive Regime.

1- مقدمة:

إذا كان علم الاقتصاد يُعرّف بأنه علم الندرة، فإن اقتصاد المعرفة يُعرّف بأنه علم الوفرة، ذلكم أن مُدخلتي المعرفة والمعلومات ينموان عند الإستخدام على وفق قانون تزايد الغلة، لذلك يصف الاقتصاديون اقتصاد المعرفة بأنه ذلكم العلم الذي تكون فيه المعرفة في قلب القيمة المضافة (Coyle & Quah, 2004)، ناهيك عن دور رأس المال البشري من ذوي المهارات العالية، الذي يُعد أكثر الأصول قيمة، فضلاً عن البيئة التمكينية التقنية المتطورة. إن النهوض الاقتصادي، يُحتم أن يكون خلق المعرفة ونشرها وإستخدامها نقطة محورية في إستراتيجية التنمية المستدامة (Chen & Dahlman, 2005, pp. 5-9)، مما يجعل اقتصاد المعرفة خيار إستراتيجي للتحوّل الرقمي، وضرورة حتمية للدول كافة.

شهد العالم منذ حدثان القرن الحادي والعشرين زيادة مطّردة في دور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد (زريق، 2009-2010، ص 138)، وأضحى ذلكم الدور المحرّك الأساس للإنتاج (Powell & Spellman, 2004, pp. 201-202)، وعلى أثر ذلك أبتكرت مصطلحات جديدة في مضمار العلوم الاقتصادية من مثل اقتصاد المعلومات واقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي (باطويح وشاشي، 2011، ص 354).

ثمة متطلبات ينبغي توافرها للتحوّل من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، لعل في طليعتها إنتهاج سياسات اقتصادية كلية مستقرة، تفسح المجال للتخطيط طويل الأجل، وسياسات فعالة للإستخدام والتدريب، التي تفضي إلى إنجاز سرعة في التعليم، وزيادة في إكتساب المعرفة، فضلاً عن سياسات تشجيع المنافسة، بإعتماد إستدناء تكلفة إنتاج التقنية، وتحرير الإتصالات، والإنتفاح التجاري، وفسح المجال أمام دخول الإستثمار الأجنبي، الذي يعتمد على التقنيات الحديثة. ناهيك عن ضرورة توافر المحدّثات الأربعة لاقتصاد المعرفة وهي: الإبتكار، وتقنية المعلومات والإتصالات، والتعليم ورأس المال البشري، والحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي والحوكمة (Asgeirsdottir, 2005, pp. 3-9).

تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات معرفة، وفي هذا السياق، يقول Lester Throw "إن الموارد الطبيعية تخرج من المعادلة المثيرة للجدل وقد تكون قلة الموارد الطبيعية إحدى الإيجابيات، لأن الصناعات التي يجري التنافس عليها هي صناعات المستقبل القريب، وتعتمد جميعها على المقدرة العقلية Brain power"، ومن ثم فإن دور الإبتكار والبحث والتطوير وتقنية المعلومات والإتصالات جدُّ ضرورية لتحقيق اقتصاد المعرفة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي.

إن تحوّل دول مجلس التعاون الخليجي بتأثير الركائز الأربع المذكورة آنفاً إلى اقتصاد المعرفة، جاء متأثراً بالتغيرات التي تواجه العالم والواقع الذي تعيشه تلكم الدول.

تتمثل أهم التحدّيات التي تواجه هاتيك الدول هي بالتقلبات في أسعار النفط والغاز، التي تُعد المصدر الرئيس لتوليد إيرادات الموازنات العامة، وتُعد التحدّيات الأخرى من مثل الحاجة إلى بناء رأس المال البشري، وخلق فرص العمل

مواطني تكم الدول، وتنوع الاقتصاد دليلاً على تحويل اقتصاداتهم إلى اقتصاد معرفة (Asan, 2017, pp. 166-184).

تكم مشكلة البحث في أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، ما زالت توسم بسمة الاقتصادات الريعية، الأمر الذي يتطلب ضرورة إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية، من خلال تنوع مصادر الإنتاج، والتحوّل إلى اقتصادات معرفة.

تبع أهمية البحث من أهمية اقتصاد المعرفة، الذي يُعد اليوم خيار إستراتيجي، من أجل السير على طريق التقدم العلمي والتقني لإنتاج المعرفة، والتركيز على كيفية إكتسابها ونقلها وتوظيفها، وتوليد المعرفة الجديدة، إتماداً على البحث والتطوير والإبتكار، نظراً للدور الريادي، ورفع قيم الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد المعرفة على المستويين الحكومي والخاص، وتحقيق مزية تنافسية على الصعيد العالمي.

يعتمد البحث في تشخيص مركات اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي على المنهج الكمي والتحليلي، بإستخدام منهج القياس الاقتصادي Econometric Approach القائم على بناء الأنموذجات القياسية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي (عينة الدراسة) وللمدة (1995-2015).

تنص فرضية البحث على أن كل محدّد من المحدّدات الأربعة، يشكّل عنصراً أساسياً لتحقيق إرتفاع في قيمة مؤشر اقتصاد المعرفة KEI. ويشكّل تراجع أحد المحدّدات عاملاً سلبياً أمام بقية المحدّدات الأخرى في تحقيق إرتفاع في قيمة مؤشر KEI. ويتعين تحقيق درجة متسقة من التوازن بين مستويات هاتيك المحدّدات.

1. الجانب النظري: الإطار المفاهيمي ومراجعة الأدبيات الاقتصادية:-

يُعد اقتصاد المعرفة المرحلة الأحدث في تنمية المجتمعات، وهو مفهوم معاصر للتنمية الاقتصادية، إذ يُعد الإبتكار، والوصول إلى المعلومات المفتاح الرئيس الذي يؤدي إلى نمو الإنتاجية الكلية. وتُعد الإتجاهات الجديدة من مثل إنترنت الأشياء Internet of things أو الرقمنة Digitalisation أمثلة لعناصر أساسية للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة، لذلك فإن تثبيت الركائز الأساسية الداعمة لتنمية اقتصاد المعرفة يُعد عاملاً محورياً لتحقيق المقدرة التنافسية على المدى الطويل (EBRD, 2019).

تُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقتصاد المعرفة بأنه: "الاقتصاد القائم على إكتساب المعرفة وتوليدتها ونشرها وتطبيقها، بغية دفع عجلة النمو وتواصل التنمية الاقتصادية على المدى البعيد" (OECD, 1996, pp. 9-11). وقد عرّف P. Druker اقتصاد المعرفة بأنه: "نظام اقتصادي، تصبح فيه المعرفة -بدلاً من العمل ورأس المال- الأصل Asset الرئيس، وتُعد فيه عدم المساواة المبنية على المعرفة الإجتماعية التحدي الأكبر" (Zak, 2016, pp. 176-188)، كما يُعرف كل من Powell & Spellman اقتصاد المعرفة بأنه: "يتمثل في إنتاج السلع والخدمات، التي تعتمد على نشاطات المعرفة المكثفة، والتي تسهم في تسريع وتيرة التقدم العلمي والتقني، بالإعتماد على القدرات الفكرية، بدلاً من الثروات الطبيعية والمالية، مع دمج جهود التحسين المستمر في كل مرحلة من عمليات الإنتاج، عن طريق البحث والتطوير، التي تنعكس إيجابياً على إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي (Powell & Spellman, 2004, pp. 200-201). أما L. Leydesdorff فقد عرّف اقتصاد المعرفة، من خلال تصميم الأنموذج الثلاثي الحلزوني Triple Helix Model لاقتصاد المعرفة، أي التفاعل بين مكونات

ثلاثة هي: الجامعة ومراكز البحوث، والصناعة، والحكومة. ويتمثل دور الجامعة ومراكز البحوث في إبتكار المعارف الجديدة وإنتاجها، والتقنيات اللازمة لتطبيقها، وعمل قواعد وشبكات للبيانات والمعلومات. أما دور الصناعة، يتمحور حول تطبيق المعرفة في تحسين الصناعات القائمة، وإبتكار صناعات جديدة، نتيجة توليد تقنيات جديدة، وتقديم التغذية الراجعة للجامعات والمراكز البحثية. أما دور الحكومة يتركز في صوغ السياسات اللازمة لحقوق الملكية الفكرية، وتنظيم العلاقات بين المؤسسات وسوق العمل (Leydesdorff, 2010, pp. 366-417).

أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1996 أن: "اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعتمد بشكل متزايد على المعرفة والمعلومات"، إذ يشير اقتصاديو المنظمة إلى أن أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة، يجد مصدره في التقدّم المعرفي (OECD, 1996, pp. 11-12). وقد أضحت المعرفة معترفاً بها اليوم بحسبانها محركاً للإنتاجية والنمو الاقتصادي، مما يتطلب تركيز جديد على دور تقنية المعلومات والتعلّم في الأداء الاقتصادي.

ينبثق مصطلح الاقتصادات القائمة على المعرفة من هذا الإعتراف الكامل بمكانة المعرفة والتقنية في الاقتصادات الحديثة في دول المنظمة. وقد أبرزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2005 أن: "الاقتصادات المتقدمة هي تلك القائمة على المعرفة بشكل أكبر، وعلى المعلومات والمهارات من قبل شركات الأعمال والحكومة (WB & EIB, 2013).

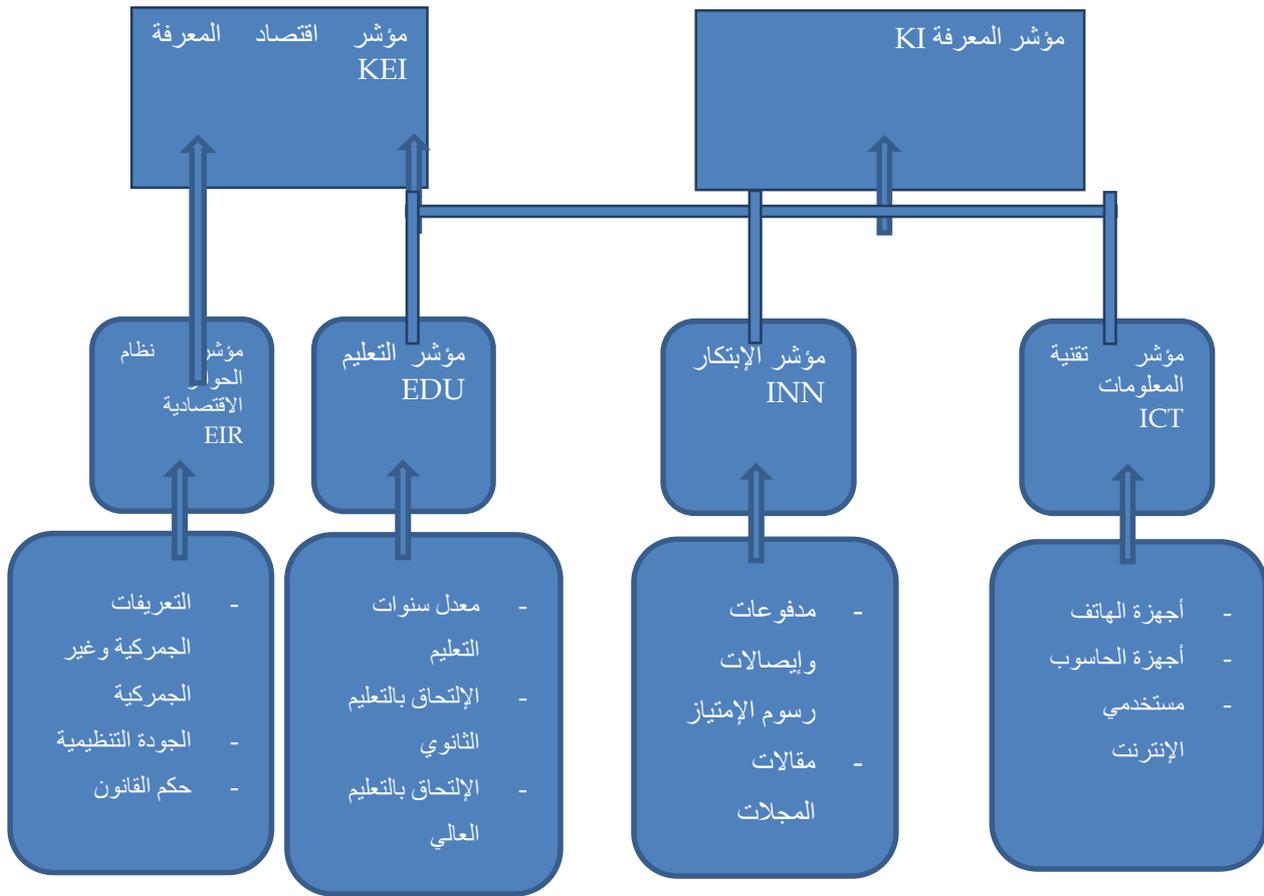
2. منهجية الدراسة:

3. 1 منهجية تقييم المعرفة KAM:

إن قياس المعرفة في الاقتصاد مهمة ليست بالسهلة، تقدّم الدراسة المنهج المتكامل الذي يتضمن إحدى الطرائق الشاملة والمتاحة لهذا التقييم، وأن البنك الدولي هو الذي قام بتطوير هذه المنهجية.

إن الإفتراض الأساس لهذه المنهجية هو أن بناء اقتصاد معرفي وطني يعتمد على نظام الحوافز الاقتصادية للبلد، والتعليم ونوعية رأس المال البشري، ونظام الإبتكار الكف، والبنية التحتية الحديثة لتقنية المعلومات والاتصالات (Zak, 2016, p.176). إن واحدة من أكثر الطرائق الكلية المستخدمة بشكل متكرر لقياس اقتصاد المعرفة هي منهجية تقييم المعرفة Knowledge Assessment Methodology (KAM) التي طوّرها معهد البنك الدولي. يعرض المخطط 1 إطارها العام.

المخطط 1: مؤشرات المعرفة



Source: (<http://www.worldbank.org>), knowledge for development (accessd:12.11.2020)

يتكون منهج تقييم المعرفة KAM من مؤشرين رئيسيين هما: مؤشر المعرفة KI، ومؤشر اقتصاد المعرفة KEI، ويعتمد كلا المؤشرين على أعمدة اقتصاد المعرفة الأربعة وهي: (Chen & Dahlman, 2006, pp. 5-9)

1) تقنية المعلومات والاتصالات التي تضمن الإتصال الفعال ونقل البيانات، وتسهّل نشر المعلومات والبيانات ومعالجتها.

2) نظام الابتكار الذي يضم كيانات اقتصادية وجامعات ومراكز بحوث ووكالات إستشارية ومنظمات أخرى قادرة على تكييف حاجات المستهلكين المتزايدة للطلب.

3) التعليم والموارد البشرية، يمكن للقوى العاملة التكيف مع التحسين المستمر للحلول التقنية، من خلال إكتساب الموارد وتطوير المهارات المناسبة.

4) نظام الحوافز الاقتصادية الذي يُعد المسؤول عن السياسات الاقتصادية المحسّنة والطرائق التي تعمل بها المؤسسات. وأن توليد المعرفة ونشرها وتطبيقها في هاتيك الكيانات، من شأنها المساهمة في عمليات أكثر كفاءة، من خلال التخصيص الكفء للموارد وحفز الإبداع Creativity.

تستكمل الأعمدة الأربعة بالحاجة إلى مؤشرات تعكس الأداء العام للاقتصاد، والتي تقيس درجة إستخدام المعرفة، بغية تعزيز النمو الاقتصادي والإجتماعي، فضلاً عن تقديم متغيرات جديدة طوال الوقت تؤثر في مؤشرات منهج تقييم المعرفة.

غالباً ما يجري استخدام بطاقة الأداء الأساسية لمنهج تقييم المعرفة KAM Basic Scorecard، والتي تتكون من أربعة عشر مؤشراً كمقياس لأداء الدول في ميدان اقتصاد المعرفة، وعلى وفق الأعمدة الأربعة المذكورة آنفاً، كما يظهر في المخطط 2.

المخطط 2: بطاقة الأداء الأساسية لمنهج تقييم المعرفة KAM

مؤشرات الأداء	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (%). مؤشر التنمية البشرية.
نظام الحوافز الاقتصادية	حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية. الجودة التنظيمية.
التعليم والموارد البشرية	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار والموارد البشرية (%، 15 سنة وما فوق). الإلتحاق بالتعليم الثانوي. الإلتحاق بالتعليم العالي.
نظام الإبتكار	باحثي نظام الإبتكار في البحث والتطوير، لكل مليون نسمة. طلبات براءات الإختراع الممنوحة من قبل دائرة براءات الإختراع والماركات التجارية الأمريكية USPTO، لكل مليون نسمة. مقالات المجلات لكل مليون نسمة.
البنية التحتية للمعلومات	الهواتف لكل 1000 شخص (خطوط الهاتف الرئيسية + الهواتف المحمولة). أجهزة الحاسوب لكل 1000 شخص. مستخدمي الإنترنت لكل 1000 شخص.

المصدر: The KAM Website (<http://www.worldbank.org/kam>) (accessed:18-11-2020)

3. 2 تقدير دوال اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي:

تم الإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي لعينة الدراسة.

(<http://info.worldbank.org>), (<http://Knoema.com/WBKEI2013>)

جرى تقدير دالة اقتصاد المعرفة لكل دولة من دول العينة، ويمثل مؤشر اقتصاد المعرفة KEI المتغير التابع، في حين تتمثل المتغيرات المستقلة بالإبتكار، وتقنية المعلومات والإتصالات، والتعليم، ونظام الحوافز الاقتصادية. وتم إعتماد طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية OLS لتقدير معاملات الدوال، بإستخدام برنامج Minitab الخاص بتقدير أنموذجات الإنحدار لدول العينة. ووقع الإختيار على الأنموذج الخطي في تقدير الإنحدار، كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما تم إختيار أفضل جودة توفيق Goodness of fit، عن طريق الحذف الإسترجاعي Stepwise الذي يتضمنه البرنامج الإحصائي.

تغطي عينة الدراسة ست دول وللمدة (1995-2015)، بإستثناء سلطنة عُمان، إذ تم إعتماد المدة (2000-2015)، وذلك لعدم الإتساق بين معدلات نمو المتغيرين المستقلين الإبتكار والتعليم مع نمو مؤشر اقتصاد المعرفة خلال المدة (1995-2015)، مما أثار في نتائج التقدير.

جرى إختيار بداية المدة ونهايتها، نظراً لكون البيانات التي يعدها البنك الدولي على وفق منهجية تقييم المعرفة KAM بدأت في عام 1995، وهي متوافرة لغاية آخر تحديث لها في عام 2015. وفيما يأتي مخرجات الدوال المقدّرة لعينة الدراسة.

مملكة البحرين

$$KEI = 1.713 + 0.375 \text{ EDU} + 0.214 \text{ INN} + 0.171 \text{ ICT}$$

$$T\text{-test } 7.01 \quad 8.59 \quad 11.06 \quad 12.31$$

$$F\text{-test} = 388.82$$

$$R - sq = 98.6\%$$

$$R - Sq \text{ (adj)} = 98.34\%$$

$$D - w \text{ statistic} = 1.46$$

INN EDU

Corr. (pearson) =

$$\text{EDU} -0.443$$

$$\text{ICT} -0.148 \quad 0.785$$

إن قيمة معامل التحديد R^2 تشير إلى أن 98.6% من التغيرات الحاصلة في مؤشر اقتصاد المعرفة KEI تعزى إلى التعليم والإبتكار وتقنية المعلومات والاتصالات، وأن النسبة المتبقية 1.4% تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في هذا النموذج تسمى بالمتغير العشوائي.

دولة قطر

$$KEI = 0.003 + 0.685 \text{ INN} + 0.354 \text{ EDU}$$

$$T\text{-test } 0.01 \quad 7.97 \quad 5.92$$

$$F - \text{test} = 43.99$$

$$R - sq = 79.3\%$$

$$R - sq \text{ (adj)} = 77.3\%$$

$$D - W \text{ statistic} = 1.37$$

Corr. (pearson) of INN and EDU = -0.459

إن قيمة R^2 تشير إلى أن 79.3% من التغيرات الحاصلة في KEI تعزى إلى الإبتكار والتعليم، وأن النسبة المتبقية 20.7% تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في هذا النموذج تسمى بالمتغير العشوائي.

المملكة العربية السعودية

$$KEI = -0.029 + 0.456 \text{ EIR} + 0.240 \text{ INN} + 0.284 \text{ ICT}$$

$$T\text{-test } -0.4 \quad 4.56 \quad 2.49 \quad 6.55$$

$$F\text{-test} = 258.03$$

$$R - sq = 97.9\%$$

$$R - sq \text{ (adj)} = 97.5\%$$

$$D - w \text{ statistic} = 1.73$$

EIR INN

Corr. (pearson)

INN -0.624
ICT 0.737 -0.33

إن قيمة R^2 تشير إلى أن 97.9% من التغيرات الحاصلة في KEI تعزى إلى نظام الحوافز الاقتصادية والإبتكار وتقنية المعلومات والاتصالات، وأن النسبة المتبقية 2.1% تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في هذا النموذج تسمى بالمتغير العشوائي.
دولة الكويت

$$KEI = 1.231 + 0.146 EIR + 0.301 INN + 0.460 EDU$$

$$T\text{-test} = 5.16 \quad 4.68 \quad 7.21 \quad 15.78$$

$$F\text{-test} = 320.34$$

$$R\text{-sq} = 98.3\%$$

$$R\text{-Sq (adj)} = 98\%$$

$$D\text{-w statistic} = 1.87$$

EIR INN

Corr. (Pearson) =

INN -0.122
EDU 0.769 -0.302

إن قيمة R^2 تشير إلى أن 98.3% من التغيرات الحاصلة في KEI تعزى إلى نظام الحوافز الاقتصادية والإبتكار والتعليم، وأن النسبة المتبقية 1.7% تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في هذا النموذج تسمى بالمتغير العشوائي.
سلطنة عمان

$$KEI = 2.40 + 0.26 ICT + 0.230 INN + 0.133 EDU$$

$$T\text{-test} 29.48 \quad 16.64 \quad 2.50 \quad 9.13$$

$$F\text{-test} = 1226.48$$

$$R\text{-sq} = 99.7\%$$

$$R\text{-sq (adj)} = 99.6\%$$

$$D\text{-W statistic} = 2.21$$

Corr. (pearson) = INN EDU

EDU 0.741
ICT 0.605 0.943

إن قيمة R^2 تشير إلى أن 99.7% من التغيرات الحاصلة في KEI تعود إلى تقنية المعلومات والاتصالات والإبتكار والتعليم، وأن النسبة المتبقية 0.3% تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في هذا النموذج تسمى بالمتغير العشوائي.

الإمارات العربية المتحدة

$$KEI = 4.186 + 0.715ICT + 0.042 INN - 0.419 EIR - 0.223 EDU$$

$$T\text{-test} 4.30 \quad 8.34 \quad 1.87 \quad -3.73 \quad -2.26$$

$$F\text{-test} = 266.37$$

$$R\text{-sq} = 98.5\%$$

R-Sq (adj) =98.2%

D-W statistic =1.10

EIR INN EDU

Corr. (pearson) =

INN -0.742

EDU -0.90 0.581

ICT -0.81 0.717 0.899

إن قيمة R^2 تشير إلى أن 98.5% من التغيرات الحاصلة في KEI تعود إلى التعليم تقنية المعلومات والاتصالات والتعليم، وأن النسبة المتبقية 1.5% تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في هذا النموذج تسمى بالمتغير العشوائي. بعد اعتماد المدة (2000-2015) للإمارات العربية المتحدة، وإعادة التقدير، كانت النتائج كالآتي:-

KEI= -0.429 - 0.338 EDU +1.47 ICT

T- test = - 7.69 - 5.37 14.88

F- test= 374.53

R - Sq= 98.3%

R - sq (adj) = 98%

D - W statistic = 0.87

Corr. (pearson) of EDU and ICT = 0.930

إن قيمة R^2 تشير إلى أن 98.3% من التغيرات الحاصلة في KEI تعود إلى تقنية المعلومات والاتصالات، وأن النسبة المتبقية 1.7% تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في هذا النموذج تسمى بالمتغير العشوائي. لقد اجتازت جميع الدوال المقدّرة الإختبارات الإحصائية من الدرجة الأولى (معامل التحديد R^2 ، ومعامل التحديد المعدّل R^2 ، وإختبار F، وإختبار T)، والقياسية من الدرجة الثانية (إحصاءة D-W، وإختبار Klein)، بمستوى معنوية (0.05).

بلغت قيمة إحصاءة D-W لدالة KEI لسلطنة عمان 1.10، وهذا يعني أن الإختبار غير حاسم inconclusive، أي لا يمكن الجزم بوجود مشكلة الإرتباط المتسلسل Serial Correlation بين المتبقيات العشوائية من عدمها.

كما بلغت قيمة إحصاءة D-W لدالة KEI للإمارات العربية المتحدة 2.21، وهي أعلى بقليل من 2، لكنها في الحدود التي لا تنتهك الفرضيات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى الإعتيادية OLS، بحيث تبقى هذه الطريقة مناسبة لتقدير معاملاتهما.

3. النتائج:

ثمة نتائج إيجابية وأخرى سلبية تواجه التحوّل الرقمي إلى اقتصاد المعرفة لدول العينة، كما يتبين لنا من خلال تحليل مخرجات الدوال المقدّرة وعلى النحو الآتي:

1) يعتمد KEI في ست دول على الابتكار، تنصدها قطر بمعلمة مقدّرة (0.685)، يعني أن التغير في الابتكار بوحدة واحدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى، يؤدي إلى تغير مقابل في KEI بمقدار (0.685). وبأتي بعدها

- في الأهمية، وعلى السياق نفسه، الكويت بمقدار (0.301)، والسعودية بمقدار (0.240)، وعمان بمقدار (0.230)، والبحرين بمقدار (0.214)، والإمارات بمقدار (0.042) على الترتيب.
- (2) يعتمد KEI في أربع دول على التعليم، تصدرها الكويت بمعلمة مقدّرة (0.460)، يعني أن التغيير في التعليم بوحدة واحدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى، يؤدي إلى تغير مقابل في KEI بمقدار (0.460). ويأتي بعدها في الأهمية، وعلى السياق نفسه، البحرين بمقدار (0.375)، وقطر بمقدار (0.354)، وعمان بمقدار (0.133) على التعاقب.
- (3) يعتمد KEI في أربع دول على تقنية المعلومات والاتصالات، تصدرها الإمارات بمعلمة مقدّرة (0.715)، يعكس أن التغيير في تقنية المعلومات والاتصالات بوحدة واحدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى، يؤدي إلى تغير مقابل في KEI بمقدار (0.715). ويأتي بعدها في الأهمية، وعلى السياق نفسه، السعودية بمقدار (0.284)، وعمان بمقدار (0.260)، والبحرين بمقدار (0.171) على الترتيب.
- (4) يعتمد KEI في دولتين على نظام الحوافز الاقتصادية، تصدرها السعودية بمعلمة مقدّرة (0.456)، يعني أن التغيير في نظام الحوافز الاقتصادية بوحدة واحدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى، يؤدي إلى تغير مقابل في KEI بمقدار (0.456)، ويأتي بعدها في الأهمية، وعلى السياق نفسه، الكويت بمقدار (0.146) على التعاقب.
- (5) إن ظهور الإشارة السالبة لمعلمة التعليم في نموذج الإمارات، يعزى إلى أن مؤشر التعليم الذي يعدّه البنك الدولي، يهتم بالجانب الكمي من مثل عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات، لكنه لا يتناول المستوى النوعي لمتطلبات التعليم من معلمين ومدربين مؤهلين وأبنية ومختبرات علمية، ومدى ملائمة المناهج الدراسية وكفاية الجوانب التطبيقية، ومدى توافق تخصصات الخريجين مع متطلبات مؤشر اقتصاد المعرفة.
- (6) ثمة تحديات جمة تواجه نظام التعليم في دول العينة بعامة والإمارات بخاصة أهمها تدني النظرة إلى التعليم، وإعتماد طرائق التعليم التقليدية والقائمة على التلقين (الحفظ)، وقلة التوجه نحو تخصصات الرياضيات والهندسة، زد على ذلك ضعف مخرجات التعليم الثانوي وعدم توافقه مع متطلبات التعليم العالي، مما يضطر الخريجين إلى قضاء سنة دراسية تأسيسية (تأهيلية) قبل الدخول إلى الجامعة. ناهيك عن ضعف مخرجات التعليم العالي، وعدم تناسبها مع سوق العمل.
- (7) إن ظهور الإشارة السالبة لمعلمة نظام الحوافز الاقتصادية في نموذج الإمارات، يعزى إلى محدودية القاعدة السكانية من مواطني الإمارات اللازمة لإنجاز متطلبات التنمية المستدامة، والإستعانة بالوافدين، وأسفر ذلك عن مشكلتين هما: خلل في بنية التركيبة السكانية، وخلل في سوق العمل. وثمة تحدي آخر هو إستمرار الإعتماد على النفط كمورد رئيس للدولة، وما يعتوره من تقلبات في الأسعار، وتذبذب في إيرادات الدولة، ومن ثم في تمويل خطط التنمية المستدامة. ناهيك عن أن صناعة إستخراج النفط وتصديره ذات قيمة مضافة معرفية منخفضة، وكذا الحال فيما يتعلق بقطاعات التجارة والنقل والاتصالات، والقائمة على إستهلاك منتجات المعرفة، مما أدى إلى ظهور الإشارة السالبة لمعلمة نظام الحوافز الاقتصادية.
- (8) إن إرتفاع قيم تقنية المعلومات والاتصالات ناجم بفعل إرتفاع قيمة رأس المال المستثمر في تهيئة البنية التحتية، وإستيراد الأجهزة كالهواتف الثابتة والمحمولة والحواسيب والإنترنت، ناهيك عن غياب صناعة محتوى المعلومات، بسبب ضعف جهود البحث والتطوير في قطاع الصناعات الرقمية، فضلاً عن تعرّض تلکم الدول إلى الإختراق

وسرقة المعلومات. بمعنى أن إرتفاع قيمة تقنية المعلومات والاتصالات لا يعني بالضرورة المساهمة في توليد المعرفة، إذ يعتمد قطاع الاتصالات على إستهلاك منتجات المعرفة، من دون أن يجري توطيد إنتاج الأجهزة على الصّعد الوطنية.

9) لا تعبّر قيم الإبتكار في دول العينة بشكل واقعي، إذ تظهر أقل من قيمتها الفعلية، لكونها تقتصر على براءات الإختراع والماركات التجارية الأمريكية USPTO. أما براءات الإختراع والماركات التجارية المسجلة في المكاتب الوطنية والدولية خارج هذا المكتب الأمريكي USPTO فلا تدرج ضمن مؤشر الإبتكار، الذي يعدّه البنك الدولي.

4. الخاتمة:

يجدر بحكومات دول مجلس التعاون الخليجي بذل المزيد من الجهود الرامية إلى التحوّل الرقمي إلى اقتصاد المعرفة، عن طريق إنتهاج سياسات عامة اقتصادية وتعليمية وعلمية وتقنية فعّالة، وتخصيص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتشجيع النشاطات الريادية والبحث والتطوير في مضمار الأعمال الإلكترونية، وحوكمة قطاع النفط والغاز، بما في ذلك حوكمة صناديق الثروة السيادية، وتوجيه إيراداتها صوب تنويع الإنتاج المعرفي، لدعم أهداف التنمية المستدامة. تمّ الخلوّص إلى تقديم جملة من التوصيات الإجرائية التنفيذية لضمان سيادة اقتصاد المعرفة، والخروج من أسر الاقتصادات الريعانية:

1) توجيه مسار الموارد الاقتصادية في دول العينة نحو قطاعات المعرفة، بما يوازي أو يزيد على حجم الموارد الموجهة نحو الإستثمار في قطاعات البناء والتشييد، وتنمية المرافق الترفيهية والسياحية، وبناء الملاعب الرياضية.

2) إنشاء مراكز تخصصية للبحث والتطوير، وتفعيل عملها في وزارات النفط والصناعة والتعدين والاتصالات والعلوم والتقنية والزراعة والموارد المائية وغيرها، وتعزيز روح التعاون بينها وبين مراكز البحوث والتطوير في الجامعات والمعاهد العليا، والعمل بروح الفريق الواحد في مضمار تبادل الخبرات والبحث والتطوير وتعزيز الصناعات المعرفية الرقمية.

3) التركيز على تطوير مهارات الموارد البشرية، من خلال تصميم برامج تدريبية تخصصية، وإستدامة التدريب المهني، من خلال تحسين التعلّم بواسطة العمل Learning by doing.

4) تشجيع الطلبة على الإنخراط في التعليم الثانوي ذي الفرع العلمي والتقني، لتهيئة القاعدة الأساسية المؤهلة لدخول التعليم العالي ذي التخصصات الهندسية والتقنية والعلوم الصرفة، وتشجيع التعليم المستمر بعد التخرج لتطوير المهارات المهنية.

5) وضع خطة إستراتيجية متكاملة للنهوض بالواقع المعرفي في دول العينة، تتضمن التشخيص الدقيق لنقاط القوة والضعف، وتطوير السياسات الهادفة إلى توجيه الإستثمارات وتحقيق الأهداف.

6) محاكاة تجارب الدول المتقدمة والناشئة معرفياً، بشكل يضمن الإستثمار الأمثل للموارد المعرفية المتاحة.

5. المراجع:

1. باطويح، محمد عمر، وشاشي، عبدالقادر حسين، (2011)، "آليات التحوّل إلى اقتصاد المعرفة مع ملاحظات على بعض الدول الإسلامية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العددان 53-54، المجلد 14: جامعة الكويت.
2. رزيق، كمال، (2009-2010)، "توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48 و 49: القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
3. Asgeirsdottir, B. (2005). OECD Work on Knowledge and the Knowledge Economy. OECD Conference on Advancing Knowledge and Knowledge Economy. Washington DC.
4. Chen, D.H.C, & Dahlman, C.J. (2006). The Knowledge Economy. The KAM Methodology and World Bank Operations. World Bank Institute.
5. Coyle, D., & Quah, D. (2004). Getting Measure of the New Economy. London: Carlton House [Accessed 20th September 2020] <http://www.theworkfoundation.com>
6. European Bank for Reconstruction and Development (2019). Introducing the EBRD Knowledge Economy Index: London.
7. Organization for Economic Cooperation and Development (1996). The Knowledge-based Economy. OECD Documents.
8. The World Bank and European Investment Bank (2013). Transforming Arab Economies: Traveling the Knowledge Innovation Road: Washington DC.
9. Journals
10. Asan, V.W. (2017). "The role of research in knowledge economy within GCC countries". European Journal of Business and Management. Vol. 9. No. 3. (online).
11. Leydesdorff, L. (2010). "The Knowledge-based Economy and the Triple Helix Model". Annual Review of Information Science and Technology. No. 44.
12. Powell, W., & Spellman, K. (2004). "The Knowledge Economy". Annual Review of Sociology. Vol. 30.
13. Zak, K. (2016). "The knowledge economy- the diagnosis of its condition in selected countries". Studia Ekonomiczne. Zeszyty Naukowe. Uniwersytetu Economic Znego W. Katowicach. Nr 371.
14. <http://knoema.com/WBKEI2013>
15. <http://info.worldbank.org>